الأمانـة العامـة
أمانـة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مملكـــة البحريـــن
(8 ذو القعدة 1445هـ - 16 مايو/ ايار 2024م)

ق-33/012(05/24)/09-ل(12974)

مرفقات

القرارات الاقتصادية والاجتماعية

الصادرة عن

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (33)

الفهرس

مرفق القرار رقم (881):

خطـة الاستجابـة الطارئـة في قطـاع غزة – المرحلة الأولى 3

مرفق القرار رقم (886):

الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة – المُحدّثة (2020–2030) 28

مرفق القرار رقم (887):

الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن (2023 – 2028) 80

مرفق القرار رقم (888):

الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني – المُحدّثة (2023) 129

مرفق القرار رقم (889):

وثيقة "عَقد اجتماعي جديد: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام" 161

مرفق القرار رقم (890):

وثيقة "آلية لربط مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية في الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية" 178

دولة فلسطين

خطة الاستجابة الطارئة في قطاع غزة
المرحلة الأولى

مايو / أيار 2024

جدول المحتويات

1. .ملخص تنفيذي
2. مقدمة.....
2.1. الأضرار والخسائروالاحتياجات
2.2. سياق القانون الإنساني الدولي
3.التخطيط الوطني للاستجابة الطارئة في قطاع غزة
4.إطار خطة الاستجابة العاجلة (0-6 شهور)
4.1. المبادئ التوجيهية ومنهجيات الإغاثة والإنعاش المبكر
4.2. متطلبات التنفيذ الفعال
5.ملخص الأضرار والخسائر القطاعية
5.1. القطاع الاجتماعي
5.2. قطاعات البنية التحتية
5.3. القطاع الخاص والتشغيل
5.4. قطاع الحوكمة و الادارة العامة
6.ملخص احتياجات الاستجابة لحالات الطوارئ وأولوياتها
6.1. القطاع الاجتماعي
6.2. قطاعات البنية التحتية
6.3. الاقتصاد
6.4. الحوكمة و الادارة العامة
7.التمويل والإطار المؤسسي
7.1. اليات التمويل
7.2. آليات التنسيق
7.3. آليات التنفيذ

1. ملخص تنفيذي

إن العدوان الإسرائيلي الممتد منذ بداية شهر أكتوبر 2023 على قطاع غزة يكبد الشعب الفلسطيني خسائر بشرية لا يمكن تصورها، ودمار مادي غير مسبوق، وصدمة اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد. وللتخفيف من التبعات والآثار على المواطنين في قطاع غزة وخلق مستقبل مستدام، ستقود الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة عملية إنعاش وإعادة بناء قطاع غزة، بمجرد التوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة وبسط السيادة الفلسطينية عليه.

لقد أدت سبعة أشهر من العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة إلى المزيد من تردي الأوضاع الإنسانية. حيث استشهد ما يقرب من 34,735 فلسطيني (70% منهم تقريبًا من النساء والأطفال)، وأصيب أكثر من 78,108 آخرين، ولا يزال ما لا يقل عن 10,000 شخص في عداد المفقودين تحت الأنقاض، منذ اندلاع الحرب، مما اضطر ما لا يقل عن 1.7 مليون من سكان غزة (حوالي 75% من إجمالي السكان) إلى الخروج من منازلهم تحت التهديد الاسرائيلي وأصبحوا نازحين داخليًا. وبإغلاق جميع المنافذ الحدودية وقطع امدادات الماء والغذاء والدواء والوقود والكهرباء أصبح أكثر من نصف سكان غزة على حافة المجاعة القاتلة. وبالإضافة إلى هذه الخسائر البشرية والمعاناة غير المسبوقة، حدث دمار واسع النطاق في معظم المباني السكنية والبنى التحتية والمرافق العامة والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية.

وان استمرار توقف دخول المساعدات وإمدادات الوقود من معبر رفح مؤخرا، يؤثر بشكل كبير على أنشطة الاستجابة الإنسانية الطارئة في جميع أنحاء قطاع غزة تزامنا مع إعلان إسرائيل سيطرتها على الجانب الفلسطيني من معبر رفح. كما أن الجوع الكارثي الذي يواجهه السكان، ولا سيما في شمال قطاع غزة، سيزداد سوءا إذا استمر انقطاع منافذ الإمداد بالمساعدات الإنسانية.

إن هجوم جيش الاحتلال على محافظة رفح بات يدمر آخر ملجأ للناجين في قطاع غزة وان عمليات جيش الاحتلال في رفح تؤدي بشكل واضح إلى تهجير المواطنين ونزوحهم العكسي، هو مشهد يتناقض مع القانون الدولي، وإنه لا يمكن تبرير هذا الأمر بأي ضرورة عسكرية حيث باتت رفح بمثابة "آخر ملاذ" للنازحين بعد العدوان على خانيونس وغزة وشمال ووسط القطاع، الذين تم حرمانهم من الخدمات الغذائية والطبية تحت وطأة عمليات جيش الاحتلال العسكرية في رفح واحتلال واغلاق معبر رفح "ومحور فلادلفي".

وعلاوة على ذلك وبموجب القانون الإنساني الدولي، يقع على عاتق الاحتلال مسؤولية توفير الغذاء والمأوى والدواء وغيرها من الاحتياجات الأساسية. وفي حالة قطاع غزة، تقع هذه المسؤولية على عاتق حكومة إسرائيل. إن الاستجابة للاحتياجات العاجلة التي تهدد حياة الفلسطينيين في قطاع غزة يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع تطبيق قرارات الشرعية الدولية لتأمين حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وتحتوي هذه الخطة على مرحلة الاستجابة الطارئة فقط والتي تمتد من شهر يونيو إلى نهاية شهر ديسمبر 2024 وتمثل جزءا لا يتجزأ من الخطة الشاملة للإغاثة والإنعاش وإعادة البناء، وسوف يتم تنفيذها من خلال ربطها مع مكونات هذه الخطة والتي سوف يتم الانتهاء من إعدادها في الأشهر القليلة المقبلة.

وتعطي الحكومة الأولوية لاحتياجات الاستجابة الأكثر إلحاحا وتركز على احتياجات الحماية الاجتماعية، حيث يحتاج المواطنون إلى الإمدادات اليومية الأساسية والمأوى والعلاج الطبي والدعم النفسي والاجتماعي. وتعمل خطة الاستجابة الطارئة هذه على توسيع جهود المساعدات الاجتماعية في جميع القطاعات من خلال دمج برنامج المال مقابل العمل في جميع الأنشطة الممكنة. وهذا

يهدف إلى توفير فرصة عمل مؤقت عادلة لجميع الأفراد الأصحاء القادرين على دعم استجابة الحكومة للاستفادة بشكل مباشر من الأجر اليومي وفرصة العمل خلال الأشهر الستة المقبلة.

وتركز خطة الاستجابة الحكومية أيضا على إعادة تنشيط الخدمات الأساسية من خلال إصلاح البنى التحتية وإعادة ربط شبكات المياه والصرف الصحي والطاقة والاتصالات وتمكين المؤسسات الحكومية من العودة إلى العمل. وتدرك الحكومة أهمية القطاع الخاص لمستقبل قطاع غزة، ولذلك، أثناء التخطيط لتدخلات البرامج القادمة، ستستخدم برنامج المال مقابل العمل للتحرك نحو جعل المؤسسات الخاصة تستعيد قدرتها الانتاجية. هذا بالإضافة الى أن الزراعة وصيد الأسماك تمثل أولوية أيضا لتعزيز الأمن الغذائي.

فالاستثمار الإجمالي المقدر للبرامج والمشاريع والتدخلات في مرحلة الاستجابة الطارئة هو 1,311 مليون دولار أمريكي، مقسم إلى أربعة حزم رئيسية قطاعية كما هو موضح في الجدول التالي:

خطة الاستجابة لحالات الطوارئ لحكومة فلسطين (0-6 أشهر)			**المجموع ($ مليون)**	**1,311**
القطاع	**القطاع الفرعي**	**نطاق التدخلات**	**المجموع**	**مجموع القطاع**
الاجتماعي	الحماية الاجتماعية	توفير المأكل والمشرب ومساعدات نقدية لحوالي 300 ألف أسرة	360	825
	الإيواء المؤقت	توفير مأوى مؤقت ومواد غير غذائية ل 600 الف اسرة	360	
	الصحة والرعاية النفسية	توفير الأدوية وعلاج الجرحى وتدخلات الدعم النفسي والتدخل لدعم ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي	60	
	التعليم	تمكين الأطفال من إكمال العام الدراسي شخصيًا (معلمين متطوعين ومدارس مؤقتة)، عن بعد أو في الخارج (في حالة النزوح)	45	
البنية التحتية	إزالة الركام والنفايات الخطرة	ازالة الركام من الطرق الرئيسية ومرافق الخدمات الأساسية	30	202
	المياه والصرف الصحي	توفير المياه الصالحة للشرب. وإصلاح وإعادة تنشيط شبكات ومصادر المياه؛ وتجديد محطات تحلية المياه، وإزالة النفايات الصلبة المتراكمة.	85	

	الطاقة	تزويد المواقع الحساسة بالطاقة المعتمدة على الوقود أو الطاقة الشمسية، واستيراد 30 ميجاوات من مصر.	45	
	الطرق و المواصلات	فتح وتأهيل الطرق الأساسية وجسري وادي غزة	40	
	المعابر و الحدود	ترميم وتأهيل المعابر التي تعرضت للأضرار	2	
الاقتصادي	تنشيط القطاع الخاص	تحفيز أداء القطاع الخاص من خلال برنامج المال مقابل العمل	215	268
	الزراعة	اعادة الإنتاج و تقييم الأضرار والاحتياجات	33	
	الاتصالات	إعادة تأهيل قطاع الاتصالات	20	
الحوكمة	القدرة التشغيلية للمؤسسات الحكومية	توريد وتركيب وتجهيز المؤسسات الحكومية والبلديات (80 مؤسسة)	6	16
	العدالة	دعم قطاع العدالة فيما يتعلق بحل القضايا ذات الطبيعة القانونية والمالية	10	

سوف تقود حكومة فلسطين خطة الاستجابة للاحتياجات التي نتجت عن العدوان على قطاع غزة. وتنقسم استجابة الحكومة إلى مرحلتين رئيسيتين، **هما 1) الاستجابة الطارئة والانعاش المبكر و 2) الانعاش و اعادة الإعمار.**

- المرحلة الأولى: الاستجابة لحالات الطوارئ والإنعاش المبكر (0-36 شهراً):

تغطي المرحلة الأولى السنوات الثلاث الأولى بعد وقف إطلاق النار، والذي تفترض الخطة أن يبدأ في بداية شهر يونيو 2024. وتتكون هذه المرحلة من ثلاثة برامج رئيسية: 1) الاستجابة لحالات الطوارئ، مع التركيز على تدابير إنقاذ الحياة والاستجابة للاحتياجات الأساسية، 2) الاستجابة الشاملة، مع التركيز على استمرار توفير السكن والاحتياجات الأساسية الأخرى، واستعادة الخدمات الأساسية، وتنشيط القطاع الخاص 3) التعافي المبكر، مع التركيز على إرساء الأساس للتنمية طويلة المدى. وسيعتمد كل برنامج على البرنامج الذي يسبقه زمنيا، مع زيادة النطاق والمدة بمرور الوقت.

- المرحلة الثانية: الانعاش و اعادة البناء (6 اشهر- 10 سنين):

في المرحلة الثانية، إلى جانب إنعاش البنية التحتية والاقتصاد، ستعمل الحكومة مع الفلسطينيين في قطاع غزة، وفي جميع أنحاء دولة فلسطين وفي الشتات لبناء تصور وتحقيق إعادة إعمار جذرية لمحافظات قطاع غزة، ودمجها بالكامل في دولة فلسطين سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ومن خلالها مع بقية دول العالم. ومن خلال الاستثمار الدولي والوطني، يمكن تفعيل إمكانات غزة بالكامل وتزويد مواطنيها بحياة مستدامة ومزدهرة وسلمية يستحقونها. وسيكون هناك تداخلا زمنيا بين كل من المرحلتين الأولى والثانية، بحيث تبدأ المرحلة الثانية مع انتهاء البرنامج الأول من المرحلة الأولى، أي بعد ستة أشهر، أو بداية العام 2025.

الهدف الأساسي لهذه الخطة الأولية هو حشد المساعدات الحيوية والأساسية للسكان الفلسطينيين المنكوبين، وتعزيز قدرتهم على الصمود من خلال استرجاع سبل عيشهم ودعم البنية التحتية المجتمعية الخاصة بهم. وفي هذا السياق. وتعتبر الخطة بمثابة إطار عمل أساسي لحشد الموارد، وتنسيق المساعي التعاونية، والتنسيق بين المبادرات الدولية والإقليمية والمحلية. وهدف الخطة الشامل هو حماية شعبنا وقدراته مع إعادة المسارات إلى مستويات معيشة كريمة وآفاق متجددة.

ترتكز التدخلات في برنامج الاستجابة لحالات الطوارئ هذه على التزام الحكومة بعملية يقودها المجتمع، وعلى مفهوم التنمية الشاملة والعادلة، واستخدام الأنظمة الوطنية، والتنسيق الفعال، والاستجابة المتكاملة والمبتكرة، وعلى وجود دور محوري للأونروا. وتؤكد الحكومة أيضًا أن نجاح أي خطة استجابة في قطاع غزة يتطلب التزامًا دوليًا بإنهاء الهجوم الإسرائيلي على غزة ورفع الحصار وحرية الحركة والوصول للبضائع والأشخاص، وتمكين الحكومة الفلسطينية من القيام بدورها في قطاع غزة.

علاوة على ذلك، فإن الاستجابة لحالات الطوارئ - والمراحل اللاحقة من التعافي وإعادة الإعمار - يجب أن تسترشد بالملكية الوطنية والفاعلية والسرعة في التنفيذ والأداء. ويعتبر النظر في هذين المبدأين أمراً محورياً أيضاً بالنسبة لآلية التمويل المقترحة لتنفيذ الخطة. وتماشيا مع مبدأ الملكية، فإن الحكومة تعتبر أن استخدام حساب الخزينة المركزية للحكومة كواحد من آليات التمويل المساهمة في الاستجابة في غزة، بجانب الآليات الأخرى القائمة والمعمول بها، من أجل ضمان تكامل الجهود الوطنية والمحلية والدولية.

وللعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق وتبادل المعلومات والمشاركة في عملية التخطيط لبرامج الإغاثة واستعادة الخدمات الأساسية في قطاع غزة، قامت الحكومة بوضع آليات داخلية وخارجية للتنسيق والتعاون وتقديم هذه الآليات للاستخدام الفوري.

2. مقدمة

2.1. الأضرار والخسائر والاحتياجات

تسببت الحرب الدائرة على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 والقاء أكثر من 70 ألف طن من المتفجرات على معظم أحياء القطاع بأضرار واسعة النطاق في الارواح والبنية التحتية والإسكان والصحة والتعليم والاقتصاد والبيئة.

أدت سبعة أشهر من العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية الموجودة من قبل. حيث يعيش أكثر من 2.2 مليون مواطن في قطاع غزة في أزمة، محرومين من حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى الكهرباء والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم. وقد استشهد قرابة 35,000 فلسطيني (70% منهم تقريبًا من النساء والأطفال)، وأصيب أكثر من 78,000 آخرين، ولا يزال ما لا يقل عن 10,000 شخص في عداد المفقودين تحت الأنقاض و منذ اندلاع الحرب. هذا وقد أُجبر ما لا يقل عن 1.7 مليون من سكان غزة (ما يقرب من 75% من إجمالي السكان) على الخروج من منازلهم بحيث أصبحوا نازحين داخليًا، وقد نزح العديد منهم عدة مرات داخل القطاع بحثًا عن الأمان والمأوى الآمن. وتعطي التقارير الواردة من مصادر الأمم المتحدة صورة مظلمة عن الأوضاع، حيث يعيش أكثر من نصف سكان غزة على حافة المجاعة، ويتفاقم ذلك بسبب تصاعد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وعودة ظهور الأمراض المعدية.

بالإضافة إلى هذه الخسائر البشرية والمعاناة غير المسبوقة، حدث دمار واسع النطاق في البنية التحتية. ويكشف تقييم شامل أجراه البنك الدولي والأمم المتحدة بشكل مشترك أن التأثير المباشر على البنية التحتية يتجاوز 18.5 مليار دولار في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى يناير/كانون الثاني 2024، أي ما يعادل تقريبا الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين. وبحسب ما ورد فإن أكثر من 70% من الوحدات السكنية في غزة قد دمرت أو تضررت. وقد أدى الضرر والدمار الذي لحق بالمرافق والمعدات العامة إلى إضعاف تقديم الخدمات العامة.

التقديرات الأولية السابقة من الأمم المتحدة قدمت توقعات اقتصادية محبطة مستندة على فرضية استمرار الحرب لمدة ثلاثة أشهر فقط تؤدي إلى انخفاض بنسبة 12.2٪ في الناتج المحلي الإجمالي مما يترجم إلى خسائر اقتصادية قدرها 2.5 مليار دولار، وارتفاع ملحوظ في معدل الفقر إلى 45.3٪، مع دفع 660،000 شخص إلى الفقر، بالإضافة إلى تأخير كبير في التنمية البشرية يصل إلى 19 عامًا لقطاع غزة. وبعد سبعة أشهر من بدء الهجوم على قطاع غزة، فإن الواقع أسوأ بكثير من هذه التقديرات.

الخسائر والأضرار
الضحايا
استشهاد 34,844 إنسان فلسطيني
استشهاد 492 عامل في قطاع الصحة
استشهاد 254 عامل في مجال الإغاثة
استشهاد 67 موظف في الدفاع المدني
استشهاد 141 صحفي وعامل في مجال الصحافة
17,000 طفل أصبحوا أيتاما بفقد الوالدين أو أحدهما
إصابة 78,404 بجروح مختلفة نسبة كبيرة منهم مصابين بإعاقات دائمة

اعتقال أكثر من 4,000 فلسطيني
أضرار قطاع الصحة
12 مستشفى تعمل بشكل جزئي
24 مستشفى أصبحت خارج الخدمة
712,000 إنسان مصابين بأمراض تنفسية حادة
380,000 شخص يعانون من الأمراض المعوية
أكثر من مليون طفل يعانون من صدمات ومشاكل نفسية
الأمن الغذائي والتغذية
1.1 مليون إنسان يعانون من مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي
854,000 إنسان يعانون من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي
265,000 يعانون من مستويات متردية من انعدام الأمن الغذائي
60-70% من الثروة الحيوانية والداجنة قد قتلت أو تم ذبحها قبل نضوجها
28 طفل توفوا نتيجة سوء التغية والجفاف
31% من الأطفال دون العامين يعانون من سوء تغذية حاد
50,000 طفل فوق العامين يعانون من سوء تغذية حاد
المياه والصرف الصحي
20% فقط من اجمالي الحاجة اليومية للمياه العذبة يتم انتاجها
83% من ابار المياه متوقفة عن العمل
جميع محطات معالجة الصرف الصحيح متوقفة عن العمل باستثناء محطة واحدة تعمل بشكل جزئي
تكدس 270 ألف طن من النفيات الصلبة في الطرقات والأماكن العامة
57% من مرافق المياه والصرف الصحي تم تدميرها أو تضررها
التعليم
حرمان 625,000 طالب من مواصلة مسيرتهم التعليمية
استشهاد 6,425 طالب وطالبة
استشهاد 300 مدرس ومدرسة
تضرر وتدمير 80% من المدارس
60% من المدارس المستخدمة كمراز لجوء تم استهدافها وتضررها
الإيواء
يوجد متر مربع واحد فقط كمساحة متاحة للشخص الواحد في مراز النزوح
41% من أماكن الإيواء لا يوجد فيها تهوية كافية
57% من أماكن الإيواء تضررت من الأمطار وتسرب المياه
حوالي 1.7 مليون إنسان يعيشون في مراكز النزوح

الأضرار
تدمير 60% من المباني السكنية
تدمير 80% من المرافق التجارية
تدمير 243 مسجد و3 كنائس
تدمير 155 مرفق صحي
تدمير 165 منشأة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
تدمير 130 مركبة اسعاف

2.2. سياق القانون الإنساني الدولي

بموجب القانون الإنساني الدولي، يقع على عاتق الاحتلال مسؤولية توفير الغذاء والمأوى والدواء وغيرها من الاحتياجات الأساسية. وفي حالة قطاع غزة، وتقع هذه المسؤولية على عاتق حكومة إسرائيل. وإن الافتراض الذي يقوم عليه هذا المفهوم هو أن حكومة إسرائيل يجب ان تسهل دخول الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة لإعادة إعمار قطاع غزة، بما يتوافق مع مسؤولياتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

لقد تم تقويض جهود إعادة الإعمار السابقة وتوقفها بشكل فعال بسبب آليات السيطرة الإسرائيلية، بما في ذلك القيود المفروضة على كميات مواد البناء وغيرها من المواد والإمدادات اللازمة. إن الاستجابة للاحتياجات العاجلة التي تهدد حياة الفلسطينيين في قطاع غزة يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع تغييرات أوسع نطاقا في الأنظمة التي من شأنها تسهيل التغييرات على المدى الطويل. وما لم يتم رفع الحصار البري والبحري والجوي عن غزة، وإجراء تغييرات على القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، وما لم يكن هناك قدر أكبر من الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، بما في ذلك الأرض والمياه والطاقة، فإن الاستجابة الطارئة للأوضاع الإنسانية في قطاع غزة سوف تواجه صعوبات كبيرة، وستستمر الكارثة في انهاك الفلسطينيين في قطاع غزة.

3. التخطيط الوطني للاستجابة الطارئة في قطاع غزة

سيتم تنفيذ برامج الاغاثة والانعاش المبكر في قطاع غزة من قبل الحكومة الفلسطينية وجميع شركائها بما في ذلك الجهات المانحة والدول العربية والأجنبية الداعمة والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني الفلسطيني والقطاع الخاص.

وقد عملت الحكومة على تقسيم عملية الاستجابة إلى مرحلتين رئيسيتين، هما، أولا: الإغاثة والإنعاش المبكر بما في ذلك استعادة الخدمات الأساسية، وثانيا: الانعاش الاقتصادي وإعادة البناء. وتساعد هذه المقاربة الحكومة في تنفيذ التدخلات الطارئة بشكل سريع وفعال فور اعلان وقف اطلاق النار، والقيام في نفس الوقت باطلاق استجابة شاملة ومستدامة فيما يتعلق باحتياجات الإنعاش واعادة الاعمار.

وتهدف هذه المقاربة في وجود إطار فعال ومرن لإعادة البناء يستهدف على وجه الخصوص الفئات الضعيفة من المجتمع. وإن تحقيق هذا الهدف يتطلب مشاركة فعالة من قبل المجتمع المدني والقطاع الخاص على حد سواء، إضافة إلى توفر الموارد والاستثمارات البشرية والمالية والمادية المختلفة. وسوف تسترشد هذه المبادرات بأفضل الممارسات والخبرات الدولية مع ضرورة التركيز على الموازنة بين تلبية الاحتياجات الأنية والأهداف متوسطة المدى، وكذلك الموازنة بين الأهداف متوسطة وبعيدة المدى المتعلقة بالتخطيط للإغاثة والإنعاش المبكر.

هذا وسيكون هناك تداخل بين المرحلتين ومكوناتهما في كل قطاع، مثل المياه والطاقة والانتعاش الاقتصادي، فبعض هذه البرامج ستبدأ من مرحلة الاستجابة الطارئة حتى الانتهاء من عملية إعادة البناء مع اختلاف أنشطة نفس البرنامج في كل مرحلة من المراحل. كما سوف تمثل الأنشطة والمشاريع والبرامج المنفذة في المرحلة الثانية محركات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

المرحلة الأولى: الإستجابة الطارئة والإنعاش المبكر (0-36 شهر)

تغطي المرحلة الأولى السنوات الثلاث الأولى بعد وقف إطلاق النار

تنقسم المرحلة الأولى من الإغاثة والإنعاش المبكر إلى ثلاثة برامج رئيسية كما يلي:

أ. برنامج الاستجابة الطارئة: من الاول من يونيو حتى نهاية العام 2024.

ويتم تنفيذه من 1 يونيو الى 31 ديسمبر 2024 ويشتمل على الإمدادات الغذائية والمياه والامدادات الطبية والمواد غير الغذائية والمأوى المؤقت والاعاشة للنازحين داخليا، والبدء بتوفير الخدمات الاساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والطاقة.

ب. برنامج الاستجابة الشاملة: من أول يناير 2025 حتى نهاية العام 2025.

ويتم تنفيذه من 1 يناير 2025 الى 31 ديسمبر 2025 استكمالا لجهود الاستجابة الطارئة بشكل شمولي لجميع سكان القطاع من خلال مزيد من امدادات الماء والغذاء والدواء والعلاج النفسي وفتح الطرق والمرافق الضرورية والاعاشة والشروع في انشاء أحياء انتقالية مؤقته لايواء النازحين وتقديم خدمات اساسية بشكل اولي مثل الصحة والتعليم.

ج. برنامج الانعاش المبكر : من أول يناير 2026 حتى منتصف العام 2027.

قد يبدأ هذا البرنامج من أول يناير 2026 حتى منتصف العام 2027 ويضم هذا البرنامج بناء تجمعات مساكن مؤقتة (مباني مسبقة الصنع) قريبة من الاحياء المراد اعادة اعمارها، واصلاح الأضرار الطفيفة والمتوسطة الحجم للبنية التحتية والمساكن، وخلق فرص عمل قصيرة الأجل من خلال برامج المال مقابل الاعمال، والتعويض المالي الجزئي للعمال المتضررين، وأصحاب الأعمال، وشرائح أخرى من المكان .

4. المرحلة الثانية: الإنعاش وإعادة الإعمار المبكر (6 أشهر – عشر سنوات و اكثر)

في المرحلة الثانية، إلى إعادة بناء جانب البنية التحتية والانتعاش الاقتصادي، ستعمل الحكومة مع أبناء الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين وفي الشتات على إعادة تصور وتحقيق إعادة إعمار تحويلية لقطاع غزة، واندماج القطاع بشكل كامل في دولة فلسطين سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، ومن خلالها نحو التواصل مع بقية العالم. ويمكن تفعيل إمكانات غزة بالكامل وتزويد مواطنيها بالحياة المستدامة والمزدهرة والأمنة التي يستحقونها من خلال وجود استثمارات وطنية وأجنبية في مختلف المجالات. وسوف تقوم الحكومة الفلسطينية في الأشهر المقبلة، باستكمال عمليات التخطيط لبقية مراحل الاستجابة الطارئة والإنعاش المبكر والانتهاء من إعداد الخطة الوطنية للإنعاش واعادة الإعمار.

4. إطار خطة الاستجابة العاجلة (0-6 شهور)

تهدف هذه الخطة إلى تحديد أهم احتياجات سكان قطاع غزة الآنية والعاجلة وتوفير ما يلزم من موارد مالية وفنية وبشرية للاستجابة لهذه ا لاحتياجات، من خلال مشاركة الخطة والبرامج التي تتضمنها مع جميع الدول العربية والإسلامية الشقيقة والمجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة. وسوف تشكل هذه الخطة الإطار الأساسي للتدخلات الإنسانية الطارئة من قبل جميع الدول والمنظمات العاملة في قطاع غزة والمهتمة بإنهاء معاناة السكان فيه. وسوف تساهم هذه الخطة في حماية الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والتأسيس للمراحل القادمة من ا لإغاثة والإنعاش المبكر وإعادة الإعمار.

إن حالة الطوارئ في قطاع غزة غير مسبوقة من حيث الحجم والتعقيد، بدءًا من النزوح شبه الكامل ووصولاً إلى ظروف المجاعة الشديدة في شمال قطاع غزة، وحاجة ماسة وعاجلة لاتخاذ إجراءات فورية على الأرض لإنقاذ الأرواح ومنع وقوع المزيد من الأضرار الجسيمة على السكان. وإن الجهات الفاعلة الإنسانية (الوطنية والدولية على حد سواء) تعمل بكل طاقتها ودون كلل، على الرغم من المخاطر والقيود التي يفرضها العدوان العسكري الإسرائيلي، وبمجرد التوصل إلى وقف إطلاق النار، يجب تكثيف تدخلات الاستجابة لحالات الطوارئ.

ولذلك، تم تحديد أولويات تدخلات الاستجابة الطارئة المبينة في هذه الخطة لدورها الحاسم في توفير الإغاثة الفورية واستعادة الخدمات الأساسية وتسهيل جهود الإنعاش المبكر للسكان المتضررين والبنية التحتية الحيوية.

وقد حددت الحكومة الإجراءات الضرورية التي يتعين القيام بها في الأشهر الستة الأولى لضمان حماية النازحين داخليا، وإعادة تنشيط البنية التحتية الأساسية للمرافق، وتقديم الخدمات، والنشاط الاقتصادي والحركة، وتحقيق الاستقرار في القطاع الخاص واستعادة الإنتاج، لا سيما الأعمال الحيوية، وتمكين الجهات الحكومية من العودة إلى تقديم الخدمات الأساسية وتطبيق القانون.

4.1. المبادئ التوجيهية ومنهجيات الإغاثة والإنعاش المبكر

1. **المشاركة المجتمعية**: تعتبر المشاركة الفعّالة للمجتمع المتأثر مباشرة وغير مباشرة أمراً أساسياً، وسيكون للمجتمعات والسكان المتضررين في قطاع غزة صوت واضح في القرارات المتعلقة بالتعافي وإعادة الإعمار. كما ستكون الحلول مبنية على تجارب وتصورات أفراد المجتمع، مما يساعد مؤسسات التخطيط الحكومية على تحديد احتياجات المجتمع المختلفة. وستكون عملية التخطيط مرنة ومتكيفة مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع، مما سوف يساعد الأفراد، عند تزويدهم بمعلومات حول الوضع والخدمات المتاحة، في اتخاذ خيارات صحيحة بشأن أنشطة وتدخلات الإغاثة والتعافي المبكر.

2. **التنمية الشاملة والمنصفة**: ستلبي جهود الاستجابة احتياجات الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك النساء وأرامل الحرب والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وستضمن مشاركتهم في التخطيط والتنفيذ والرصد. ستكون المساواة وتمكين المرأة شاملة في جميع أنشطة التعافي، مما يضمن مشاركتها وقيادتها في التعافي.

3. **استخدام الأنظمة الوطنية**: سيتم اتخاذ القرارات التشغيلية والاستراتيجية المتعلقة بعملية الإغاثة والتعافي المبكر من خلال إجراءات الحوكمة القائمة بالفعل، بالتعاون الكامل مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة. إن الإغاثة والإنعاش المبكر ليسا مجالاً حصريًا لأي وزارة أو مؤسسة واحدة، وانما يوجد لجميع الوزارات والمنظمات دور مهم

تلعبه. وسيعتمد برنامج الاستجابة لحالات الطوارئ والتعافي المبكر على الهياكل والعلاقات القائمة ويستند إلى الشراكة الكاملة والملكية من قبل كل من الحكومة والمجتمع.

4. **التنسيق الفعال**: ستسعى جميع الوزارات والمنظمات المشاركة في التنفيذ أو الإدارة أو التنسيق أو تقديم الخدمات إلى القيام بالأنشطة بطريقة تعاونية، في إطار هذه الخطة. وسيساعد التنسيق والتواصل بين المجتمع والوزارات التنفيذية والسلطات الحكومية المحلية في ضمان نجاح أنشطة الإغاثة والإنعاش المبكر.

5. **الاستجابة المتكاملة والمبتكرة**: سيبدأ التخطيط لتطوير البنية التحتية وقدرة المجتمعات على الصمود على المدى الطويل جنبًا إلى جنب مع الاستجابة الفورية وإجراءات التعافي المبكر. علاوة على ذلك، يجب اتباع أساليب وحلول جديدة بما يضمن دمج الابتكار مع أفضل الممارسات (من جميع أنحاء الحكومة والمجتمعات المحلية والدولية) لتسهيل التعافي المبكر وإعادة الإعمار الديناميكي والتكيفي الذي يركز على الحلول.

6. **الدور المحوري للأونروا**: تنفيذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302، تظل الأونروا وكالة الدعم المخصصة للاجئين الفلسطينيين. وعلى هذا النحو، ستلعب الأونروا دورا مركزيا في إنعاش وإعادة إعمار قطاع غزة، فضلا عن الاستجابة الفورية وتقديم المساعدة الإنسانية.

4.2. متطلبات التنفيذ الفعال

إن نجاح الحكومة الفلسطينية في تنفيذ مكونات الاستجابة الطارئة والمراحل اللاحقة تتطلب تدخلات دولية وإقليمية في معالجة القيود التي يمكنها أن تحد من فعالية دور الحكومة في تنفيذ خطط الإغاثة والإنعاش وإعادة البناء، وأهم هذه المتطلبات:

- **إنهاء الحرب الإسرائيلية على غزة**: وهذا من خلال تنفيذ وقف إطلاق نار شامل وفوري ودائم، مع وجود الترتيبات الأمنية والسياسية التي تساعد في وتسرع عمليات الإغاثة الفورية، بالإضافة إلى عودة الحكومة الفلسطينية لإدارة قطاع غزة، والبدء في جهود الانعاش وإعادة البناء في قطاع غزة.
- **حرية حركة الأفراد والبضائع**: بدون ضمان حرية الحركة والوصول، لا يمكن لأي خطة استجابة تحقيق نجاحات كبيرة. ولذلك يجب رفع الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ ما يقرب من عقدين من الزمن على قطاع غزة كما ويجب على حكومة إسرائيل أن تسهل على وجه السرعة دخول المواد والبضائع لقطاع غزة، كما يجب عليها تسهيل الوصول والحركة في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

5. ملخص لأهم الأضرار والخسائر القطاعية

نظرًا لعدم إمكانية إجراء تقييمات على أرض الواقع للتأكد من حجم وتفاصيل الدمار، اعتمدت حكومة فلسطين على التقارير التي تم تحضيرها دوليًا من البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مدخلات من المؤسسات الحكومية والاهلية. وبعد وقف إطلاق النار، ستعمل الحكومة مع الوكالات الوطنية والدولية على إجراء تقييم أكثر تفصيلاً للأضرار والخسائر. وإلى أن يصبح ذلك ممكنا، تعمل الحكومة على تطوير استجابتها بناء على النتائج التالية بشأن الأضرار والخسائر.

5.1. القطاع الاجتماعي

الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي

تأتي هذه الحرب بعد عقود من الاحتلال وإغلاق الحدود وبعد 18 عاما من الحصار على قطاع غزة، حيث يغرق أهل غزة في حالة قاسية من الفقر والمعاناة والعزلة الكاملة عن العالم والمحيط العربي. وقد توجت هذه الحرب كل المأساة التي تعرّض لها شعبنا لسنوات من الظلم والعدوان والأزمات اللامتناهية. هذا الواقع الذي ترك ما يزيد عن 80% من الشعب الفلسطيني في قطاع غزة معتمداً على المعونات، بينما يقع ما يزيد عن 47% منهم في ظل انعدام الأمن الغذائي والصحي، كما يعاني حوالي 43% منهم من البطالة. واضطر أكثر من مليوني شخص الى النزوح تحت ذروة التهديد بالاستهداف والقتل بدم بارد، فيما أصيب أكثر من 2.87٪ من الغزيين، واستشهد ما يزيد عن 34 ألف فلسطيني في غزة، الأمر الذي عمّق حالة الفقر وضاعف أعداد الفقراء ومن لا يجدون مأوى، والمعاقين والأيتام والأرامل، والأسر التي تعيلها امرأة. باتت أكثر من 300,000 أسرة تعيش تحت خط الفقر المدقع وفي حالة انعدام الأمن الغذائي نتيجة لاستمرار الحرب وقطع المياه والكهرباء والوقود والغذاء والدواء بإغلاق المعابر البرية مع اسرائيل، هذا بالإضافة لتضرر 700,000 فرد من النساء، الأطفال، والمصابين، وذوي الإعاقة نتيجة الحرب، والمعتقلين الذين تعرضوا للتعرية والتعذيب أصبحوا بحاجة عاجلة وأساسية لبرامج تأهيل نفسي وحماية اجتماعية نتيجة اثار الحرب. كما أن هناك ما يزيد عن 3,000 أرملة أصبحت تعيش في ظروف معقدة، هذا بالاضافة الى حوالي 17,000 من الأطفال اليتامى والذين فقدوا ذويهم خلال الحرب واللذين هم بحاجة إلى دعم نفسي واجتماعي ومساندة كبرى لتخطي تبعات الخسائر والصدمات التي تعرضوا لها نتيجة العدوان.

الصحة والرعاية النفسية الاجتماعية

أدى الاستهداف المباشر للمستشفيات والمرافق الصحية العاملة في قطاع غزة إلى إلحاق خسائر وأضرار واسعة في المنشئات والمعدات وأدوات خدمات الطوارئ. ولقد عانى القطاع الصحي بشدة، فلا يتلقى سكان غزة الآن سوى الحد الأدنى من الرعاية الصحية والأدوية والعلاجات المنقذة للحياة، إن وجدت. وتشير التقارير إلى أن 84% من المستشفيات والمرافق الصحية دمرت وتضررت، منها ما يقارب 140 منشأة صحية، منها 25 مستشفى مدمرة جزئياً أو كلياً، إلى جانب 180 سيارة إسعاف، و80% من مراكز الرعاية الصحية الأولية. هذا في الوقت الذي يوجد فيه حاجة ماسة لعلاج حوالي 80 ألف مصاب، وإلى الاهتمام بالمعالجة الصدمات النفسية التي يعاني حوالي 2 مليون شخص من ضائقة نفسية. وانتشرت العديد من الأمراض، خاصة بين الأطفال حيث أفادت منظمة الصحة العالمية بوجود 712 ألف حالة إصابة بالتهابات الجهاز التنفسي الحادة و380 ألف حالة إسهال مائي حاد. هناك حوالي 155,000 امرأة حامل أو مرضعة، وتعاني العديد منهن من سوء التغذية والمخاطر الجسدية. وتقدر اضرار قطاع الصحة بنحو 553 مليون دولار.

الإسكان والمأوى

أفادت التقارير أن ما يزيد عن 60% من الوحدات السكنية في غزة قد دمرت أو تضررت، مما أدى إلى خسائر بقيمة 13 مليار دولار. وقد أجبر ما لا يقل عن 1.7 مليون من سكان غزة (ما يقرب من 75% من إجمالي السكان) على الخروج من منازلهم وأصبحوا نازحين داخليا.

قطاع التعليم

لقد تم تدمير النظام التعليمي تماما، مما ادى الى التوقف التام للأنشطة المدرسية، وترك 100٪ من الأطفال خارج المدرسة. وأصبحت المرافق المدرسية في حالة يرثى لها، مع تدمير (جزئي أو كلي) ل 73% من المباني المدرسية (الحكومية والأونروا) وعشر جامعات فلسطينية. هذا بالإضافة الى ان ثلثي المباني المدرسية مستخدمة كملاجئ للنازحين. وبالتالي لا يستطيع حوالي 625 ألف طالب في جميع المراحل التعليمية الوصول إلى التعليم، وتم حرمان حوالي 75 ألف طالب جامعي لمدة عام من دراستهم الأكاديمية. هذا وقد قُتل في هذه الحرب أكثر من 6400 طالب وطالبة.

5.2. قطاعات البنية التحتية

الركام والنفايات الخطرة

بلغت كمية الركام حسب العديد من المصادر حوالي 26 مليون طن حسب تقدير البنك الدولي و37 مليون طن حسب تقدير برنامج الامم المتحدة الانمائي وبالمتوسط يكون تقديرنا حوالي 30 مليون طن، وهي بحاجة إلى إزالة وترحيل وإعادة استخدام. وسيكون من الصعب للغاية إزالة الركام، نظرا لأنه قد يحتوي على ما يصل إلى 10 آلاف جثة و800 ألف طن من الأسبستوس والملوثات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، تقدر دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام أن هناك حوالي 7,500 طن من الذخائر غير المنفجرة في جميع أنحاء غزة - معظمها تحت الأنقاض. وتشمل تقديرات الإزالة ثلاث سنوات على الأقل إزالة الركام.

قطاع المياه والصرف الصحي

فيما يتعلق بالبنى التحتية للمياه والصرف الصحي، فقد تم تدمير 125 بئر مياه جزئيا وكليا، و120 كم من شبكات الصرف الصحي و85 محطة ضخ مياه صرف صحي و7 محطات معالجة. كما يوجد 250 مرفق مياه تعرضت لأضرار بليغة ومتوسطة، وتم تدمير 18 مرفق للصرف الصحي بشكل كلي وتعرض 50 مرفق للصرف الصحي لأضرار بليغة ومتوسطة. ويمكن القول ان قطاع المياه والصرف الصحي في حالة انهيار تام حيث انه يوفر 5% فقط من احتياجات السكان. هذا ويجد 270,000 طن من النفايات الصلبة المتراكمة في الشوارع ومراكز إيواء النازحين المحيطة بها، ناجمة عن نقص الوقود والاستهداف المتعمد للبنية التحتية البلدية وموظفيها من قبل قوات الاحتلال، مما يعيق جهود التخلص من النفايات ويؤدي إلى تفاقم المخاطر على الصحة العامة. دمرت معظم محطات المواصلات ومكبات النفايات الصلبة والطبية في قطاع غزة، بالإضافة إلى تضرر معظم المركبات ومعدات جمع ونقل النفايات. وتقدر الأضرار والخسائر في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بحوالي 502 مليون دولار.

قطاع الطاقة

استهدفت الحرب جميع مرافق نقل الطاقة ومحطة التوليد وانظمة الطاقة الكهروضوئية والمحولات وتم قطع امداد التيار من اسرائيل منذ بداية الحرب حتى الان، وبهذا لحق دمار كبير وواسع يصل للمستوى الكلي لشبكات نقل وتوزيع الكهرباء والمحوّلات الكهربائية ومحطة التوليد وأنظمة الطاقة الشمسية. وتقدر الأضرار التي لحقت بقطاع الطاقة بنحو 279 مليون دولار.

قطاع الطرق والمواصلات

تم تدمير معظم شبكات الطرق الداخلية والخارجية ومرافق النقل والمواصلات والمركبات العامة والخاصة ومراكز خدمات الجمهور وميناء الصيد وقوارب الصيد. فقد تم تدمير قرابة 600 كم من الطرق الرئيسية والفرعية جزئيا وكليا. وقد تم تدمير ثلثي الطرق الرئيسية و92% من الطرق الثانوية، وتضررت 55,000 مركبة، مما يمنع بشكل كبير حركة السكان ويعيق عمليات تقديم خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية الأساسية. وقدرت الأضرار التي لحقت بالطرق والبنية التحتية للنقل تبلغ حوالي 358 مليون دولار.

المعابر الحدودية

تم استهداف وتدمير المعابر الحدودية، البرية والبحرية، مما أدى لتقييد حركة البضائع والأفراد.

5.3. القطاع الخاص والتشغيل

القطاع الخاص

تعرض القطاع الاقتصادي لاستهداف مباشر وواسع النطاق، مما ألحق أضرارا جسيمة بالأصول والموارد والعمليات الاقتصادية داخليا ومع العالم. تقدر المؤسسة الدولية للتنمية أن الأضرار والخسائر التجارية والصناعية تبلغ 1.7 مليار دولار. وتم استهداف المنشآت التجارية والمنشآت الاقتصادية كالأسواق والمخابز والورش والمعابر ومستودعات البضائع، مما يزيد من مدى انتشار الفقر والبطالة وتردي الوضع الاقتصادي الذي يزداد تعقيدا يوما بعد يوم. .وتشير الإحصائيات الأولية إلى أن أكثر من 80% من المنشآت الصناعية في قطاع غزة تضررت كلياً أو جزئياً. وتركزت الأضرار المباشرة التي لحقت بالمنشآت الصناعية في البنية التحتية والمعدات والآلات والمواد الأولية والمنتجات النهائية والبنية التحتية المساعدة لها مثل مولدات الكهرباء أو أنظمة الطاقة الشمسية. وبلغت خسائر قطاع الصناعة نحو 900 مليون دولار. وتسببت الحرب في أضرار جسيمة لأنشطة الاستيراد والتصدير بسبب منع كافة شحنات السيارات المستوردة، بالإضافة إلى تدمير وحرق عشرات الآلاف من المحلات التجارية ومكاتب الخدمات. وتعرضت كذلك أنشطة ومشاريع ومعدات شركات الإنشاءات والمقاولات لأضرار جسيمة، وتم استهداف معظم مشاريعها قيد الإنشاء، مما أدى إلى إفلاس معظمها.

قطاع الزراعة

تعرض القطاع الزراعي (النباتي، الحيواني، والسمكي) والمحاصيل للتدمير والاستهداف بشكل بالغ وكبير مما ادى لحدوث أضرار جسيمة نتيجة العدوان، وتم قتل وجرح وتهجير الآلاف من المزارعين والمنتجين ومنع المزارعين من الوصول لمزارعهم. وقد دمر الاحتلال معظم المقدرات الزراعية من آبار جوفية كانت تستخدم لري المحاصيل الزراعية، وكذلك تدمير برك وآبار جمع وتدمير مزارع أبقار وأغنام ودواجن ومنشآت زراعية متنوعة ومشاتل زراعية ومزارع الاستزراع السمكي وميناء الصيادين

ومراكب الصيد البحري والمنشآت الملحقة بحسبة السمك ومزارع الفاكهة والدفيئات البلاستيكية والزراعات المكشوفة. كما ودمر الآلات والماكينات والأدوات الزراعية المختلفة وغيرها من الأضرار وصولاً الى انعدام كلي للأمن الغذائي ثم المجاعة شبه الشاملة. كما منع الاحتلال وما زال يمنع دخول كافة مدخلات الإنتاج الزراعي، هذا بالإضافة الى تدمير التربة وتدمير آلاف الدونمات الزراعية التي تحتاج ربما الى عقود من برامج الاستصلاح والتأهيل. وتقدر قيمة الأضرار في قطاع الزراعة المباشرة والغير مباشرة حوالي 2 مليار دولار.

قطاع الاتصالات

استهدفت الحرب جميع معدات ومرافق قطاع الاتصالات مما أعاق شركتي أوريدو وجوال من مواصلة تقديم خدماتهم للمواطنين في قطاع غزة ومنعت دخول الكثير من قطع الغيار ولوازم اصلاح ابراج التقوية والبث، وتواصل هذه الشركات تحت كل هذه الظروف تقديم خدمات مجانية لسكان القطاع. وتقدر الأضرار في قطاع الاتصالات بنحو 90 مليون دولار.

5.4. قطاع الحوكمة و الادارة العامة

المباني الحكومية والبلدية

استهدفت الحرب جميع المباني العامة من وزارات وهيئات ودوائر خدمات وبلديات (أكثر من 80 مبني عام أتت الحرب عليها). وتشير التقديرات إلى أن قطاع البلديات وحده قد تعرض لأضرار تقدر بنحو 20 مليون دولار. وان استشهاد وتشريد موظفي الخدمة المدنية على جميع المستويات والقطاعات الحكومية جعل أداء الحكومة الطبيعي أمراً شبه مستحيل. ونتيجة لذلك، أصبحت المؤسسات الحكومية عاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين العاجلة، بما في ذلك احتياجات سيادة القانون والخدمات البلدية.

6. ملخص احتياجات الاستجابة لحالات الطوارئ وأولوياتها

تعطي الحكومة الأولوية لاحتياجات الاستجابة الأكثر إلحاحا خلال الأشهر الستة الأولى. وهناك تركيز حاسم على احتياجات الحماية الاجتماعية، حيث يحتاج المواطنون إلى الإمدادات اليومية الأساسية والمأوى والعلاج الطبي والدعم النفسي والاجتماعي.

برنامج النقد مقابل العمل: تعمل خطة الاستجابة للطوارئ هذه على توسيع جهود المساعدة الاجتماعية في جميع القطاعات الأخرى من خلال دمج المال مقابل العمل في جميع الأنشطة الممكنة. ويهدف هذا إلى توفير فرص عادلة لجميع الأفراد الأصحاء القادرين على دعم استجابة الحكومة للاستفادة بشكل مباشر من الأجر اليومي وفرصة الحصول على عمل خلال الأشهر الستة الأولى. وستقود وزارة العمل هذا الجهد، بالتعاون مع صندوق التشغيل الفلسطيني، وبمشاركة جميع الوزارات والهيئات التي تحتاج إلى عمال إضافيين لأنشطة الاستجابة الفورية. سيتم وضع معايير لضمان الوصول العادل إلى فرص برنامج المال مقابل العمل وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفًا، بما في ذلك النساء (وخاصة ربات الأسر) والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتركز خطة الاستجابة الحكومية أيضًا على إعادة تنشيط الخدمات الأساسية من خلال إصلاح البنية التحتية وإعادة ربط شبكات المياه والصرف الصحي والطاقة والاتصالات وتمكين الوكالات الحكومية من العودة بسرعة إلى العمل. كما تدرك الحكومة أهمية القطاع الخاص لمستقبل قطاع غزة، ولذلك - أثناء التخطيط للتعويضات والتدخلات للبرامج القادمة - ستستخدم برنامج المال مقابل العمل لنقل مؤسسات القطاع الخاص إلى مرحلة التشغيل والإنتاج. وسوف يكون لقطاع الزراعة وصيد الأسماك أولوية خاصة من أجل تأمين الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي.

6.1. القطاع الاجتماعي

ستعمل الحكومة على القيام بالتدخلات التالية:

- **الحماية الاجتماعية:** توفير الغذاء والماء والمساعدة النقدية لنحو 300 ألف أسرة، بمبلغ 200 دولار على مدى ستة أشهر. وستقود وزارة التنمية الاجتماعية هذا التدخل، وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة برنامج الأغذية العالمي والأونروا واليونيسيف والهلال الأحمر الفلسطيني والصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية.
- **المأوى المؤقتة:** توفير المأوى المؤقت والمستلزمات المنزلية لنحو 30,000 أسرة. وستكون التكلفة لمرة واحدة بمقدار 12 ألف دولار، تغطي الوحدة السكنية الجاهزة والأثاث ومستلزمات المعيشة وروابط البنية التحتية المطلوبة. وستقود وزارة الأشغال العامة والإسكان هذا التدخل. وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة

وزارة الحكم المحلي، والبلديات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومقاولي القطاع الخاص، والأونروا، وسلطة المياه، وهيئة الطاقة، ومجلس إدارة النفايات الصلبة، ومصلحة مياه بلديات الساحل، و شركة توزيع كهرباء محافظات غزة.

- **الصحة النفسية و الاجتماعية:**

  - توفير الأدوية والمعدات الطبية وعلاج المصابين وتدخلات الدعم النفسي والعيادات المتنقلة لمدة 6 أشهر. وستقود وزارة الصحة هذا التدخل. وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة وزارة الصحة، والأونروا، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية.

  - تقديم الدعم النفسي وتدخلات دعم ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي لمدة 6 أشهر. وستقود وزارة شؤون المرأة هذا التدخل. تشمل الوكالات المنفذة المحتملة وزارة شؤون المرأة والأونروا واليونيسيف والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية

- **التعليم:**

  - التأكد من قدرة الطلاب على إكمال العام الدراسي، من خلال تمويل مواقع التعليم المؤقتة واستخدام برنامج النقد مقابل العمل لتغطية العاملين في مجال التعليم وستقود وزارة التربية والتعليم العالي هذا التدخل. وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة وزارة التربية والتعليم العالي، والأونروا، واليونسكو، واليونيسيف، وصندوق التشغيل الفلسطيني، والبلديات.

  - توفير فرص التعلم عن بعد عبر الإنترنت بالشراكة مع الجامعات الوطنية، بما في ذلك في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وستقود وزارة التربية والتعليم العالي هذا التدخل. وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي، واليونسكو، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجامعات الوطنية في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

6.2. قطاعات البنية التحتية

- **برنامج إزالة الركام والنفايات الخطرة:** إزالة الأنقاض من الطرق الرئيسية ومرافق الخدمات الأساسية، وستقود وزارة الأشغال العامة والإسكان هذا التدخل. وتشمل جهات التنفيذ الوكالات المنفذة المحتملة وزارة الحكم المحلي، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وشركات المقاولات، والبلديات، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والشركات المتخصصة.

- **المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة:**

  - توفير المياه الصالحة للشرب. وسوف تقود سلطة المياه الفلسطينية هذا التدخل، وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة سلطة المياه الفلسطينية، ومصلحة مياه بلديات الساحل، ووزارة الحكم المحلي، والبلديات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والأونروا، واليونيسيف، والصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

  - توريد شاحنات نقل المياه والصهاريج بعدد 100 شاحنة. وستقود سلطة المياه الفلسطينية هذا التدخل، وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة ومصلحة مياه بلديات الساحل، ووزارة الحكم المحلي، والبلديات، واليونيسيف، والصليب الأحمر.

  - إصلاح شبكات المياه التي يمكن الوصول إليها وخطوط النقل الرئيسية وآبار المياه. وسوف تقود سلطة المياه الفلسطينية هذا التدخل، وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة ومصلحة مياه بلديات الساحل، ووزارة الحكم المحلي، والبلديات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والأونروا، واليونيسيف، والصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

  - تجديد محطات تحلية المياه. وسوف تقود سلطة المياه الفلسطينية هذا التدخل، وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة مصلحة مياه بلديات الساحل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، واليونيسيف، والصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية الدولية.

  - توريد المعدات مثل المولدات والمضخات والمواد مثل الكلور والزيوت والوقود اللازمة لتشغيل محطات المياه والآبار. وسوف تقود سلطة المياه الفلسطينية هذا التدخل. وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة مصلحة مياه بلديات الساحل، واليونيسيف، والصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية الدولية.

  - توفير قطع الغيار لجميع الآبار والمرافق المتضررة. وسوف تقود سلطة المياه الفلسطينية هذا التدخل، وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة مصلحة مياه بلديات الساحل، واليونيسيف، والصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية الدولية.

  - جمع ونقل النفايات الصلبة المتراكمة منذ بداية الحرب. وسوف تقود سلطة جودة البيئة هذا التدخل، وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة مجالس إدارة النفايات الصلبة، والبلديات، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق تطوير وإقراض البلديات.

  - برنامج المال مقابل العمل لدعم تدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بما في ذلك تشغيل آلاف العمال لمدة ستة أشهر في أعمال النظافة الصحية والمياه والصرف الصحي. وستقود وزارة العمل هذا التدخل، وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة سلطة جودة البيئة، وصندوق التشغيل الفلسطيني، ووزارة الحكم المحلي، والبلديات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونروا.

الطاقة

- إغاثة المنشآت والمرافق الحساسة من خلال تزويدها بالوقود ومولدات الديزل ووحدات الطاقة الشمسية المتنقلة بالسرعة القصوى. وسوف تقود سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية هذا التدخل. وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، والوزارات التنفيذية.

- تزويد قطاع غزة بـ 30 ميجاوات من مصر. وسوف تقود سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية هذا التدخل. وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة وزارة المالية، ووزارة التخطيط، شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، والبنك الدولي، والسلطات المصرية.

- **الطرق والمواصلات:**

- فتح وإعادة تأهيل الطرق الأساسية باستخدام برنامج المال مقابل العمل. وستقود وزارة الأشغال العامة والإسكان هذا التدخل، وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة وزارة النقل، ووزارة الحكم المحلي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- إعادة تأهيل وتشغيل جسري "وادي غزة" باستخدام برنامج النقد مقابل العمل. وستقود وزارة الأشغال العامة والإسكان هذا التدخل، وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة وزارة النقل والمواصلات، ووزارة الحكم المحلي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **المعابر الحدودية:**

- ترميم وإعادة تأهيل المعابر المتضررة باستخدام برنامج المال مقابل العمل. وستقود الإدارة العامة للمعابر والحدود هذا التدخل، وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة الإدارة العامة للمعابر والحدود، ووزارة الداخلية، وهيئة الشئون المدنية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس الشاحنين الفلسطيني، ومركز التجارة الفلسطيني

6.3. الاقتصاد

- **تنشيط القطاع الخاص:**

- استعادة أداء القطاع الخاص من خلال برنامج النقد مقابل العمل. بحيث يتم تشغيل وسيعمل هذا على إشراك 89.500 عامل، بحيث سيتقاضون أجرًا شهريًا قدره 400 دولار لمدة ستة أشهر. سوف تقوم وزارة العمل بالتنفيذ، وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الصناعة، اتحاد الصناعات، صندوق التشغيل الفلسطيني، ومركز التجارة الفلسطيني، اتحاد المقاولين الفلسطيني، الغرف التجارية، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

- الزراعة:

  - إجراء الدراسات والمسوحات والتقييم المركز والتفصيلي لأضرار وخسائر القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بما في ذلك تقييم قدرات الموارد الطبيعية الزراعية على الإنتاج الزراعي. وسوف تقوم وزارة الزراعة بالتنفيذ، بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، واتحاد المزارعين واتحاد العمال والقطاع الخاص.

  - تقديم مستلزمات الإنتاج العاجلة لإعادة الحلقة الإنتاجية للقطاع الزراعي. سوف تقوم وزارة الزراعة بالتنفيذ، بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، واتحاد المزارعين واتحاد العمال والقطاع الخاص.

- **الاتصالات:**

  - إعادة تأهيل قطاع الاتصالات في قطاع غزة بما يشمل اعادة تأهيل الشبكة وتركيب الأبراج سوف تقوم وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي بالتنفيذ، وسوف تشمل الوكالات المنفذة المحتملة وزارة الأشغال العامة والإسكان وشركة جوال وشركة أوريدو ومجموعة الاتصالات الفلسطينية واتحاد شركات نظم المعلومات الفلسطينية.

6.4. الحوكمة والادارة العامة

- **المباني الحكومية والبلدية:**

  - توفير بدل إيجار لمدة سنتين لاستخدام المؤسسات الحكومية والبلديات التي تم تدمير مقراتها (80 مؤسسة بمعدل 75 ألف دولار). سوف تقوم وزارة المالية بالتنفيذ، وقد تشمل الوكالات المنفذة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية، وغيرهما.

- **دعم قطاع العدالة وبناء القدرات:**

  - إعادة تنشيط مرافق قطاع العدالة وتأهيل موظفيه لحل القضايا ذات الطبيعة القانونية والمالية. وستتولى وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى عمليات التنفيذ. وتشمل الوكالات المنفذة المحتملة الاتحاد الأوروبي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

7. التمويل والإطار المؤسسي

7.1. اليات التمويل

يجب أن تُوجّه جهود التعافي وإعادة الإعمار المبكرة بمبدأين محوريين: الملكية الوطنية والتنفيذ السريع. يُعتبر هذين المبدأين أمراً محورياً أيضاً بالنسبة لآلية التمويل المقترحة لتنفيذ الخطة. وتماشياً مع مبدأ الملكية وتكامل الموارد والجهود المحلية والدولية، فإن استخدام حساب الخزينة المركزية للحكومة كأحد اليات التمويل لخطة الاستجابة في غزة سيحقق الشفافية وترشيد الموارد والجهود ومنع التكرار والتضارب.

وإدراكًا للقيود التي تواجهها المنظمات الدولية، ترى الحكومة أن آليات التمويل الأخرى قد تكون ضرورية لاستكمال التمويل من خلال القنوات الحكومية من أجل السماح بالتنفيذ السريع. ومع ذلك، ومن أجل تحقيق هدف الكفاءة والتنسيق الفعال، تحث الحكومة الجهات المانحة على تقييد هذا التمويل الخارجي بالعدد المحدود من الآليات القائمة التي أثبتت فعاليتها والتي يعتقد أنها كافية لجهود إعادة الإعمار الفعالة، عبر هذه الآليات، مثل:

- وكالات الأمم المتحدة: يمكن توفير التمويل المباشر لوكالات الأمم المتحدة العاملة بالفعل على الأرض، بما في ذلك الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمجموعة من القضايا بما في ذلك دعم اللاجئين، وإزالة الذخائر غير المنفجرة، وتطوير البنية التحتية
- البنك الدولي: يمكن توجيه التمويل عبر الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية لدعم الميزانية لدفع أجندة الإصلاح وبناء المؤسسات؛ ومن خلال الشراكة مع الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين من أجل تطوير البنية التحتية لاستثمارات الطاقة والمياه والصرف الصحي والتنمية الحضرية.
- يعد القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية شركاء منفذين مهمين ومن المتوقع أن يتلقوا التمويل عبر قنوات التمويل المذكورة أعلاه.
- أما بالنسبة للدول العربية، فيمكنها توجيه دعمها من خلال الاتفاقيات الثنائية ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، ومن خلال البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء في الكويت، وغيرها. والتي بدورها ستستخدم آليات التمويل المذكورة أعلاه لتقديم دعمها على النحو الذي يعزز دور الحكومة الفلسطينية. كما انه لا ينبغي أن يؤدي استخدام آليات التمويل البديلة بأي حال إلى تقويض الدور القيادي للحكومة في الاستجابة لجهود قطاع غزة.

7.2. آليات التنسيق

للعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق وتبادل المعلومات والمشاركة في عملية التخطيط لبرامج الإغاثة واستعادة الخدمات الأساسية في قطاع غزة، وضعت الحكومة آليات داخلية وخارجية للتنسيق والتعاون بعد عدة مشاورات واجتماعات وطنية مع البعثات الدبلوماسية والجهات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة والمسؤولين الدوليين. وتستند هذه الآليات، تمشيا مع مبادئها، إلى الأطر المؤسسية القائمة وتستحدث آليات جديدة عند الضرورة.

الجهات الفاعلة الرئيسية في تنسيق الاستجابة في غزة:

- **المجموعات العنقودية الإنسانية**: فيما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ، ستعمل الحكومة مع المجموعات، التي تعمل في إطار الفريق القطري للشؤون الإنسانية، للتواصل بشأن عمليات تخطيط المعونة الإنسانية وإدارتها وتنسيقها ورفع مستوى الكفاءة والفعالية والشفافية والنزاهة والعدالة. والمجموعات هي فرق تنسيق مواضيعية وستسهم في توفير المعلومات الأساسية من تقييمات الاحتياجات والرصد لدعم استجابة الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى. وباعتبارهم المنتدى الميداني لتنسيق كل جانب من جوانب صياغة الاستجابة، فإنهم مشاركون أساسيون في منهاج العمل وسيقدمون تقاريرهم إليه حسب الاقتضاء.

- **فرق قطاع العمل**: من أجل الاستجابة للإنعاش واعادة الاعمار، ستعمل الحكومة مع فرق العمل القطاعية المنشأة بالفعل في إطار النظام المحلي لتنسيق المعونة. ويرأس هذه المجموعات وزراء من الحكومة الفلسطينية ورؤساء السلطات، وتضم شركاء دوليين وأجانب ومحليين يعملون في كل قطاع من القطاعات. وستمثل أبرز مهام هذه الفرق القطاعية في التنسيق فيما يتعلق بالأولويات القطاعية، وعرض الخطط والبرامج التي سيتم تنفيذها، ومتابعة عمليات جمع الأموال، وحل المشاكل التي تعوق التنفيذ والعمليات الميدانية، تبادل المعلومات و مهام اخرى. ستقدم مجموعات العمل تقاريرها إلى منصة GRC حسب الاقتضاء.

- **اللجنة الوطنية العليا**: سوف تعمل الحكومة على تشكيل اللجنة الوطنية العليا للإغاثة والتي تضم في عضويتها عدد من الوزراء وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما سوف تشتمل على لجان فرعية مثل لجنة تنسيق المعونة وتأمين توزيعها، والتي سوف تضم خمسة لجان محلية في محافظات قطاع غزة الخمس، التي ستضاف بموجبها لجان فرعية أو أفرقة محلية للإشراف على عمليات تلقي المعونة وتوزيعها، وضمان كرامة السكان، وضمان وصول المعونة إلى من يستحقونها، ومنع الازدواجية والعبث بالمعونة. كما تضم اللجنة الوطنية العليا لجنة التنسيق مع المنظمات الدولية، ولجنة الخطط والبرامج واللجنة الإعلامية.

7.3. آليات التنفيذ

ستكون هناك مرونة عالية فيما يتعلق بالجهات المنفذة والجهات المشرفة على عمليات التنفيذ، ولكن سيتم التركيز على إعطاء مساحة كبيرة لمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني في عمليتي التوريد والبناء من خلال التعاقد مع الجهات المنفذة ضمن عمليات تعاقدية تنافسية تضمن أعلى مستوى ممكن من الشفافية والنزاهة والكفاءة.

ومن الآليات الممكنة للتنفيذ أن تقوم الوزارة المعنية بتنفيذه مباشرة، أو أن تقوم منظمات الأمم المتحدة بذلك، أو أن يتم تنفيذ البرامج والمشاريع بشكل مشترك بين الوزارة ونظيرتها من منظمات الأمم المتحدة. كما يمكن أن يتم التنفيذ من قبل المؤسسات غير الحكومية أو تلك التابعة لوزارات الخارجية والتنمية في الدول المانحة، إما بشكل فردي أو بالتعاون مع الوزارات الفلسطينية ومنظمات الأمم المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم توفير فرص واسعة للمؤسسات الفلسطينية غير الحكومية والمنظمات والشركات غير الربحية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية للمشاركة في تنفيذ وإدارة البرامج والمشاريع والأنشطة المتعلقة بجهود الإغاثة واستعادة الخدمات الأساسية، إما عن طريق تلقي التمويل المباشر أو من خلال العمل ككيان تنفيذي محلي تحت إشراف الوزارات أو المنظمات الدولية أو المؤسسات الأجنبية.

الاستراتيجية العربية للأمن المائي
في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة
(2030 - 2020)

نسخة محدَّثة

آب/ اغسطس/ 2022

لجنة تحديث الإستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية، لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية، للتنمية المستدامة (2020 - 2030):

1. الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه (AMWC)
2. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD)
3. المجلس العربي للمياه (AWC)
4. منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط (FAO/RNE)
5. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA)
6. مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا (CEDARE)
7. الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الاقليمي لغرب آسيا (UN-Environment)
8. المركز الدولي للزراعة الملحية (ICBA)
9. مكتب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الإقليمي في الدول العربية - مكتب الكتلة لمصر والسودان وليبيا (UNESCO)
10. الشبكة العربية للبيئة والتنمية (RAED)
11. الجمعية العربية لمرافق المياه (ACWUA)
12. وزارة الموارد المائية في جمهورية العراق

فريق لجنة تحديث الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية، لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية، للتنمية المستدامة (2020 - 2030):

1. الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه (الدكتور حمو العمراني)
2. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – أكساد (الدكتور إيهاب جناد – الدكتور يوسف مرعي)
3. المجلس العربي للمياه (الدكتور حسين إحسان العطفي)
4. منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط (الدكتور محمد ابراهيم الحمدي)
5. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الدكتور طارق صادق)
6. مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا (الدكتور خالد محمود أبو زيد)
7. الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الاقليمي لغرب آسيا (الدكتورة عطاف شحادة)
8. المركز الدولي للزراعة الملحية (الدكتور خليل أحمد عمار)
9. مكتب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الإقليمي في الدول العربية - مكتب الكتلة لمصر والسودان وليبيا (الدكتور بشر إمام)
10. الشبكة العربية للبيئة والتنمية (الدكتور عماد الدين عدلي)
11. الجمعية العربية لمرافق المياه (م. خلدون الخشمان)
12. وزارة الموارد المائية في جمهورية العراق (الدكتورة انتصار محمد علي – الدكتور محمد ابراهيم عبد الرزاق)

ملخص

تمثل النسخة المحدثة من الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية، لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية، للتنمية المستدامة (2020 – 2030) تطويراً لوثيقة الاستراتيجية الأصلية بعد انقضاء المرحلة الأولى من التنفيذ، والدخول في المرحلة الثانية، وإنفاذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه، المتخذ خلال الدورة التاسعة للمجلس، المنعقدة في السادس من يوليو/ تموز 2017، بخصوص "الطلب من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة للتنسيق مع أعضاء اللجنة التي أعدت استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، للعمل على تحديث الاستراتيجية، بما يتواءم مع المستجدات الإقليمية والدولية، وكذلك المنظمات العربية والاقليمية ومؤسسات المجتمع المدني الراغبة في المشاركة بالتحديث"

استند تحديث الاستراتيجية من ناحية على الملاحظات التي وردت إلى المركز العربي – أكساد من الجهات المعنية بالتحديث، ومن ناحيةٍ أخرى على مرجعياتٍ عربيةٍ وإقليمية ودولية متعددة، مثل ميثاق جامعة الدول العربية، والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة (استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى عام 2000، واستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005–2025)، والبرنامج العالمي للتنمية المستدامة (تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة حتى عام 2030)، واستراتيجيات المياه الوطنية، والاستراتيجيات الإقليمية والدولية، ذات الصلة بالمنطقة العربية (البرنامج الهيدرولوجي العالمي–IHP، والمبادرة الإقليمية، حول ندرة المياه في الشرق الأدنى وشمال افريقيا، التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة /الفاو، عام 2013، والمبادرة الإقليمية، بشأن تقييم آثار تغير المُناخ في الموارد المائية، وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية – RICCAR).

تتكون الوثيقة المحدثة من الاستراتيجية من خمسة فصولٍ رئيسية، يتناول الفصل الأول منها مبررات الاستراتيجية، ومرجعياتها، أما الفصل الثاني فيعرض الهدف الرئيس من الاستراتيجية، وأهم الغايات. أما الفصل الثالث فيقدم محاور الاستراتيجية، ويحدد الفصل الرابع الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية، وفي الختام يعرض الفصل الخامس أهم النتائج المتوقعة من تنفيذ الاستراتيجية.

لا تمثل النسخة المحدثة من الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية، لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية، للتنمية المستدامة (2020 – 2030)، كما النسخة الأصلية وثيقة ملزمة للدول العربية، بل هي وثيقة إرشادية برؤية مستقبلية، وُضعت لتحقيق استدامة الموارد المائية، وحمايتها، بما ينعكس إيجاباً في تحقيق الأمنين المائي والغذائي المنشودين في المنطقة العربية، على المستويين الوطني والإقليمي.

المحتويات

خلفية

الفصل الأول– مقدمة

1.1. مبررات الاستراتيجية

2.1. مرجعيات الاستراتيجية

الفصل الثاني– أهداف الاستراتيجية

1.2. الهدف الرئيس

2.2. الغايات

الفصل الثالث– محاور الاستراتيجية

1.3. تأسيس نظام معلوماتي متكامل، حول الموارد المائية في المنطقة العربية.

1.1.3. الحصول على المعلومات المائية، وإدارتها.

2.1.3. تبادل المعلومات.

3.1.3. تقييم الموارد المائية.

2.3. ترسيخ مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وحوكمتها.

1.2.3. المحاسبة المائية.

2.2.3. تعزيز دور البحث العلمي، ونقل المعرفة، والتقانة الحديثة وتوطينها.

3.2.3. الترابط بين الأمن المائي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4.2.3. رفع كفاءة وإنتاجية المياه، والتقييم الاقتصادي لاستخداماتها.

5.2.3. تعزيز استخدام، ونشر تقانات حصاد مياه الأمطار.

6.2.3. تطوير المؤسسات، وبناء القدرات البشرية، وتفعيل التشريعات والقوانين المائية.

7.2.3. التوسع في استخدام المياه غير التقليدية.

8.2.3. رفع الوعي العام، حول قضايا المياه والبيئة، وترسيخ أخلاقيات المياه.

9.2.3. دعم المشاركة الشعبية، ومشاركة المرأة والقطاع الخاص، في تنمية الموارد المائية، وادارتها، وحمايتها.

10.2.3. توفير التمويل اللازم للمشاريع المائية.

11.2.3. مواجهة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا (Covid 19).

3.3. تغير المُناخ في المنطقة العربية.

1.3.3. اتجاهات تغير المُناخ، وآثاره في الموارد المائية.

2.3.3. إجراءات التكيف مع آثار تغير المُناخ في قطاع المياه.

4.3. حماية الحقوق المائية العربية، وتعزيز دبلوماسية المياه.

1.4.3. المياه المشتركة بين الدول العربية.

2.4.3. المياه المشتركة مع دولٍ غير عربية.

3.4.3. المياه في الأراضي العربية المحتلة.

4.4.3. دبلوماسية المياه.

5.3. الحماية من الكوارث الناجمة عن المياه في المنطقة العربية.

1.5.3. الحماية من الجفاف والفيضانات والأمراض المنقولة بالمياه.

2.5.3. التنبؤ بالكوارث، والتخطيط للتخفيف من مخاطرها.

6.3. المياه والاستدامة البيئية.

1.6.3. المياه والبيئة.

2.6.3. إدارة نوعية المياه.

7.3. التنفيذ والمتابعة والتقييم.

1.7.3. أولويات تنفيذ الاستراتيجية.

2.7.3. الخطة التنفيذية للاستراتيجية.

3.7.3. التكامل بين الاستراتيجية، والاستراتيجيات العربية ذات الصلة.

4.7.3. الحاجة للمتابعة والتقييم.

5.7.3. ماهية المتابعة والتقييم.

6.7.3. مؤشرات المتابعة والتقييم.

7.7.3. المبادئ الأساسية لإعداد نظام متابعة وتقييم الاستراتيجية.

الفصل الرابع– الإطار الزمني للاستراتيجية.

الفصل الخامس– النتائج المتوقعة.

خلفية

تخضع الموارد المائية في المنطقة العربية لعوامل متعددة تجعل من إتاحتها للاستخدام المستدام، وحمايتها، والمحافظة عليها تحدياً كبيراً، بات التغلب عليه يحتل موقعاً رئيساً على سلم القضايا الاستراتيجية الملحة، التي تواجه عموم المنطقة. وتتحكم هذه العوامل في وجود الموارد، وكميتها ونوعيتها، وتوزعها، وطرائق استثمارها والانتفاع بها.

تكون هذه العوامل إما طبيعية يفرضها الموقع الجغرافي، والوضع التضريسي، وتتمثل بسيطرة المُناخ الجاف وشبه الجاف على معظم أرجاء الدول العربية، وينتج عنها تدني المعدلات السنوية للهطولات المتساقطة بشكلٍ عام، وعدم انتظام توزعها، وارتفاع معدلات التبخر، وضآلة الجريانات السطحية، وقلة تغذية المياه الجوفية، والحساسية العالية لآثار تغير المُناخ الراهنة والمستقبلية. يُضاف إلى ذلك، النسبة الكبيرة للمياه الدولية المشتركة في الموازنات المائية، للعديد من الدول العربية.

أو تكون عوامل تؤثر في استخدام الموارد المائية، وتتمثل بازدياد عدد السكان، وتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالسياسات المائية المتبعة، والقدرات المؤسسية والفنية والعلمية والتشريعية والمالية المتوافرة، وبوقوع جزءٍ هام من المياه العربية تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي.

وإزاء هذا الوضع، وإدراكاً لأهمية المياه في المنطقة العربية كمدخلٍ أساسي من مدخلات التنمية الشاملة المستدامة، أصدرت القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة في الكويت عام 2009 القرار رقم 8 د.ع (1) – ج 4، تاريخ 2009/01/20، المتضمن تكليف القمة للمجلس الوزاري العربي للمياه بوضع استراتيجية للأمن المائي العربي، تساعد في مواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، وقد كلف المجلس الوزاري بدوره المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – أكساد، بإعداد مقترح وثيقة لهذه الاستراتيجية.

وبناءً على التكليف أعد المركز العربي – أكساد، بالتعاون مع لجنة خبراء من الدول والمنظمات العربية هذا المقترح بصيغته النهائية تحت عنوان "**الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، 2020-2030**". وقد اعتُمدت الاستراتيجية أولاً من المجلس الوزاري العربي للمياه، في دورته الثالثة المنعقدة خلال شهر حزيران/

يونيو 2011 في جمهورية مصر العربية، ثم من القمة العربية المنعقدة بدورتها (32) في بغداد – جمهورية العراق، يوم 2012/03/29.

وبعد إنجاز الصياغة النهائية للاستراتيجية، واعتمادها رسمياً، أصدر المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه القرار رقم (ق 34– ا 5 م ت م – 2012/01/18)، القاضي بتشكيل لجنةٍ تكونت من الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، والمجلس العربي للمياه، وجمهورية العراق، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، والمركز الدولي للزراعة الملحية، وكانت مهمة اللجنة وضع مسودة الخطة التنفيذية لمتابعة إنجاز "**الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، 2020–2030**"، مع الوضع بالحسبان مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد المائية المعتمدة من قبل المجلس الوزاري، على أن يتولى المركز العربي – أكساد مهمة المتابعة والتنسيق بين أعضاء هذه اللجنة.

قام المركز العربي – أكساد مع الشركاء في اللجنة المشكلة، بإعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجية، وقد جرى اعتمادها بصيغتها النهائية من قبل المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته السادسة، المنعقدة خلال شهر أيار/ مايو 2014، في دولة قطر.

لقد حُدد الإطار الزمني للاستراتيجية بمدة عشرة أعوام (2020 – 2030)، مع اعتماد مؤشرات لتقييم العمل المنجز في إطار النشاطات المدرجة ضمن خطتها التنفيذية كل خمس سنوات. وبناءً عليه أصدر المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته التاسعة المنعقدة في 6 تموز/ يوليو 2017، بجمهورية مصر العربية، قراراً طلب فيه من المركز العربي – أكساد، التنسيق مع أعضاء اللجنة، التي أعدت "**الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، 2020–2030**"، للعمل على تحديث الاستراتيجية، بما يتواءم مع المستجدات

الإقليمية والدولية، ودعوة المنظمات العربية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني الراغبة، للمشاركة في التحديث.

وخلال الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للمياه، المنعقدة في الثاني من شهر أيار/ مايو 2018، بدولة الكويت، قام المركز العربي – أكساد، بتقديم مقترحاته، ومقترحات أعضاء اللجنة التي أعدت الاستراتيجية، ومقترحات عددٍ من المنظمات العربية، لتحديث الاستراتيجية، بالإضافة للمشاريع التي جرى إنجازها ضمن نشاطات خطتها التنفيذية، ونسب التقدم المحرز في تنفيذ الخطة. واستناداً على ذلك كُلفت الأمانة الفنية للمجلس بتعميم مقترح التحديث على الدول العربية، لإبداء الملاحظات بشأنها، وموافاة المركز العربي – أكساد بها، في موعدٍ أقصاه نهاية شهر تموز/ يوليو 2018، والطلب من المركز إعادة صياغة النسخة الأولية من تحديث الاستراتيجية وفقاً لملاحظات الدول، لعرضها على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس.

1.1. مبررات الاستراتيجية

تواجه الموارد المائية في المنطقة العربية سلسلة طويلةً من التحديات، التي بات أمر التصدي لها في مقدمة الأولويات الوطنية والاقليمية، والتي يجب أن تولى اهتماماً خاصاً، يضمن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، سيما وأن هذه التحديات تطورت في العقود الأخيرة إلى مرحلةٍ من التعقيد والخطر، بحيث لم يعد الاعتماد على حلولٍ واستجابات تقليدية، أو تدريجية كافياً لمواجهتها.

تتعدد وتتنوع التحديات للمياه العربية، وفيما يأتي أهمها:

1. **شُح الموارد المائية المتاحة:** ظل شُح المياه سمةً بارزةً من سمات المنطقة العربية على مر تاريخها، ولا تتعدى هذه الموارد حالياً حدود 260 مليار متر مكعب في العام، ويأتي هذا الشُح نتيجة:
   - الموقع الذي يشغله معظم أراضي المنطقة العربية في أقاليم مُناخية جافة وشبه جافة، تتصف عموماً بتدني معدلات الهطولات المتساقطة، وعدم انتظامها توزعها، وارتفاع معدلات التبخر، وبالتالي ضآلة الجريانات السطحية، وقلة تغذية طبقات المياه الجوفية.
   - الحساسية العالية تجاه تغير المُناخ، فالدول العربية تقع ضمن الدول الأكثر تأثراً بالمخاطر الناجمة عن آثاره سواء الراهنة أو المستقبلية، التي ستشكل بلا شكٍ أكبر الضغوطات على الموارد المائية المتاحة، حيث من المتوقع أن يتراجع حجم المتجدد منها بمعدل 20% بحلول عام 2030، نتيجة انخفاض المعدلات السنوية للهطول المطري، وأن يرتفع في الوقت عينه الطلب المنزلي والزراعي على المياه، وأن يزداد تكرار وشدات وفترات موجات الجفاف، وذلك بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وازدياد معدلات التبخر. يُضاف إلى ما سبق أن تغير المُناخ سيزيد من ارتفاع مستوى سطح مياه البحر، مما يزيد من مخاطر غمر دلتات الأنهار، وزيادة ملوحة المناطق الساحلية، وهجرة السكان، كما أن ارتفاع منسوب سطح مياه البحر مقروناً بتراجع كميات المياه المتدفقة إليه من الأنهار الساحلية بسبب تغير المُناخ، سيسمح لموجات المد بدفع المياه المالحة باتجاه منابع هذه الأنهار، ويمكن لذلك أن يتسبب بارتفاع ملوحة جزءٍ من مياهها، والمياه الجوفية المتصلة بها.

2. النسبة الكبيرة للمياه الدولية المشتركة في الموازنات المائية لعددٍ من الدول العربية، فأكثر من 65% من الموارد المائية المتجددة في المنطقة العربية هي مياه دولية مشتركة تنبع من خارج حدود المنطقة. من جهةٍ أخرى تتشاطأ الدول العربية نفسها في عددٍ من الأحواض السطحية أو الجوفية. والملاحظ هنا أن جزءً كبيراً من المياه الدولية المشتركة عربياً أو مع دول الجوار، لا يخضع حتى الآن لأي اتفاقيات، تحدد حصص الدول المتشاطئة منها، أو توزع المنافع الممكنة عليها، أو تضع آليات فاعلة لإدارتها بشكلٍ مشترك.
3. **تزايد الطلب على المياه:** مقابل ندرة الموارد المائية في المنطقة العربية، فإن الطلب عليها في تزايدٍ مستمر، بسبب الحاجة لتغطية المتطلبات السكانية والتنموية منها، في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني، الذي يُعد واحداً من العوامل الرئيسية التي تضغط على المياه المتاحة لتوفير مياه الشرب، من جهة، ومن جهةٍ أخرى لتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير الاستقرار الاجتماعي، وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

قُدر المعدل السنوي لتزايد عدد سكان الدول العربية أثناء الفترة 2001 – 2016 بنحو 2.20%، بينما بلغ على مستوى العالم 1.25% فقط. وتشير الاحصائيات إلى تناقصٍ واضحٍ في عدد سكان الريف العربي خلال الأربع عقودٍ الأخيرة. فبعد أن كانت نسبتهم تساوي 61.20% من إجمالي عدد السكان عام 1970، فقد تراجعت حتى 41.23% عام 2016. ويعود ذلك لتزايد هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية نتيجة اختلال التوازن التنموي بين هذه المناطق، لصالح الثانية منها.

وليس من المبالغة القول إن التزايد المتسارع لعدد السكان في الدول العربية، بمعدلاتٍ تفوق معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات زيادة إنتاج الغذاء، مع غياب الإدارة السليمة للموارد البشرية، يُعد العامل الأكثر تأثيراً في استنزاف الموارد الطبيعية المتوافرة فيها، وعلى رأسها المياه، وفي عرقلة عملية التطوير والتنمية، بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والخدمية.

لقد أدى تزايد الطلب على الموارد المائية إلى استخدام المنطقة العربية مياهاً أكثر من المتاح لديها على أساسٍ متجدد، مما أدى إلى أن نصف استخدامات المياه الحالية في بعض الدول العربية تجاوز الحدود المستدامة، وإلى ظهور عجزٍ مائي كبير تمثل في تراجع نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة المتجددة إلى أقل من 1000 متر مكعب، في 19 دولةٍ عربية، وإلى أقل من 500

متر مكعب في 13 دولة عربية، وهو ما يعني وجود نحو 392 مليون نسمة من سكان المنطقة العربية يعيشون في بلدانٍ تعاني من ندرةٍ مائية، أو من ندرةٍ مائية مطلقة. وسيؤدي هذا التراجع في المستقبل إلى تضاؤل إمكانية الحصول على المياه الكافية لتغطية الاحتياجات الأساسية، ولاسيما لأغراض الشرب والاستخدامات المنزلية، فضلاً عن الاحتياجات اللازمة للاستخدامات المنتجة، وفي مقدمتها الزراعة.

4. **ضعف مستوى إدارة الموارد المائية:** إلى جانب محدوديتها، وتذبذب المتاح منها بسبب المياه الدولية المشتركة، والآثار السالبة لتغير المُناخ، لا زالت الموارد المائية في الدول العربية، رغم الجهود الكبيرة المبذولة لتحسين إدارتها، وترشيد استخداماتها ضمن الإمكانات المتوافرة، وتحت الظروف الطبيعية السائدة، تعاني من تدني مستوى هذه الإدارة، ويُعزى ذلك للأسباب الآتية:

- لا زال تطبيق المحاسبة المائية، باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ومكوناً حيوياً للسياسات وبرامج العمل الرامية إلى معالجة ندرة المياه يواجه في الدول العربية كثيراً من التعثر ، الذي يحول دون أن تلعب المحاسبة الدور المأمول منها، في توفير فهمٍ شاملٍ لعناصر الموازنات المائية (محلياً ووطنياً واقليمياً)، بضم العرض والطلب، بالإضافة للأبعاد المكانية والزمانية المرتبطة بها. ومن أبرز أسباب التعثر عدم كفاية شبكات الرصد المائي، وقلة البيانات والمعلومات المائية المتاحة، وندرة اتباع نظمٍ مناسبة لإدارتها، فضلاً عن غياب قاعدة معلوماتٍ مشتركة مقبولة من الأطراف المشاركة في عملية صنع القرار.
- الغياب النسبي لتطبيق النهج التكاملي في إدارة المياه على المستويات كافةً، وعدم توفير المتطلبات اللازمة لتطبيق الحوكمة المائية بفاعلية، فضلاً عن القصور في معالجة تعقيدات الترابط بين المياه والغذاء والطاقة.
- ضعف التواصل والتنسيق بين القطاعات ذات الصلة، مما يعيق التنمية الشاملة المتكاملة، ويزيد من مخاطر ندرة المياه.
- القصور في تطبيق مبدأ التشاركية في الإدارة، لضمان حقوق أصحاب المصلحة في المشاركة باتخاذ القرارات ذات الصلة.
- غياب أو ضعف الإطار المرتبط بالقوانين والسياسات المائية، وضعف التنسيق والتعاون الإقليمي في هذا المجال.

- عدم كفاية القدرات البشرية والمؤسسية، والتداخل أحياناً في مسؤوليات وصلاحيات الأجهزة المعنية بقضايا المياه.
- عدم كفاية الموارد والقدرات والمؤسسات اللازمة للبحث العلمي، وغياب التنسيق، والتعاون بين الكيانات البحثية القائمة.
- ضعف البنى التحتية للمياه عموماً، وعدم تشغيل القائم منها بفاعلية، مما يجعلها عاجزةً عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للتنمية والخدمات. يُضاف إلى ذلك تباطؤ نقل وتوطين وتطوير التقانات الحديثة.
- انخفاض مستويات الوعي العام، والتعليم، والتدريب في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستويين الوطني والإقليمي، وذلك لجهة ارتباطها بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية.
- وجود جزءٍ كبير من الموارد المائية العربية في مجارٍ مائية دولية مشتركة، وعدم التمكن من الحصول على الحصة المنصفة والمعقولة من مياه هذه المجاري، مع ضعف مستويات التنسيق والتعاون العربي في هذا المجال.

وقد أدت هذه الأسباب إلى تدني كفاءة استخدام الموارد المائية المتاحة، وتناقص كمياتها، وإلى تراجع جودتها، وانخفاض إنتاجيتها الاقتصادية، إضافة لتدهور التربة والنظم البيئية السائدة، وترافق كل ذلك بارتفاع تكلفة إتاحة المياه، سواء كانت تقليدية أم غير تقليدية، فضلاً عن التكلفة الاجتماعية المتمثلة بهجرة الأراضي الزراعية، والأخطار المتوقعة على الصحة العامة.

إن إدارة الموارد المائية بناءً على أساليب علمية صحيحة، لا بد أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالدول العربية، وذلك لجهة خفض مستويات الفقر، وتحقيق الأمن المائي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، وتنمية الصناعة، ودعم إجراءات التكيف مع تغير المُناخ. كما يمكنها أن تعزز كثيراً علاقات التعاون والتكامل بين هذه الدول.

5. **المياه تحت الاحتلال:** تمثل المياه في الأراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي في كلٍ من فلسطين، والجولان السوري، وجنوب لبنان واحداً من الأخطار، التي تهدد الأمن القومي عموماً، والأمن المائي خصوصاً، حيث تسيطر سلطات الاحتلال على جميع الموارد المائية في هذه

المناطق، وتحرم سكانها الأصليين – إلا في حدودٍ ضيقةٍ جداً – من استخدامها. وبذا تصادر حقهم في استثمار مواردهم الطبيعية، وتنمية مجتمعاتهم المحلية.

إن الاحتلال الإسرائيلي بممارسته هذه يخالف نصوص القوانين والاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة، الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، والأجهزة التابعة لها، والتي تؤكد على عدم شرعية احتلال أراضي الغير، فضلاً عن عدم استغلال مواردها الطبيعية بما فيها التربة والمياه.

لقد بُذل الكثير من الجهود لمعالجة هذه القضية والتغلب على آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عنها. لكن النتائج المستخلصة من ذلك لا زالت حتى الآن دون المستوى المأمول، والمطلوب حشد المزيد من الإمكانات والقدرات اللازمة، للتحرك بفاعليةٍ أكبر على أكثر من صعيد.

6. **ضآلة تمويل المشاريع المائية:** يحتاج تصميم وتنفيذ وتشغيل المشاريع المائية، ولاسيما الكبيرة منها، كالسدود، وشبكات الري والصرف، ومحطات التحلية، وشبكات الإمداد بمياه الشرب لتكاليف مالية باهظة. ورغم ذلك قطع عددٌ من الدول العربية شوطاً كبيراً في تمويل إقامة مثل هذه المشاريع، التي ساهمت إلى حدٍ كبير في توفير جزءٍ من متطلبات الأمن المائي، والأمن الغذائي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. من جهةٍ أخرى عملت حكومات هذه الدول على تقديم الدعم المالي لاستخدام المياه، والخدمات المرتبطة بها، ولاسيما في القطاع الزراعي. وقد أدى ذلك، في ظل ضعف آليات الرصد، وعدم خلق حوافز لاستخدام المياه بكفاءة إلى الإفراط في استعمال الموارد المائية الشحيحة أصلاً، وإلى تقويض الاستدامة المالية لتلك الخدمات.

ونتيجة العجز المالي، الذي بدأ يشهده العديد من الدول العربية، بفعل أسبابٍ مختلفة، فإن إمكاناتها، لجهة تمويل صيانة وتشغيل المنشآت المائية القائمة، أو بناء منشآتٍ جديدة بدأت تتناقص، مما فاقم في تراجع إمكانية توفير الموارد المائية كماً ونوعاً، في الوقت الذي لا زالت جهات القطاع الخاص تتردد في توظيف رؤوس أموالها ضمن قطاع المياه، لدواعٍ تتعلق بشكلٍ رئيس بتأخر الحصول على العوائد الربحية من الأموال، التي توظف في المشاريع المائية، مقارنةً مع مشاريع القطاعات الأخرى.

7. **ضعف دور البحث العلمي في إدارة قطاع المياه، وتطويره:** رغم وجود مؤسسات علمية، ومراكز بحثية مختلفة في الدول العربية، ورغم ما قدمت من إنجازات، إلا أن دورها في إدارة وتطوير قطاع الموارد المائية لا زال دون المستوى المطلوب في معالجة المشاكل الراهنة، واقتراح الحلول الناجعة

لها، وفي رفع درجة الاستعداد لمواجهة التحديات المتوقعة مستقبلاً، ولاسيما المتعلقة بالتلازم بين الأمن المائي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، وبآثار تغير المُناخ، وإدارة المياه الدولية المشتركة، وجودة المياه، وإدارة المياه في ظروف الهشاشة وعدم الاستقرار، وبنقل وتطوير التكنولوجيات الحديثة، التي تساهم في زيادة إمدادات المياه، ورفع كفاءة استخداماتها، وخفض تكاليف إتاحتها. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى جملة أسبابٍ، أهمها عدم كفاية القدرات البشرية والمؤسسية المتخصصة في مجال المياه، وضآلة الإمكانات المالية المخصصة لأغراض البحث العلمي. إضافةٍ لقلة التنسيق بين الكيانات البحثية القائمة على المستويين المحلي والإقليمي.

2.1. مرجعيات الاستراتيجية

1.2.1. ميثاق جامعة الدول العربية، والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة:

لقد أكدت جامعة الدول العربية منذ نشأتها على ضرورة تحقيق التكامل بين أعضائها، وقد برز ذلك في ميثاقها أولاً، وفي القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة لاحقاً. ففي ميثاقها جاء التأكيد على ضرورة العمل على تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتكنولوجي بين الدول الأعضاء في الجامعة، أما لجهة قرارات مؤتمرات القمة، فقد استمرت عبر جميع دورات انعقادها في الدعوة للعمل العربي المشترك، في سبيل تنمية عربية مستقرة. ومن أهم هذه القرارات:

أ. القرار الصادر عن مؤتمر القمة العربية المنعقد بدورته الحادية عشرة، بعمان في المملكة الأردنية الهاشمية عام 1980، المتضمن المصادقة على وثيقة "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى عام 2000"، التي مثلت نقطة تحولٍ تاريخي في المسيرة الاقتصادية العربية، بحكم أنها انطلقت من ضرورة أن تواجه التحديات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال جهدٍ عربيٍ مشترك فاعل، وفي إطار رؤيةٍ عربيةٍ شاملة، واعتمدت المدخل التخطيطي القومي بالنسبة للقطاع الاقتصادي المشترك، والمدخل الإنمائي للتكامل الإنتاجي، كمنهجيةٍ لتنظيم وتنمية الموارد العربية في القطاع المشترك/ وترشيد استخدامها.

ب. القرار الصادر عن مؤتمر القمة العربية المنعقد بدورته التاسعة عشرة، بالرياض في المملكة العربية السعودية عام 2007، المتضمن الموافقة على استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة

للعقدين (2005-2025)، واعتبارها جزءاً من الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

تتلخص الرؤية المستقبلية لهذه الاستراتيجية، بالوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرةٍ على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي. وينبثق عن هذه الرؤية خمسة أهدافٍ رئيسية طويلة الأجل، تتمثل في اتباع منظور تكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية، والوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة، وزيادة القدرة على تأمين الغذاء الآمن للسكان، وتحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية، وتعزيز الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية.

ت. القرار الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى، المنعقدة في دولة الكويت عام 2009، المتضمن تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه، بوضع إستراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، إضافةً للموافقة على مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية.

2.2.1. البرنامج العالمي للتنمية المستدامة (2016-2030)

في عام 2015 انعقد مؤتمر قمة التنمية المستدامة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، وأصدر برنامجاً عالمياً جديداً للتنمية المستدامة تحت عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة حتى عام 2030".

ينطبق هذا البرنامج على دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وهو يضم 17 هدفاً تدعو إلى إنهاء الفقر والجوع بجميع صوره، وضمان الكرامة والمساواة بين الناس جميعاً، وإلى حماية الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة، والتصدي لتغير المُناخ وآثاره، وتمكين جميع الناس من حياة مزدهرة، تلبي طموحاتهم، دون الإضرار بالبيئة. يُضاف إلى ذلك تشجيع قيام مجتمعاتٍ يسودها السلام والعدل والحوكمة الرشيدة، فضلاً عن تعزيز روح التضامن بين الدول من أجل التنمية المستدامة.

3.2.1. استراتيجيات المياه الوطنية، والاستراتيجيات الإقليمية والدولية، ذات الصلة بالمنطقة العربية:

إدراكاً من الدول العربية بخطورة التحديات التي بدأت تواجهها في السنوات الأخيرة، بسبب محدودية الموارد المائية المتوافرة لديها، وتدهور جودتها بسبب التلوث، وتراجع كمياتها نتيجة الآثار السالبة لتغير

المُناخ، مقابل ازدياد الطلب عليها بفعل عوامل متعددة، أهمها المعدل العالي للتزايد السكاني، والحاجة للتوسع في رقعة الأراضي الزراعية، لتوفير متطلبات الأمن الغذائي، فقد بادر عددٌ منها إلى وضع استراتيجيات وخطط عمل لإدارة الموارد المائية فيها، لكن الملاحظ أن هناك اختلافاً واضحاً بين هذه الدول، لجهة تقدمها في الصياغة المتكاملة للاستراتيجيات، ونسبة تنفيذها، وتوفير الآليات اللازمة للمتابعة والتقييم، ووجود المؤسسات والتشريعات المطلوبة.

من جهةٍ أخرى يعمل عددٌ من المنظمات التابعة للأمم المتحدة على مساعدة المنطقة العربية على تجاوز مشاكلها المرتبطة بإدارة مواردها الطبيعية، ولاسيما الأراضي والمياه، وذلك بإطلاق بعض البرامج والمبادرات، ويأتي على رأسها البرنامج الهيدرولوجي العالمي (IHP)، الذي تشرف عليه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ويعمل في مجال بحوث المياه، وإدارة الموارد المائية، والتعليم وبناء القدرات. وكذلك المبادرة الإقليمية، التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة /الفاو، عام 2013، حول ندرة المياه في المنطقة العربية، وذلك من أجل مساعدة دول هذه المنطقة على وضع وتعزيز سياساتها المائية، وتسهيل تطبيق الخطط والبرامج التنفيذية المرتبطة بها، باعتماد أفضل الممارسات العملية، التي تساهم في تحسين الإنتاجية الزراعية، وتحقيق الأمن الغذائي بطريقةٍ مستدامة في المنطقة.

يُضاف إلى ذلك المبادرة الإقليمية بشأن تقييم آثار تغير المُناخ في الموارد المائية، وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (RICCAR)، التي نفذتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بالشراكة مع جامعة الدول العربية، ومجموعة من المؤسسات الدولية ذات الخبرة في قضايا المُناخ.

إن الاستراتيجيات المائية المعتمدة في الدول العربية، وكذلك البرامج والمبادرات الإقليمية والدولية لا بد أن تدعم تنفيذ الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية، لمواجهة التحديات، والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2020-2030).

1.2. الهدف الرئيس: تحقيق الأمن المائي، في إطار التنمية المستدامة، بالمنطقة العربية.

2.2. الغايات:

أ. وضع رؤية استراتيجية، للتعاون بين الدول العربية، في مجال إدارة الموارد المائية وتنميتها.

ب. تطوير حالة المعرفة عن موارد المياه، وتحديثها باستمرار، لمتابعة التطورات التي تطرأ على المياه كمياً ونوعياً، تحت تأثير الضغوط المختلفة، ولاسيما السكانية، والمُناخية.

ت. تحسين سبل تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية، في إطار الترابط بين الأمن المائي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، بما يضمن رفع كفاءة استخدامات المياه، وتنميتها، وحمايتها من الاستنزاف والتلوث، مع تعزيز مشاركة المرأة في هذا المجال.

ث. دعم توفير المياه الصالحة للشرب، وخدمات الصرف الصحي.

ج. تعزيز القدرة على تقييم آثار تغير المُناخ، وتطوير إجراءات التكيف معها، بما يضمن التنمية المستدامة للموارد المائية المتاحة.

ح. بناء وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية والبحثية، في قطاع الموارد المائية، بما يضمن تحسين حوكمة هذا القطاع.

خ. نقل وتوطين وتطوير المعرفة والتقانات الحديثة، المستخدمة في إدارة الموارد المائية، وتنميتها.

د. دعم الحقوق العربية في الموارد المائية المشتركة مع دول الجوار.

ذ. حماية الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة.

ر. رفع مستوى الوعي العام، والتعليم، والتدريب في مجالي المياه والبيئة، والقضايا المرتبطة بهما.

ز. تشجيع الاستثمار في قطاع المياه، والعمل على جذب التمويل من الصناديق، والمؤسسات العربية والدولية.

س. اعتماد مبدأ التشاركية بين جميع الأطراف المعنية، من قطاعٍ عام، وقطاعٍ خاص، ومنظمات مجتمعٍ مدني، ومجتمعاتٍ محلية.

1.3. تأسيس نظام معلوماتي متكامل، حول الموارد المائية في المنطقة العربية.

1.1.3. الحصول على المعلومات المائية، وإدارتها:

تلعب المعلومات الدقيقة والموثوقة كمياً ونوعياً دوراً بالغ الأهمية، في معرفة الحالة الراهنة للموارد المائية المتوافرة، والتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها، نتيجة تغير المُناخ، أو بفعل النشاطات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يساعد صاحب القرار المختص على فهم تفاصيل الوضع المائي الراهن والمستقبلي، واتخاذ القرارات السليمة، الموجهة لأولويات استخدامات هذه الموارد، وتنميتها، وتحسين إدارتها، بشكلٍ عام، وضمن الأحواض المشتركة بشكلٍ خاص، وذلك في إطار استراتيجياتٍ وسياساتٍ وخططِ عملٍ مائية فاعلة، تضمن التقدم والنجاح في تحقيق تنمية مستقرة، ومستدامة اقتصادياً واجتماعياً.

ورغم أهمية توفير المعلومات حول الموارد المائية في رسم استراتيجيات وسياسات التطوير الاقتصادي والاجتماعي، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، إلا أنه يُلاحظ:

- النقص الكبير في البيانات والمعطيات الخاصة بالموارد المائية المتاحة، فلا زالت البيانات والمعلومات حول بعض عناصر الدورة الهيدرولوجية غير كافيةٍ في أحواض مائية عديدة من المنطقة العربية، ولاسيما لجهة تبخر وتسرب المياه السطحية، والتغذية المائية للأحواض الجوفية، والمعلومات حول تدهور نوعية المياه وتلوثها، وحساسية الأوساط المائية تجاه الملوثات وحركتها شبه نادرة، وتقويم موارد مياه الأودية الموسمية يحتاج إلى رصدٍ أكثر دقة وأطول مدة، كما أن كثيراً من الأحواض المائية يفتقر كلياً أو جزئياً إلى المعلومات الكمية. ويمكن بشكلٍ عام القول إن مجمل الموارد المائية المتوافرة في الدول العربية لازالت غير محددة بالدقة المطلوبة.
- تدني مستوى الوثوقية بالبيانات والمعلومات المائية المتوافرة لدى الجهات العربية ذات الصلة بقطاع المياه.
- توزع البيانات والمعطيات المتوافرة، رغم قلتها بين جهات حكومية متعددة، تفتقر إلى التنسيق فيما بينها.
- عدم كفاية شبكات الرصد المائي، اللازمة لتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة بشكلٍ دوري عن الحالة الكمية، والنوعية للموارد المائية العربية.

- قلة استخدام النظم المعلوماتية، التي تعالج وتوثق البيانات والمعطيات المائية، وتوفر إمكانية إدارتها، وتسهل شروط استخدامها.
- ضعف البنية التحتية للاتصالات (الهاتف، والبريد الإلكتروني، وأجهزة الحاسوب، وأجهزة القياس عن بُعد).
- غياب وثيقة علمية شاملة مفصلة عن حالة الموارد المائية المتاحة، سواء على المستوى العربي عموماً، أو على مستوى المياه السطحية والجوفية المشتركة إن بين الدول العربية نفسها من جهة، أو بين بعضها، وعددٍ من دول الجوار من جهة أخرى.

وبناءً عليه، فإن الحاجة كبيرة وملحة، لتأسيس نظام معلوماتي عربي متكامل، يوفر لكل المهتمين مرجعية علمية وإحصائية شاملة، تتيح الحصول على حجوم المياه التقليدية وغير التقليدية، ونشرها على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي، وكذلك حول تطور استخداماتها، وبرامج تنميتها، وحالة جودتها، والقوانين والتشريعات المعتمدة لحمايتها، والمحافظة عليها، وضمان استدامتها.

2.1.3. تبادل المعلومات:

إن تبادل البيانات والمعلومات المائية، وغيرها من البيانات والمعلومات ذات الصلة، لا بد أن يعزز الثقة بالتعاون بين الدول العربية، في تنمية مواردها المائية وإدارتها، لكن عملية التبادل هذه لا زالت مقيدة ببعض التحديات، التي يأتي على رأسها:

- عدم توافق نظم جمع البيانات والمعلومات، وإدارتها في الدول العربية.
- صعوبة حصول أصحاب المصلحة على البيانات والمعلومات.
- التفاوت التقني بين الدول العربية.

3.1.3. تقييم الموارد المائية:

يشمل تقييم الموارد المائية تحليل الجوانب الهيدرولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقانونية، المتعلقة بمدى توافر المياه (العرض)، والطلب عليها. وهو خطوة مهمة وأساسية في إدارة موارد المياه المتاحة، على المستويين الوطني والإقليمي. مع ملاحظة أنه في حالة المياه الدولية المشتركة، يتطلب تقييم الموارد المائية أن تكون المنهجيات المتبعة للتقييم في الدول المتشاطئة، متوافقةً فيما بينها، وذلك لتعزيز الثقة، ودعم علاقات التعاون المشترك.

تعاني عملية تقييم الموارد المائية في الدول العربية من تحديين رئيسيين، هما:

- أن عملية التقييم مسؤولية وطنية بالدرجة الأولى، ولا توجد معايير وإجراءات مشتركة، أو موحدة لتنفيذها.
- يجري تقييم الموارد المائية في الدول العربية، بالاعتماد على قدرات المؤسسات ذات الصلة، وعلى خبرات الموارد البشرية فيها، وهي قدرات وخبرات تتفاوت من دولةٍ لأخرى.

2.3. ترسيخ مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وحوكمتها.

1.2.3. المحاسبة المائية:

هي دراسة منهجية لعناصر الدورة الهيدرولوجية، وتحديد الوضع المائي الراهن، والاتجاهات المستقبلية المتوقعة لإمدادات المياه، والطلب عليها، مع التركيز على سهولة الوصول إليها، وحوكمتها، وعدم اليقين في توفيرها. وتُعد المحاسبة المائية عنصراً أساسياً من برامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، فضلاً عن اعتبارها مكوناً حيوياً من مكونات السياسات والخطط، وبرامج العمل الرامية إلى معالجة ندرة المياه في المناطق الجافة وشبه الجافة.

تهدف المحاسبة المائية إلى مساعدة المجتمعات على معرفة رصيدها المائي، من حيث مصادر المياه المتوافرة فيها، وكمياتها المتاحة، وأساليب استخداماتها، وما إذا كانت هذه الأساليب ستبقى مستدامة في المستقبل أم لا؟ مع الوضع بالحسبان التأثير المحتمل للعوامل الخارجة عن نطاق سيطرة أنظمة حوكمة المياه، مثل تغير المُناخ، وارتفاع أسعار الطاقة، وذلك من خلال قاعدة بيانات مشتركة تكون مقبولةً من جميع المعنيين بعملية صنع القرار.

تجري المحاسبة المائية لمرة واحدة فقط، لتحقيق هدفٍ محدد، أو تكون جزءاً من برنامج رصدٍ وتقييم طويل الأجل، يهدف لتحسين خدمات الإمداد بالمياه، وتوفير شروط استدامتها. ولا تقتصر البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء المحاسبة على الجانب المائي فقط، بل تتعداها، لتشمل قضايا فنية واجتماعية، وقضايا ترتبط بحوكمة الموارد المائية المتاحة.

تتعرض عملية إجراء المحاسبة المائية لعددٍ من التحديات، أهمها:

- الطبيعة المتغيرة للعمليات الفيزيائية المشمولة بها من جهة، وتنوع الاستجابات المجتمعية لهذه العمليات من جهةٍ أخرى. فضلاً عن عدم اليقين في مسألة توفير المياه، وحالة بنيتها التحتية، والتغير المتواصل لمتطلبات المستخدمين.
- تزايد استخدام الموارد المائية الجوفية، ولاسيما لأغراض الري، وصعوبة القياس الدقيق لكمياتها المتاحة، ومعدلات استنزافها، وإعادة تغذيتها.

ولمواجهة هذه التحديات ذات الطبيعة المتغيرة، لا بد لخطط إدارة المياه أن تكون ديناميكية، وأن تكون إجراءات المحاسبة المائية المرافقة لها قابلةً للتعديل بسهولة، وفقاً لتغير الظروف والتحديات، مع ضرورة الاستمرار بالرصد والتقييم، وتزويد قواعد البيانات القائمة بالمعلومات اللازمة، سواء لصناع القرار، أو لمستخدمي المياه النهائيين، ولاسيما المزارعين منهم.

تتكون المحاسبة المائية من جملة خطوات ذات تعقيدٍ متزايد، يتعلق بالسياق والحاجة، والأفق الزمني للقضية المعنية، إضافةً للمقياس الجغرافي. ففي حين يكون التركيز على حوض النهر أكثر ملائمةً في مكانٍ ما، يكون التركيز على الموازنة المائية للدولة ككل في أمكنة أخرى. من جهةٍ ثانية يجب التفريق بين إجراءات المحاسبة، التي توضع لدعم مشروعٍ أو برنامجٍ محدد، وإجراءات المحاسبة، التي توضع كجزءٍ من برنامجٍ طويل الأمد، لإدارة الموارد المائية، بهدف تحقيق مستوياتٍ مقبولة من استدامة هذه الموارد.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن قطاع المياه في الدول العربية عموماً لا زال يعاني من العجز في توفير الإجراءات المتعلقة بالتطبيق السليم للمحاسبة المائية. ويعود ذلك لأسبابٍ شتى، يأتي في مقدمتها ضعف نظم القياس والرصد والمراقبة والتقييم، في منظومات الموارد المائية، السطحية والجوفية. بالإضافة إلى أن الكثير من المؤسسات والجهات المعنية بقضايا المياه، تفتقر لوجود قواعد بيانات ومعلومات، شاملة، وذات تغذية مستمرة، ويمكن الوصول إليها دوماً بسهولة، لإمداد الجميع بالبيانات المطلوبة، لاتخاذ القرار المناسب، وفق المستويات التي يعملون عليها، وحسب الظروف المؤثرة.

2.2.3. تعزيز دور البحث العلمي، ونقل المعرفة، والتقانات الحديثة وتوطينها:

يلعب البحث العلمي دوراً حاسماً في تطوير وإدارة قطاع الموارد المائية، وفي إيجاد الحلول المناسبة

لمشاكله الراهنة، وفي رفع درجة الاستعداد لمواجهة التحديات المتوقعة مستقبلاً. ولتعزيز هذا الدور في الدول العربية لا بد من العمل على:

- ترسيخ قاعدة وطنية وإقليمية للبحث والتطوير والابتكار، في قطاع المياه، والقطاعات المرتبطة به.
- نقل وتوطين وتطوير التقانات الحديثة الواعدة، ذات القيمة المضافة العالية.

ويمكن للبحث والتطوير والابتكار، في هذا الإطار، أن يشمل المجالات الرئيسية الآتية:

أولاً- الإدارة المتكاملة للموارد المائية وحوكمتها:

- رفع كفاءة استخدام المياه، ولاسيما في قطاع الزراعة.
- التوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية، وخاصةً في قطاع الري.
- حماية الموارد المائية، في إطار المحافظة على النظم البيئية السائدة.
- تطوير تقانات استخدام الطاقات البديلة في المشاريع المائية.
- إدارة المياه في ظروف الهشاشة، وعدم الاستقرار.

ثانياً- تقييم قابلية التأثر بتغير المُناخ، والتكيف مع آثاره:

- تقدير تأثيرات تغير المُناخ في الموارد المائية.
- استنباط أصناف جديدة من المحاصيل الزراعية، القادرة على تحمل الملوحة والجفاف.
- تطوير استخدام الموارد المائية غير التقليدية، مع التركيز على الطاقات المتجددة في تحلية المياه المالحة، ومعالجة المياه العادمة، ومياه الصرف الزراعي.
- تطوير تدابير مبتكرة، لزيادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة.
- العلاقة بين المياه، والغذاء، والطاقة.
- التكامل في إدارة الأراضي الزراعية، ومياه الري.

ثالثاً- تدعيم القاعدة العلمية والتكنولوجية:

- تطوير الأدوات الاقتصادية في تحسين كفاءة استخدامات الموارد المائية.

رابعاً- تمويل المشاريع المالية:

- البحث في أولويات الاستثمارات المائية، لضمان نموٍ اقتصادي مستدام.

- تحديد آليات التمويل البديل للمشاريع المائية.

خامساً– المياه الدولية المشتركة:

- تقدير الموارد المائية المشتركة بين الدول العربية، ولاسيما بالنسبة للأحواض الجوفية، في ضوء قلة البيانات حولها.
- الإدارة المتكاملة لأحواض المياه المشتركة بين الدول العربية.
- الحقوق العربية في المياه الدولية المشتركة مع الدول غير العربية.
- الحقوق المائية العربية في الأراضي المحتلة.

3.2.3. الترابط بين الأمن المائي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تتفاوت إمكانات المنطقة العربية لجهة الموارد الطبيعية المتاحة فيها للاستخدام. ففي الوقت الذي تعاني من ندرة الموارد المائية، وتراجع نصيب الفرد في معظم دولها إلى ما دون حد الندرة المائية، ومن ضيق مساحة الأراضي القابلة للزراعة، التي لا تتعدى نسبتها 12% من إجمالي مساحة المنطقة، فإنها تضم 43% من احتياطي النفط العالمي، وتزخر بمقوماتٍ هائلة للطاقات المتجددة.

لكن الملاحظ أن دول هذه المنطقة تواجه تحدياتٍ متشابهة، لجهة استثمار هذه الموارد، في ظل سوء إدارتها، والتزايد السريع لعدد السكان، وتصاعد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتفاقم آثار تغير المُناخ. ولعل من أبرز التحديات استنزاف موارد المياه العذبة، وارتفاع تكلفة الفجوة الغذائية، وحرمان أكثر من 50 مليون نسمة من خدمات الطاقة الكهربائية، وهذا يعني تهديد كلٍ من الأمن المائي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة.

لقد اتسمت سياسات واستراتيجيات المياه والأراضي الزراعية والطاقة المتبعة حتى الآن في الدول العربية، بضعف التنسيق والتكامل بينها، رغم التداخل والتأثير المتبادل الكبير بين هذه القطاعات.

يرتبط الأمن المائي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة ارتباطاً وثيقاً. فإنتاج الغذاء يتطلب مياهاً، واستخراج المياه، ونقلها، وتوزيعها، ومعالجتها يتطلب طاقة، كما أن إنتاج الطاقة يتطلب مياهاً. من جهةٍ أخرى تؤثر موارد الطاقة وأسعارها في أسعار السلع الغذائية، وصناعة الأسمدة، وفي تكاليف الميكنة الزراعية،

مثل الحراثة والحصاد والنقل. والجدير بالذكر هنا هو أن التغير المُناخي، والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتزايد عدد السكان، يضاعف من هذا الترابط بين المياه والغذاء والطاقة.

بناءً على ما سبق تبرز في المنطقة العربية ضرورة اتباع نهجٍ متكاملٍ لإدارة هذه الموارد مجتمعةً، بحيث يمكن التعامل مع تحديات توفير إمداداتها في آنٍ معاً، مع الوضع بالحسبان آثار تغير المُناخ، والمحافظة على النظم البيئية السائدة، وحركة السكان، والتعرض للمخاطر، والتفاوت فيما تتمتع به الدول العربية من موارد طبيعية، وفي القدرة على الحصول عليها محلياً وإقليمياً، وما تعتمده من أنماط إنتاج واستهلاك. وذلك لتمكين المنطقة من التقدم نحو مستوياتٍ أفضل، في استخدام مواردها الطبيعية بكفاءةٍ، وعدالةٍ، واستدامة، وفي تحقيق أهداف البرنامج العالمي للتنمية المستدامة 2016-2030 (الأهداف 2، و6، و7)، وتلبية متطلبات التحول نحو اقتصادٍ منخفض الكربون، التي دعا إليها المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، بشأن تغيُّر المُناخ، المنعقد في باريس عام 2015.

إن تطبيق مقاربة تلازم المياه والغذاء والطاقة (Water, Energy and Food Nexus Approach) يستلزم بناء إطارٍ تحليلي يبحث في الترابط بين الأمن المائي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، وينطلق من رؤية مشتركة، يتفق عليها جميع الدول العربية، ويكون هدفها توفير رفاهية واستقرار الانسان العربي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولهذه الغاية لا بد من وجود آلياتٍ مؤسسية، تستوفي مقومات النهج المتكامل في التخطيط، ووضع السياسات على مستوى القطاعات، وهذا يتطلب العمل على تنمية القدرات المؤسسية والبشرية، في مجال التلازم بينها، وجسر الفجوة بين صناع القرار والمعرفة العلمية، حول التقييم الكمي، والتأثيرات المتبادلة، والمقايضات، والمخاطر فيها، ودعم القطاع الخاص، في تنفيذ المشاريع الفنية، التي ترتكز على مقاربة التلازم.

4.2.3. رفع كفاءة وإنتاجية المياه، والتقييم الاقتصادي لاستخداماتها:

يعاني استخدام الموارد المائية في المنطقة العربية من تدني كفاءته في القطاعات كافةً، ولاسيما في القطاع الزراعي، الذي رغم أنه صاحب الحصة الأكبر من المياه، إلا أن كفاءة استخدامها فيه لا تتجاوز عموماً 50%، ولاسيما على مستوى الحقل، في ظل تغطية الري السطحي التقليدي ما يقارب 85% من المساحات المروية.

إن البحث عن فرصٍ لتحسين كفاءة استخدام المياه، ورفع عائدية استثمارها يمكن أن يلعب دوراً حاسماً لجهة:

- توفير موارد مائية إضافية، تسهم في تعزيز الأمنين المائي والغذائي، في ظل المعدلات المرتفعة لازدياد عدد السكان، وخضوع هذه الموارد لآثار تغير المُناخ.
- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التكيف مع الآثار السالبة التي تخضع لها الموارد المائية، والإنتاج الزراعي بسبب تغير المُناخ الحاصل في المنطقة العربية.

وهنا لا بد من التركيز على جانبين مختلفين من جوانب الكفاءة، الأول يتناول الكفاءة الفنية لاستخدام المياه، وهو ما يستدعي تطبيق إدارة الطلب على المياه، ويتناول الثاني كفاءة تقاسم منافع المياه، بين القطاعات المختلفة، وبخاصةٍ السكان والزراعة والصناعة، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن جهة نظر الإدارة المتكاملة للموارد المائية وحوكمتها، فإن كلاً من الكفاءتين يتطلب إدراك القيمة الاجتماعية والبيئية للمياه، فضلاً عن قيمتها الاقتصادية، بما يؤدي إلى زيادة العائد من وحدة المياه المستخدمة في جميع القطاعات، وبالأخص القطاع الزراعي. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن تكثيف الدعم لخدمات المياه، في معظم الدول العربية، يؤدي إلى تكاليف تتصل بالمياه، دون بيان قيمتها الحقيقية، حيث يُكتفى عادةً بقرابة 35% من كلفة الإنتاج. ويزداد الوضع تعقيداً في حالات الطاقة المدعومة، التي تشجع على استخراج المياه الجوفية، وبالتالي زيادة الضغط على الموارد المائية الشحيحة أصلاً.

5.2.3. تعزيز استخدام، ونشر تقانات حصاد مياه الأمطار:

في ظل التحديات الراهنة والمتوقعة مستقبلاً لقطاع المياه، والقطاعات المرتبطة به في المنطقة العربية، من جهة، وفي ظل النتائج الإيجابية، التي رافقت تطبيق تقانات حصاد مياه الأمطار في بعض الدول العربية، مثل توفير موارد مائية إضافية، وتخفيف المخاطر المحلية للفيضانات، والحد من انجراف التربة الزراعية، ورفع كفاءة استخدام المياه والأراضي، وتحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين، وتحقيق استقرارهم الاجتماعي.

فإنه يمكن لتعزيز إدارة مياه الأمطار، ونشر التقانات المناسبة لحصادها، المساهمة في توفير جزءٍ من متطلبات الأمن المائي والغذائي في المنطقة العربية. ويمكن في هذا الإطار العمل على تشجيع التعاون العربي – العربي، لتوسيع مجالات استخدام تقانات حصاد مياه الأمطار، من خلال:

- دعم الدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة، بتقييم وتطوير تقانات حصاد مياه الأمطار المستخدمة في الدول العربية، وتعزيز دور المنظمات العربية ذات الخبرة في هذا المجال.
- بناء وتطوير القدرات البشرية.
- تعزيز استخدام كلٍ من الاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات الجغرافية، في تخطيط وتنفيذ تقانات حصاد مياه الأمطار.
- تعميم التجارب الناجحة لحصاد مياه الأمطار في المنطقة العربية، ودعم تبادل المعلومات حولها.
- نشر الوعي حول أهمية مشاريع حصاد مياه الأمطار، مع تبسيط مفهوم الحصاد لدى الجهات الأهلية، لنيل دعمها في إقامة مثل هذه المشاريع.
- الاستفادة من الدعم المالي والخبرات العلمية والتطبيقية، التي يمكن أن تقدمها المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة في اختيار وتنفيذ تقانات حصاد مياه الأمطار المناسبة للظروف المحلية، وفي بناء وتنمية الكوادر البشرية، لجهة جمع وتحليل وحفظ البيانات، واستخدام تقانات الحصاد المائي، والمحافظة عليها.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات العربية، ذات الصلة بمشاريع حصاد مياه الأمطار، لرفع كفاءة الاستفادة من التقانات المستخدمة.

6.2.3. تطوير المؤسسات، وبناء القدرات البشرية، وتفعيل القوانين والتشريعات المائية:

تُعد المؤسسات والقدرات البشرية، بالإضافة للتشريعات والقوانين عناصر أساسية من عناصر الإدارة السليمة للموارد المائية، القائمة على مقاربة شاملة، ومتكاملةٍ مع النظم البيئية القائمة. إلا أن هذه العناصر رغم ما حققته من إنجازات في المنطقة العربية، لا زالت دون الأهداف المرسومة، ولاسيما المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. فالمؤسسات تعاني من تداخل المسؤوليات، وعدم التنسيق فيما بينها، وضعف كادرها التنظيمي والفني والإداري، أما القدرات البشرية فقليلة، وتغيب عنها المهارات المرتبطة بقضايا حساسة مثل، إدارة المعلومات، واستخدامات المياه غير التقليدية، والتفاوض حول الموارد المائية

المشتركة. من جهةٍ أخرى تعاني التشريعات والقوانين ضمن كثيرٍ من الدول العربية، إلى جانب غياب الكفاية والحداثة عنها، من قلة الالتزام بها، والتباطؤ في تنفيذها.

بناءً على ما سبق تبرز ضرورة تطوير المؤسسات المائية في الدول العربية، وتعزيز القدرات البشرية فيها، وتحديث التشريعات والقوانين ذات الصلة، ودعم إنفاذها.

7.2.3. التوسع في استخدام المياه غير التقليدية:

مع ارتفاع معدل التزايد السكاني، وتسارع التنمية الصناعية، واتساع نطاق تأثير تغير المُناخ، تشهد الموارد المائية التقليدية في المنطقة العربية مخاطر عديدة ستؤدي بلا شك إلى تناقص النصيب السنوي للفرد من المياه العذبة، وتراجع إنتاج الغذاء، وإعاقة النشاطات التنموية، وتهديد النظم الطبيعية، واستنزاف المياه الجوفية، ونشوء خلافاتٍ حول المياه المشتركة. وهو ما يستدعي الاعتماد أكثر على الموارد المائية غير التقليدية، الناتجة عن تحلية مياه البحر، والمياه الجوفية المالحة، وعن معالجة مياه الصرف (المنزلي، والصناعي، والزراعي).

يُقدر إجمالي الموارد المائية غير التقليدية في الدول العربية بنحو 74 مليار متر مكعب في العام، وقد قطعت الدول العربية ذات الموارد المالية المرتفعة شوطاً مهماً في الاعتماد على تحلية مياه البحر، لتغطية جزءٍ كبيرٍ من احتياجات سكانها لمياه الشرب، لكن عملية التحلية لا زالت تعاني من ارتفاع التكاليف، والاستهلاك الكبير للطاقة، فضلاً عن الآثار البيئية الضارة الناجمة عنها، والمتمثلة بارتفاع البصمة الكربونية لمحطات التحلية، وتهديد الحياة البحرية. لذا من الضروري العمل على تعظيم الاستثمار في البحوث العلمية، لخفض تكاليف بناء وتشغيل محطات التحلية، وإنتاج المياه العذبة فيها، إضافةً لتعزيز استخدام الطاقات المتجددة في تشغيلها.

أما بالنسبة لمياه الصرف والمياه الجوفية المالحة، فقد لوحظ في السنوات الأخيرة، تزايد اهتمام الدول العربية بها، في سبيل مواجهة محدودية الموارد المائية التقليدية، وتزايد الطلب عليها، فضمنتها في سياساتها المائية، وخططها الرامية إلى رفع كفاءة الري، والتوسع بالمساحات المزروعة، وزيادة الإنتاجية، وشحن أحواض المياه الجوفية، وتعزيز إجراءات التكيف مع آثار تغير المُناخ. إلا أن الدول العربية لا زالت تحتاج في هذا الإطار إلى الكثير من الجهود والإمكانات والقدرات، ولاسيما:

- وضع وتطبيق معايير فنية وقانونية لمعالجة مياه الصرف، وإعادة استخدامها، علماً أنه لا يُستخدم من كمياتها المنتجة سوى 30%.
- بناء وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة.
- وضع خطط بحثية متكاملة للاستفادة من الموارد المائية غير التقليدية، في تحسين نوعيتها، ورفع كفاءة استخدامها، والحد من الآثار السالبة لاستخدامها على الإنسان، والمحاصيل الزراعية، والتربة، والدورة الغذائية.
- تعزيز وتنسيق الجهود المبذولة لزيادة حجم الموارد المائية غير التقليدية على المستوى المحلي، في إطارٍ فني وقانوني وإداري مناسب، وعلى المستوى العربي في إطارٍ من التعاون وتبادل البيانات والخبرات والتجارب الناجحة في هذا المجال.

8.2.3. رفع الوعي العام حول قضايا المياه والبيئة، وترسيخ أخلاقيات استخدام المياه:

رغم ما حققته مشاريع الإمداد بالمياه في إنجاز نسبةٍ لا بأس بها من متطلبات التنمية المنشودة في المنطقة العربية، لكن هذه المشاريع بقيت تواجه تحديات وصعوبات كبيرة ينضوي تحتها المستوى المتواضع للوعي بأهمية المياه، وضرورة ترشيد استخداماتها، والمحافظة على مواردها، وحماية البيئة المحيطة، ولاسيما في القطاع الزراعي. ويمكن إرجاع ذلك لأسباب متعددة، أهمها الأمية، وانتشار الذهنية المحافظة المناهضة للتغيير ، وتخلف حالة المعرفة، وضعف الإدارة، وضآلة الموارد المالية.

إن الحاجة لتوفير قاعدة توعوية مائية، وبيئية متكاملة، تشمل قطاعات المياه كافةً، يُعد خطوةً أساسية لا بد منها، للمساهمة إلى جانب إجراءاتٍ أخرى في التقليل من هدر المياه المتاحة، والمحافظة عليها، لتوسيع دائرة تأثيرها في عملية التنمية المستدامة، في كل دولةٍ من الدول العربية، التي تعاني من قلة أو انعدام برامج التوعية والإرشاد المائي.

وفي هذا الإطار يتوجب التركيز بعنايةٍ على موضوع هامٍ جداً، وهو موضوع أخلاقيات المياه، الذي طُرح في أعقاب المنتدى العالمي الأول للمياه، المنعقد في المملكة المغربية عام 1997، باعتباره أحد أهم العوامل المؤثرة في إتاحة وجودة الخدمات المائية على المستوى العالمي.

يتلخص هدف أخلاقيات المياه بالانتقال من العمل على استغلال الموارد المائية المتاحة لتلبية الاحتياجات المتزايدة منها، إلى كيفية تلبية الاحتياجات بأفضل ما يمكن، مع المحافظة في الوقت عينه على المتطلبات البيئية للأنظمة المائية. ويتوسع نطاق هذا الهدف إنسانياً ليشمل جسر الفجوة

الواسعة بصورة لا يمكن القبول بها بين الذين يملكون المياه، والذين لا يملكونها، بحيث يظل الجميع داخل نطاق ما يمكن للأنظمة البيئية أن تقدمه. وبناءً عليه فإن العيش وفق أخلاقيات المياه يعني استخدام أقل ما يمكن من الموارد المائية، كلما وأينما كان ذلك ممكناً، وأن يتشارك الجميع فيما يملكون منها.

إن المنطقة العربية تعاني أزمات مائية كبيرة، وهي بحاجةٍ ماسةٍ لتفعيل أخلاقيات استخدام المياه، وإلى زيادة حصيلة المكون الأخلاقي في التعامل معها، وترشيد استخداماتها في جميع القطاعات، مع وجوب اللجوء إلى جميع الوسائل التشريعية والقانونية والإعلامية والتربوية، من أجل ترسيخ ثقافةٍ مائية تؤطر لعلاقة فضلى بين استخدام الموارد المائية، والمحافظة على البيئة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

9.2.3. دعم المشاركة الشعبية، ومشاركة المرأة، والقطاع الخاص، في تنمية الموارد المائية، وإدارتها وحمايتها:

لما كان إشراك مستخدمي المياه في اتخاذ القرارات المرتبطة بتوفير المياه، وتنميتها، وإدارتها، والمحافظة عليها يمثل دفعاً ذا شأن باتجاه رفع مستوى مسؤولياتهم تجاه الالتزام بتنفيذ هذه القرارات، لذا من الضروري إيلاء هذه المسألة اهتماماً أكثر جدية وفاعلية، والعمل على تحسينها بشكلٍ منهجي، وذلك على مستويين، الأول مستوى السياسات الوطنية، والثاني تقديم الخدمات. ويمكن دعم هذا الموضوع من خلال بناء قاعدة تفاعلية للمعلومات المائية (أو الاستفادة من القواعد الموجودة)، تكون متاحةً على نطاقٍ واسع، فضلاً عن التثقيف بقضايا المياه، لإحداث تغييرٍ سلوكي في هذا الاتجاه، إضافةً لوضع استراتيجية للتواصل مع المجتمعات المحلية، وتشجيع الشباب والنساء منها، للعب دورٍ فاعل في إيجاد حلولٍ نهائية للمشاكل المائية القائمة، بحيث تُعظم الاستفادة من الموارد المائية، وتُعزز استدامتها، وتزيد العوائد الاقتصادية والاجتماعية والمالية منها، فضلاً عن الحد من اللامركزية.

من جهةٍ أخرى تبدو مهمةً أيضاً دعوة القطاع الخاص (في إطار القوانين الوطنية الناظمة)، للمشاركة في تنفيذ بعض المشاريع المائية، ولاسيما مرتفعة التكاليف منها، في ضوء العجز النسبي لبعض القطاعات الحكومية عن القيام بذلك. لكن تحدياً كبيراً يبرز هنا، وهو كيفية جذب مستثمرين من القطاع الخاص للاستثمارات المرتبطة بالمياه، إلا أن التغلب على هذا التحدي ممكن عن طريق خلق بدائل كسب للقطاعين العام والخاص، من خلال منابر مختلفة للحوار بينهما، حيث يمكن تبادل المعلومات

المتعلقة بالمنافع المتبادلة المحتملة، مع الإشارة هنا إلى أن المياه غير التقليدية يمكن أن تكون مجالاً لمشاركة القطاع الخاص، فهي تحمل الكثير من فرص التعاون.

10.2.3. توفير التمويل اللازم للمشاريع المائية:

تتطلب مشاريع تنمية الموارد المائية أموالاً لتغطية نفقات تأسيسها، ونفقات تشغيلها، ويجري توفير الأموال اللازمة للتأسيس من الجهات الحكومية، أو من جهاتٍ مانحة، أما الأموال اللازمة للتشغيل، فيجري توفيرها في أغلب الأحيان من إيرادات المشاريع.

تاريخياً كان يُركز في تنمية الموارد المائية بشكلٍ رئيس على إنشاء إمدادات المياه لخدمة قطاعات الزراعة والصناعة والتنمية الحضرية وإنتاج الطاقة، وبالتالي لم توظف الحكومات موارد بشرية ومالية، لتطوير موارد المياه في القطاعات ذات القوة الاقتصادية الأقل بالمجتمع، أو في المحافظة على المياه وحماية البيئة. من جهةٍ أخرى جرى دوماً النظر للمياه على أنها مورد دائم التجدد، ومنذ فترة قصيرة نسبياً فقط اعتُرف بها كموردٍ شحيح غير متاح دوماً، ويجب ربطه بقيمة اقتصادية واقعية.

هناك حاجة ماسة في المنطقة العربية لاستثمارات كبيرة من أجل تحقيق أهداف مشاريع تنمية وإدارة الموارد المائية، لكن ذلك يواجه بعقبة توفير الأموال اللازمة لإقامة هذه المشاريع. ومن المفيد الإشارة هنا الى أن استدامة التمويل تواجه عدداً من التحديات، منها:

- محدودية الموارد المالية المخصصة لقطاع المياه، وتراجع الاقتصادات في عددٍ من الدول العربية، وعدم قدراتها على تمويل تنمية الموارد المائية، وإدارتها بالشكل المطلوب.
- ذهاب معظم المياه لقطاع الزراعة المروية، وعدم قدرة معظم المزارعين فيه على دفع رسوم إتاحة مياه الري، ناهيك عن عدم استعدادهم لذلك أصلاً.
- تولي الحكومات والجهات التابعة لها مهمة تمويل مشاريع تنمية الموارد المائية وإدارتها، دون اتخاذ الإجراءات الممكنة، لجذب شركاء من القطاع الخاص.
- اعتقاد المجتمعات، ولاسيما الفقيرة منها بأن على الحكومات القيام بتوفير خدمات المياه مجاناً، لعدم قدرتهم على الدفع. مع الإشارة هنا الى أن كثيراً من مستخدمي المياه لا زال يرى أن توفير خدمات المياه هو واجبٌ من واجبات الحكومة تجاه مواطنيها.

- عدم التنسيق بين الجهات المالية، والقيام بأداء المهمات المنوطة بها، بشكلٍ منفصل، مما يؤدي إلى ازدواجية في الجهود المبذولة، وتشتتها في مشاريع كثيرة، بدل توظيفها في عددٍ أقل من المشاريع الناجحة الممولة تمويلاً كافياً.
- قلة الاستفادة من تمويل الجهات الحكومية، أو الجهات المانحة، لعدم الإحاطة بآليات الحصول على التمويل من هذه الجهات.
- ضعف مهارات الإدارة المالية، والمساءلة في إدارة الأموال، سواء كانت من الجهات الحكومية، أو من الجهات المانحة.
- مشروطية معظم المانحين في أن جزءاً من عملية إنجاز مشاريع تنمية الموارد المائية، وإدارتها، كما هو الحال في الخدمات الاستشارية، يجب أن يُناط بهم.

أما فيما يتعلق بالشراكة بين أصحاب المصلحة في قطاع المياه، من أجل التعاون في تمويل مشاريع الموارد المائية، فلا زالت معظم الشراكات في المنطقة العربية في مراحلها الأولى، فضلاً عن بعض التحديات، التي يجب التغلب عليها، لجعل هذه الشراكات مثمرة ومفيدة، ومنها:

- عدم تخلي الجهات الحكومية، في كثيرٍ من الحالات عن النهج المركزي، في تنمية وإدارة الموارد المائية، لصالح النهج التشاركي الجديد، كما أن بعض أصحاب المصلحة يحجمون عن دعم الشراكات، وتخصيص موارد مالية ومادية وبشرية في قطاع المياه، لاعتقادهم المتوارث تاريخياً، بأن المياه والخدمات المرتبطة بها يجب أن تُوفر مجاناً.
- الخلاف أحياناً حول مصدر الأموال المطلوبة، لتشكيل الشراكات بين أصحاب المصلحة.
- افتقار بعض الشركاء المحتملين، للقدرة على المساهمة الفاعلة، في تكوين الشراكات الجديدة، فالشركاء من الشركات الكبرى مثلاً يكونون أكثر تنظيماً من المجتمعات المحلية الفقيرة، لذا تخشى هذه المجتمعات من سيطرة الشركات عليها.

11.2.3. مواجهة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا (Covid 19):

مع مطلع العام 2020 باتت جائحة كورونا الأزمة العالمية الأولى، على المستويات كافةً، الصحية، والاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والغذائية، والمائية، وحتى السياسية. فعلى صعيد المياه تَوافق العالم بالإجماع على أن الاهتمام بالنظافة الشخصية، وغسيل اليدين بالماء والصابون، هو الوسيلة

الأفضل، للوقاية من العدوى بفيروس كورونا المستجد، وقد ترتب على ذلك حسب دراسةٍ أعدتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/الاسكوا، أن تزداد كمية المياه، التي يحتاجها الفرد، لتلبية الاستخدامات المنزلية، بمقدار 9–12 ليتر يومياً، وبناءً عليه يراوح ازدياد الطلب المنزلي على المياه في المنطقة العربية بعد انتشار الفيروس، بين أربعة، وخمسة ملايين متر مكعب في اليوم. أي 1.46–1.81 مليار متر مكعب سنوياً، وهو ما يُعقّد الوضع المائي العربي الهش أصلاً، بفعل محدودية الموارد المائية، التي جعلت 18 بلداً عربياً حتى الآن تحت خط الندرة المائية، زد على ذلك ضعف إدارة هذه الموارد، وارتفاع معدل النمو السكاني، وتفاقم آثار تغير المُناخ، التي تدفع باتجاه تناقص معدلات الهطولات المطرية، وتراجع حجوم المياه السطحية والجوفية، المتاحة للاستخدام. من جهةٍ أخرى قُدرت التكاليف الناجمة عن زيادة الطلب على استخدام المياه، بسبب الجائحة في المنطقة العربية ما بين 150 و250 مليون دولار أمريكي شهرياً.

وستتعاظم التأثيرات الناجمة عن كورونا في قطاع المياه، والقطاعات المرتبطة به، ولاسيما إذا لم يتم إيجاد اللقاح والعلاج الفاعلين ضد الفيروس، قبل الخريف القادم، وهو السيناريو الأكثر احتمالاً في العديد من الدول، وبالتالي من الممكن حدوث موجة جديدة من الجائحة، تلحق ضرراً أكبر في القطاع، لأنها ستأتي على أرضية ضعيفة متهالكة بفعل الموجة الحالية. ومن أهم التداعيات في هذه الحالة:

1. زيادة الضغط على موارد مياه الشرب، لتغطية الزيادة في الاستهلاك، بسبب الإجراءات المطلوبة، للوقاية من جائحة كورونا. واحتمال انتقال هذا الضغط على الموارد المائية في القطاعات الأخرى، في حالة عجز قطاع الشرب عن تلبية الزيادة، والحاجة لتغطية العجز من هذه القطاعات. والجدير بالذكر هنا هو أنه إذا لم تتوافر المياه العذبة لأغراض الشرب، وخدمات الصرف الصحي، فإن ذلك سيؤدي لنتائج صحية سيئة، تنال من تكاليف الرعاية الصحية، وتراجع الإنتاجية، بسبب سوء الأحوال الصحية للقوى العاملة. علماً أن 20% من سكان المنطقة العربية يعيش بدون خدمات الصرف الصحي الأساسية، ولا يحصل 27% منهم على مياهٍ لغسل اليدين.
2. التأخير في تنفيذ المشاريع المائية، ولاسيما الاستراتيجية منها، وبالتالي استمرار المشاكل، التي كان من المفترض، أن تُعالج بإقامة هذه المشاريع، ولاسيما المرتبط منها بالأمن الغذائي، والاستقرار الاجتماعي.

3. إن الاضطراب والضرر، الذي أصاب سلسلة الإنتاج الزراعي في الدول المصدرة، بسبب جائحة كورونا، سيدفع الدول العربية المستوردة، إما لاستيراد المحاصيل الغذائية بأسعارٍ مرتفعة، أو العودة لسياسات الاكتفاء الذاتي، لزراعتها محلياً، بالاعتماد على الموارد المائية الشحيحة في معظمها أصلاً، وهو ما سيزيد من المشاكل المائية، ولاسيما في قطاع مياه الشرب.
4. يمكن لدول منابع الأنهار الدولية المشتركة في المنطقة العربية، أن تزيد استهلاكها من مياه هذه الأنهار، في مواجهة جائحة كورونا، على حساب الحقوق المائية العربية فيها.

ولمواجهة هذه التداعيات، يمكن العمل على:

أ. تنظيم حملات توعية، لتحقيق التوازن بين الإجراءات الوقائية، للحماية من فيروس كورونا، وترشيد استخدام المياه، والمحافظة على مواردها من التلوث، مع مراعاة النظم البيئية القائمة.

ب. التعجيل بوضع السياسات، والخطط، وبرامج العمل المناسبة، للمواءمة بين الاحتياجات المائية المطلوبة، لمواجهة جائحة كورونا، واحتياجات القطاعات الأخرى.

ت. تعزيز الممارسات، التي من شأنها رفع كفاءة استخدام المياه، في القطاعات كافةً، ولاسيما في القطاع الزراعي، صاحب الحصة الأكبر من الموارد المائية المتاحة.

ث. دعم وتطوير الإجراءات المتخذة، في قطاعات المياه المختلفة، للتكيف مع آثار تغير المُناخ.

ج. توسيع دائرة الاهتمام بالموارد غير التقليدية، والاستفادة منها في تلبية الاحتياجات المتزايدة، والطارئة.

ح. تعميق التعاون بين الجهات المعنية في الدول العربية، في مجال ابتداع الحلول الفاعلة، لمعالجة فيروس كورونا من جهة، ومواجهة التحديات الناجمة عنها من جهةٍ أخرى، ولاسيما في قطاع المياه، والقطاعات المرتبطة بها، مع التأكيد على تلازمية المياه والغذاء والطاقة.

خ. تعزيز الدراسات المستقبلية، لاستشراف حدوث المخاطر والكوارث، ووضع الاستراتيجيات، والخطط المناسبة لمواجهتها.

3.3. تغير المُناخ في المنطقة العربية

1.3.3. اتجاهات تغير المُناخ، وآثاره في الموارد المائية:

مما لا شك فيه أن تغير المُناخ، وما ينجم عنه من آثار سالبة أصبح يمثل أمراً واقعاً في المنطقة العربية، التي تتأثر به أكثر من أي منطقة أخرى حول العالم، لأن معظم أراضيها يعاني أصلاً من مُناخاتٍ جافة وشبه جافة، تمتاز بدرجات حرارة مرتفعة، ومعدلات هطولات منخفضة، وكميات تبخر كبيرة، وشبكة مجارٍ مائية فقيرة، فيما عدا المياه القادمة من الدول المجاورة. والجدير بالذكر هو أن خمس دول عربية باتت تقع ضمن الدول العشرة الأوائل في العالم الأكثر تعرضاً للمخاطر جراء تغير المُناخ. فضلاً عن أن العديد من الدول الأخرى تُصنف ضمن المناطق المتأثرة بمخاطر التغير المُناخي تأثيراً مرتفعاً.

وتشير الدراسات المتعلقة بآثار التغير المُناخي في المنطقة العربية إلى حدوث خللٍ في استقرار الأنظمة المائية، وتهديد للنظم البيئية القائمة، وإعاقة للنشاطات التنموية، ولاسيما التنمية الزراعية، فشهد القطاع الزراعي عدم استقرار في عملية الإنتاج، وتراجعاً في إمكانية التحكم بكميات الإنتاج والطلب عليه، إضافة لتدهور الغطاء النباتي، وتوسع رقعة الجفاف والتصحر ، وفقدان التنوع الحيوي. من جهةٍ أخرى يؤدي الجفاف الذي زاد معدل وقوعه في بعض المناطق العربية إلى المجاعات، وهجرة السكان، وتأجيج النزاعات على الموارد بين المجتمعات المحلية. فبحسب دراسة التغيرات المُناخية، المنفذة في اطار المبادرة الإقليمية بشأن تقييم آثار تغير المُناخ في الموارد المائية، وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (RICCAR)، فقد أدى تحليل القياسات المسجلة في عددٍ من المحطات المُناخية في المنطقة العربية، خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970 و2014، ومن ثم استخدام النموذج المُناخي الإقليمي RCA4، للتنبؤ بالتغيرات المُناخية المستقبلية إلى النتائج الآتية:

- ✓ ارتفاع درجات الحرارة خلال الفترة المدروسة، بين 1.43 درجة مئوية في الإقليم المتوسطي، و1.50 درجة مئوية في الإقليم الصحراوي من المنطقة العربية.
- ✓ ارتفاع متوقع في الحرارة خلال الفترة 2080–2100 بمعدل ثلاث درجات مئوية وفق سيناريو الانبعاثات الغازية المتوسط (rcp4.5)،وبمعدلٍ يراوح بين درجتين وخمس درجات مئوية، حسب السيناريو الأسوأ (rcp8.5)، نسبةً إلى الفترة المرجعية المختارة 1986–2005، وأن

المناطق التي ستشهد ارتفاعاً كبيراً في درجات الحرارة هي المناطق الصحراوية الواقعة في شمال وشرق إفريقيا، إضافةً للمغرب، وموريتانيا، ويرافق ذلك ازدياد في معدلات التبخر، وتراجع في معدلات الجريان لمعظم المجاري المائية، واختلال في الموازنات المائية للأحواض المائية القائمة.

- ✓ انخفاض متوقع في معدلات الهطول المطري الشهرية في الفترة 2080-2100 يصل وفق السيناريو الأسوأ (rcp8.5) إلى 10 ميلليمتر في جبال الأطلس، وفي الأجزاء العليا من أحواض أنهار النيل والفرات ودجلة.

هذا وكان المركز العربي – أكساد قد أكد في المؤتمر الثاني لتطوير البحث العلمي الزراعي في المنطقة العربية الذي نظمه في الجمهورية العربية السورية عام 2011، على أن المنطقة العربية ستكون أكثر المناطق عرضةً للتأثيرات المحتملة للتغير المُناخي، لأنها تضم أكثر مناطق العالم جفافاً، ونحو 75% من المساحات المزروعة فيها يعتمد على الزراعة المطرية، وأن معدلات الأمطار ستتراجع خلال الخمسين عاماً القادمة بنسبة 10-30%، ولاسيما في إقليم المشرق العربي.

وتشير دراسات أخرى إلى أن المنطقة العربية ستشهد مع نهاية القرن الحالي انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الأمطار، يراوح في المجال 30-40%، وارتفاعاً في درجات الحرارة بين 2 و4 درجات مئوية، إضافةً لازدياد في تكرار دورات الجفاف والعواصف المطرية، وبالتالي تراجع الراشح من مياه الأمطار إلى المياه الجوفية. إن ارتفاع الحرارة بمعدل 1-2 درجة مئوية سيؤدي مع نهاية القرن الحالي إلى انخفاض في الإنتاج الزراعي بنسبة 30%، وفي حال ارتفاعها بمعدل 2-4 درجات، فإن الإنتاجية ستنخفض بمعدل 60%.

كما تبين التوقعات المتعلقة بآثار التغير المُناخي على متوسط تغذية المياه الجوفية على المدى البعيد أن زيادة درجات حرارة السطح، وانخفاض معدلات سقوط الأمطار ستؤدي إلى انخفاض متوسط التغذية من 30 إلى 70% في منطقة ساحل البحر المتوسط الشرقية والجنوبية. وأنه من المتوقع أن تعاني البلدان العربية مع نهاية القرن الواحد والعشرين من انخفاضٍ في الهطول المطري يصل إلى 25%، وزيادة بنسبة 25% في معدلات التبخر. ويقدَّر أنّ ينخفض متوسط إنتاج المحاصيل نتيجة تغير المُناخ بنسبة 20%.

إن خطورة ظاهرة تغير المُناخ في المنطقة العربية، كما في غيرها من مناطق العالم تكمن في أن آثارها المدمرة، لا تقتصر على الوقت الراهن، بل في تواصل فعاليتها مستقبلاً على أكثر من صعيد. لذا يجب العمل على تجنب العديد من آثار تغير المُناخ في البيئة، والموارد الطبيعية، والنظم الاقتصادية والزراعية والاجتماعية القائمة، وذلك بالاستعداد لإدارة مخاطر التغيرات المُناخية، عن طريق اتخاذ إجراءات رصد وتقييم التأثر، والقيام بإجراءات التكيف لمجابهة المخاطر المحتملة، مع الوضع بالحسبان أن السبيل إلى نجاح هذه الإجراءات، يتمثل في دعم القدرة على التكيف، التي تعتمد على عوامل عديدة يأتي في مقدمتها، البنية التحتية للمجتمع، وموارده المادية والمالية والبشرية، والهيكلية الاقتصادية والمؤسسية.

2.3.3. إجراءات التكيف مع آثار تغير المُناخ في قطاع المياه:

لقد بدأت أولى التجمعات والمستوطنات البشرية بما فيها المدن والمجتمعات الزراعية في هذه المنطقة من العالم، وقد تمكّن الناس في هذه المنطقة من التكيف لآلاف السنين مع تحديّات تغيّر المُناخ، والتغلب عليها من خلال مواءمة متطلبات البقاء مع التغيّرات الحاصلة في معدلات الحرارة وهطول الأمطار، واليوم يمكن من جديد مواجهة تحديات تغير المُناخ، لكن من خلال سياساتٍ ووسائل مختلفة.

لقد شهدت السنوات الأخيرة وعياً متزايداً لدى أغلب الحكومات العربية بالتفاعل المعقد القائم بين التكيف مع التغير المُناخي من جهة، وإدارة الموارد المائية، والإنتاج الزراعي، والتنمية المستدامة من جهةٍ أخرى، لذا بادر معظمها إلى إعداد الاستجابات المناسبة لمواجهة هذا التحدي، إلا أن هذه الاستجابات لا زالت بعيدة عن التأثير الفاعل في تحقيق أهدافها. وهنا لا بد من الإشارة الى أن ندرة المياه، ترتبط مع إنتاج الغذاء، وتغير المُناخ بشكلٍ معقد جداً، وأن الأمن المائي والأمن الغذائي العربيين سيبقيان مرهونين لتغير المُناخ وآثاره، ما لم تُتخذ الإجراءات المناسبة، سواء للتخفيف من التغيرات المُناخية، أم للتكيف مع آثاره السالبة، وأن من الإجراءات الأساسية المطلوبة للتكيف مع تغير المُناخ، رفع كفاءة استخدام المياه، ولاسيما في قطاع الري، مع التأكيد هنا على موضوع التكامل في إدارة الموارد المائية السطحية والجوفية، وفي إدارة المياه والتربة.

4.3. حماية الحقوق المائية العربية، وتعزيز دبلوماسية المياه.

1.4.3. المياه المشتركة بين الدول العربية:

يتشارك العديد من الدول العربية بأحواضٍ مائية سطحية أو جوفية، لكن المياه في كثيرٍ منها لا زالت غير خاضعةٍ لأي اتفاقية تنظم حُسن إدارتها، وتحقق شروط استدامتها، بل هي تخضع لاستثماراتٍ تنموية كبيرة في معظم الحالات، مما أدى إلى ازدياد الضغط عليها، وتراجع كمياتها، وتدهور نوعيتها، ولاسيما في الأحواض الجوفية غير المتجددة.

من هنا فالحاجة ماسة لتأسيس آليات تعاونٍ عربي–عربي، تسهل عقد اتفاقيات بينية، يجري بموجبها تقاسم المنافع الممكنة من المياه المشتركة، فضلاً عن تعزيز تبادل البيانات والمعلومات والخبرات بشأنها، وخلق حوافز لتنمية الموارد المائية، في الأحواض الجوفية، التي يفتقر معظمها لتوافر البيانات حوله.

2.4.3. المياه المشتركة مع دولٍ غير عربية:

نظراً لمحدودية الموارد المائية الداخلية المتاحة، وعجزها عن تلبية كامل متطلبات التنمية المتزايدة من المياه في العديد من الدول العربية، فإن أهمية الموارد المائية المشتركة مع دول الجوار تتعاظم عاماً بعد عام.

من هنا تبرز ضرورة العمل العربي الموحد، لمساندة الدول العربية المعنية بالمياه الدولية المشتركة، في خلق قنوات حوارٍ مع دول الجوار، للتعاون على وضع آلياتٍ فاعلة، يمكن من خلالها توفير المعلومات حول المياه المشتركة، واستخداماتها، وتسهيل تبادلها، وصولاً لاتفاقياتٍ بينية نهائية للانتفاع بها، بطريقةٍ منصفةٍ ومعقولة، مع الالتزام بمبدأ الإخطار المسبق، وعدم التسبب بضررٍ ذي شأن.

3.4.3. المياه في الأراضي العربية المحتلة:

تخضع المياه في الأراضي العربية المحتلة في كلٍ من فلسطين والجولان وجنوب لبنان لسيطرة الكيان الإسرائيلي، الذي عمل منذ احتلاله لهذه الأراضي على إخضاع جميع النظم المائية القائمة فيها لسلطته، وتوجيه استخداماتها خدمةً لمشاريعه الاستيطانية، وبذا حرم السكان العرب الأصليين من

حقوقهم المشروعة من مواردهم المائية، التي تضمنها لهم جميع الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة.

لذا فالمطلوب عمل عربي مشترك يعزز الجهود لاستقطاب الدعم الدولي، من أجل استعادة الحقوق المائية المنهوبة في الأراضي العربية المحتلة.

4.4.3. دبلوماسية المياه:

هي واحدة من الدبلوماسيات الجديدة، التي بدأ استخدامها، بهدف حل المشاكل المرتبطة بالموارد المائية المشتركة، والعمل على تعزيز إدارة هذه الموارد، بما يخدم توسيع مجالات التعاون بين الدول المتشاطئة، لتحقيق التكامل الإقليمي، في مجالات التنمية والأمن والاستقرار.

ويمكن لهذه الدبلوماسية، أن تكون فاعلةً، لتحقيق الغرض ذاته في المنطقة العربية، لكن ذلك يتطلب الآتي:

- تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في إدارة الموارد المائية المشتركة.
- تعزيز القدرات البشرية حول قضايا التفاوض، وصياغة الاتفاقيات الدولية.
- تشجيع مختلف وسائل الإعلام على أخذ دورها في الدفاع عن الحقوق المائية العربية، بطريقةٍ مناسبة، مع الإشارة هنا إلى الدور الرئيس لمنظمات المجتمع الأهلي، والمؤسسات الأكاديمية، في ذلك على المستويين الوطني والدولي.
- استقطاب دعم المجتمع الدولي.

5.3. الحماية من الكوارث الناجمة عن المياه في المنطقة العربية.

1.5.3. الحماية من الفيضانات، والجفاف، والأمراض المنقولة بالمياه:

بات تكرار موجات الجفاف واحداً من أهم التحديات الطبيعية، التي تتعرض لها المنطقة العربية، الواقعة أصلاً تحت ضغط ندرة الموارد المائية فيها. حيث تشير التوقعات الى أن هذه الموارد ستتراجع بفعل تزايد الضغط عليها، وتعرضها لآثار تغير المُناخ، بحيث تصبح حصة الفرد منها عام 2050 أقل بأحد عشر ضعفاً من المعدل العالمي.

ورغم شح المياه، وما تتعرض له من ضغوطٍ وموجات جفاف، فإن الفيضانات تشكل بدورها خطراً آخر على سكان المنطقة، والنشاطات التنموية فيها، فقد تضاعفت النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي المعرضة لمخاطر الفيضانات ثلاث مراتٍ بين الفترة 1970-1979، والفترة 2000-2009.

إن موجات الجفاف والفيضانات تتسبب بكثيرٍ من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية، فضلاً عن الخسائر البشرية في بعض الحالات. ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى وجود الكثير من التحديات التي تفاقم من آثار هاتين الظاهرتين، ومن أهم هذه التحديات:

- تغير المُناخ، والمشاكل المرتبطة بالأمنين المائي والغذائي.
- ضعف البنية التحتية المخصصة لمواجهة أخطار الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمياه.
- النمو الحضري، والتوسع العمراني السريع، في المناطق المعرضة للكوارث.
- تدني مستوى السيطرة على المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية.
- قلة التمويل اللازم للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.
- ضعف الاستعداد المنسق والمتواصل للكوارث، وتدني مستوى الوعي بمخاطرها، وعدم مشاركة أصحاب المصلحة في التصدي لها.
- عدم كفاية المرافق الصحية، ومحدودية إمكانية الاستفادة منها، مما يبطئ الجهود الوقائية والعلاجية للأمراض المنقولة بالمياه، أو المرتبطة بها.

ورغم ما قامت به بعض الدول العربية، لمواجهة آثار الجفاف والفيضانات، ببناء منشآت لاستيعاب مياه الفيضانات، أو بتطوير الزراعة المتحملة لظروف الجفاف، أو بوضع سياساتٍ وتشريعاتٍ وبرامج عمل لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، إلا أنه لا زال هناك الكثير لفعله، على المستوى المحلي والوطني والإقليمي.

2.5.3. التنبؤ بالكوارث، والتخطيط للتخفيف من مخاطرها:

إن برامج الاستعداد للتعامل مع مخاطر كلٍ من الجفاف والفيضانات لا زالت غير كافيةٍ في المنطقة العربية، لهذا فالحاجة كبيرة لوجود خطةٍ إقليمية شاملة وفاعلة للتنبؤ بهاتين الظاهرتين، والتخفيف من المخاطر الناجمة عنهما. وهو ما يتطلب الاستثمار في توفير البنية التحتية والبشرية المناسبة، علماً

أن بعض مرافق التنبؤ بهما، والتخطيط لإدارة مخاطرهما قائمة حالياً في بعض الدول العربية، إلا أنها تعاني من عدة مشاكل أهمها:

- محدودية الموارد المادية والمالية اللازمة.
- نقص القدرات البشرية، والمهارات الفنية، والخبرات.
- قلة البيانات والمعلومات حول قابلية التأثر، وعدم توافق المتوافر منها بين المؤسسات والجهات المحلية والوطنية.
- ضعف البنية التحتية للاتصالات على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- عدم وجود إطار سليم وشامل، للقيام بعملية الرصد والتقييم، وضعف التنسيق على المستويات كافةً (الإقليمي–الوطنية، والوطنية–الوطنية).
- ضعف الهيكل المؤسسي تجاه الاستجابة لحالات الطوارئ، والتأهب لها.
- تدني مستوى أداء المؤسسات، لإنفاذ السياسات والتشريعات، والقوانين واللوائح ذات الصلة.
- المركزية في عملية اتخاذ القرار، وعدم المشاركة المحلية فيها، إضافةً لضعف الشفافية والمساءلة على جميع المستويات.

لقد عمل عددٌ من الدول العربية على بذل جهودٍ مقدرة لتهيئة الظروف المناسبة لتطبيق إدارة صحيحة، تحد من المخاطر الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمياه، إلا أنها لا زالت بحاجةٍ لكثيرٍ من الدعم والتنسيق، لتعزيزها على المستويات الوطنية، وللانتقال بها إلى المستوى العربي الشامل، بحيث ترفع من قدرة المنطقة العربية على تحقيق تنمية مستقرة، بعيداً عن المخاطر والتحديات.

6.3. المياه، والاستدامة البيئية.

1.6.3. المياه والبيئة:

تحتاج المنطقة العربية كغيرها من المناطق الأخرى في العالم إلى تنمية مواردها المائية، وإدارتها بطريقة مستدامة، لكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التعرف على البيئة، ليس كمصدرٍ لهذه الموارد وحسب، بل كمستخدمٍ شرعي لها. لكن هذا الموضوع لم يوضع سابقاً بالحسبان كما يجب. لذا لا بد من وضع سياساتٍ وخطط عمل متكاملة جديدة، لتبني هذا النهج في إدارة الموارد المائية العربية، لكن ذلك غير ممكن حالياً، بسبب ما تعانيه المنطقة عموماً في هذا المجال، من نقصٍ في البيانات، وقلةٍ بالموارد المالية والبشرية، وضعفٍ في البنية التحتية اللازمة. مع الإشارة هنا إلى أنه في المناطق

المحدودة التي تتوافر فيها الموارد البشرية والبيانات أدى التنافس بين القطاعات إلى الابتعاد عن تطبيق النهج المستدام في إدارة الموارد المائية، بحيث جرى استخدام هذه الموارد في مجالاتٍ تنموية غير قصيرة المدى، بحيث أسفرت عن نتائج ظهرت للعيان بسرعة، دون الأخذ بشرط الاستدامة.

تواجه المنطقة العربية عدداً من التحديات، التي تحول بين المحافظة على التكامل بين عناصر البيئة، عند تنمية الموارد المائية فيها، وفيما يلي بعض هذه التحديات:

- إن المتطلبات المائية اللازمة للنظم البيئية لا زالت غير واضحة في المنطقة العربية، فلم يجرِ تقديرها حتى الآن بالشكل المطلوب. كما أن القدرات البشرية والبنية التحتية اللازمة لذلك تعاني من القلة والضعف. ونتيجة ذلك تقتصر النظرة للماء على اعتباره مورداً مادياً وحسب، دون الوضع بالحسبان الجوانب الأخرى الهامة لهذا المورد.
- سيادة النظرة التقليدية للموارد المائية بتصنيفها إلى موارد سطحية، وأخرى جوفية، بدل النظر اليها، وإداراتها في إطار وحدة هيدرولوجيةٍ متكاملة.
- قصور السياسات والتشريعات المائية القائمة على اعتبار البيئة مستخدماً شرعياً للمياه.
- محدودية المعلومات المتوافرة حول القيمة الاقتصادية للبيئة.

2.6.3. إدارة نوعية المياه:

بالمقارنة مع بعض مناطق العالم، لا زالت الموارد المائية في المنطقة العربية تتمتع نسبياً بنوعيةٍ جيدة. لكن مؤشرات عديدة تدل على أن هناك مشاكل خطيرة آخذة بالظهور، وذلك بسبب التهديدات التي يشكلها التزايد السكاني السريع، والنشاطات التنموية المختلفة للموارد المائية، سواء السطحية منها، أم الجوفية. وقد بات تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين في العديد من أجزاء المنطقة العربية، يمثل تهديداً مباشراً لجودة المياه، وسلامة البيئة، وصحة الانسان.

إن مسألة مراقبة جودة المياه، والتحكم بها أصبحت حاجةً ملحةً في المنطقة العربية بكاملها، لكن حلها يواجه الكثير من المعيقات، ولاسيما:

- الوضع الاقتصادي الضعيف في أكثر من دولةٍ عربية.
- عدم كفاية القدرات البشرية والمالية، وضعف البنية التحتية، اللازمة لإدارة جودة الموارد المائية.
- عدم وجود مبادئ توجيهية مشتركة متفقٌ عليها، بشأن مواصفات المياه المناسبة للنظم البيئية السائدة في الدول العربية.
- ضعف الإدارة المتكاملة للأحواض المائية، لجهة إدارة جودة المياه.

- عدم كفاية متطلبات رصد تلوث الموارد المائية، ولاسيما الجوفية منها.
- محدودية الوعي العام بمسألة التلوث في المناطق الحضرية، وشبه الحضرية.
- ضعف مراقبة انتشار التلوث، وغياب المساءلة بشأنه.
- قلة الاهتمام بالتلوث نقطي المصدر، مثل الحفر الفنية، والمقابر، وحظائر الماشية، ومكبات القمامة.
- التطبيق المحدود للقوانين واللوائح الناظمة لمسألة التلوث.
- التحضر السريع، وعدم قدرة الجهات المعنية، على زيادة خدمات الصرف الصحي المطلوبة لذلك.

7.3. التنفيذ والمتابعة والتقييم.

1.7.3. أولويات تنفيذ الاستراتيجية:

من خلال التنسيق بين الاستراتيجيات المائية المعتمدة في الدول العربية، وهذه الاستراتيجية، سيجري في الخطة التنفيذية تحديد المشاريع، التي ستُنفذ وفق أولويات، يمكن أن تُوجه إلى المجالات الرئيسية الآتية:

- تأسيس آليات داعمة لتطوير البنى التحتية الاستراتيجية، من أجل تنمية إقليمية متكاملة، تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الحد من الفقر، وتوفير الإمداد بمياه الشرب، وتقديم خدمات الصرف الصحي.
- الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وحوكمتها، بما في ذلك رفع كفاءة استخدامات المياه، وتعزيز دور البحث العلمي، ونقل التقانات الحديثة وتوطينها، وزيادة فرص التمويل والاستثمار.
- بناء، وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية، اللازمة لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية، والعمل على تحسين مستوى الوعي الفردي والمجتمعي بقضايا المياه والبيئة، وتفعيل مشاركة أصحاب المصلحة، ولاسيما النساء منهم، باتخاذ القرارات ذات الصلة.
- حماية الحقوق العربية بالمياه في الأراضي المحتلة، والمياه المشتركة مع دول الجوار، والعمل على تعزيز التعاون، بين الدول العربية، لإدارة الموارد المائية المشتركة فيما بينها.

يبين الشكل (1) الإطار المفهومي للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2020-2030)، ويبدو واضحاً منه، أن الإدارة المتكاملة للموارد المائية وحوكمتها هي المقاربة الأساسية، التي تربط بين هدف وغايات الاستراتيجية من جهة، والأدوات المطلوبة لتحقيقها من جهةٍ أخرى.

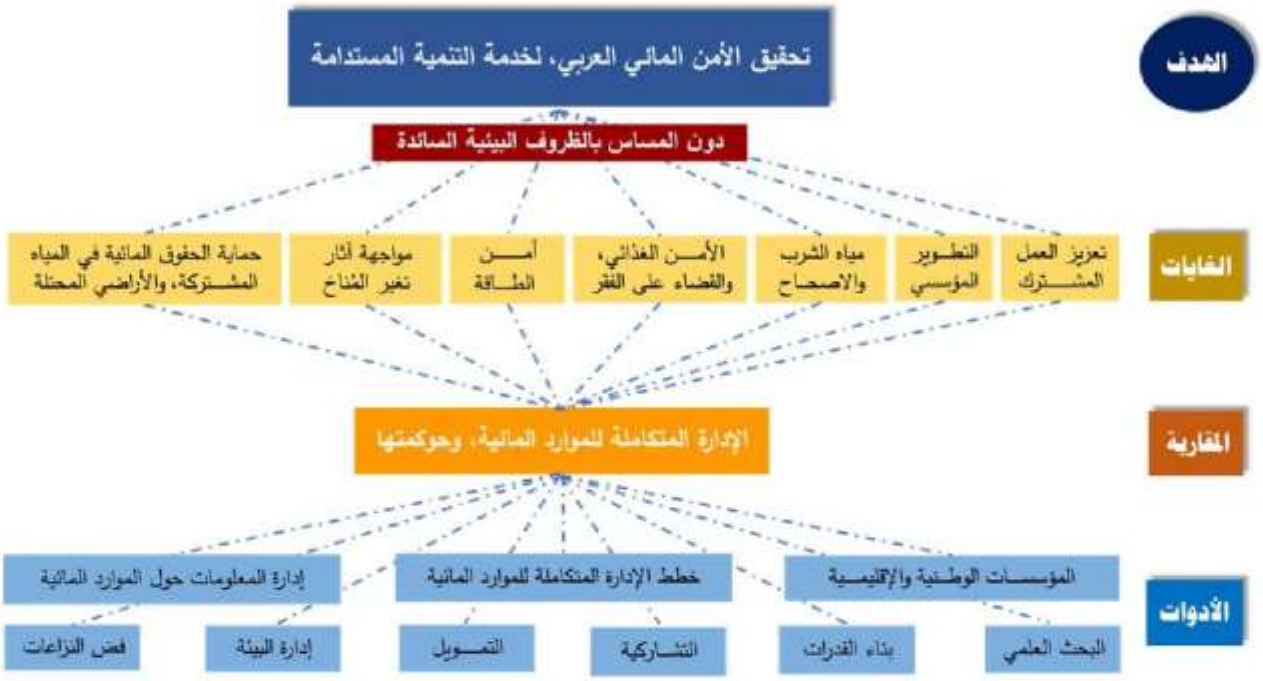

الشكل (1). الإطار المفهومي للاستراتيجية.

2.7.3. الخطة التنفيذية للاستراتيجية:

تمثل الخطة التنفيذية، وثيقة عملية تركز على إنجاز الإستراتيجية، بطرح عددٍ من المشاريع القابلة للتنفيذ، وفق سلم أولويات محدد، يضع بالحسبان خلق ظروف مناسبة لتنمية عربية اقتصادية واجتماعية مستدامة، على المديين القريب والمتوسط، وبحيث تُراجع وتُقيم المشاريع المنفذة، كما جرى في المرحلة الأولى من الاستراتيجية كل خمس سنوات لتصويب، وتجويد العمل المنجز.

3.7.3. التكامل بين الاستراتيجية، والاستراتيجيات العربية ذات الصلة:

يتوافر على المستوى العربي العديد من الاستراتيجيات والسياسات المائية المعتمدة من الجهات الوطنية، ولا شك أن التنسيق بين هذه الاستراتيجيات والسياسات، والاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة

العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2020-2030)، سيساهم في توحيد الجهود، وتجنب الازدواجية، وزيادة فرص تحقيق الأهداف التنموية المنشودة لكلٍ منها، بهدف تحقيق تكامل عربي، يرتكز على مبدأ التمايز النسبي بين الدول العربية، لجهة توافر الموارد الطبيعية، والامكانات المالية والبشرية.

4.7.3. الحاجة للمتابعة والتقييم:

من المسلم به أن المتابعة والتقييم يمثلان عنصرين رئيسيين من العناصر، التي تقوم عليهما الإدارة الناجحة للاستراتيجيات، وبرامج العمل الطموحة. من هنا لا بد منهما، ليكون تنفيذ الاستراتيجية العربية للأمن المائي فعالاً ومفيداً، سيما وأن المسألة المائية في المنطقة العربية ذات طبيعة معقدة، لجهة تنوع القضايا المرتبطة بها، وتعدد أصحاب المصلحة فيها.

تساعد نظم المتابعة والتقييم أثناء تنفيذ الإستراتيجية على تحديد مدى التقدم في التنفيذ بشكلٍ دوري، فضلاً عن التحقق من معدلات التنفيذ، ومدى تحقيق الأهداف المرحلية، وفرص تحقيق الأهداف النهائية، والمعوقات التي قد تعيق التنفيذ، وتقلل من معدلات التنفيذ، إضافةً لمقترحات التغلب على هذه المعوقات. من جهةٍ أخرى تساعد البيانات والمعلومات، التي يوفرها نظام المتابعة والتقييم حول التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، على بناء الثقة والشفافية، وتوفير شروط المساءلة، كما يساعد كافة المعنيين وأصحاب المصلحة، على الوصول لرؤية مشتركة حول القضايا المطروحة.

5.7.3. ماهية المتابعة والتقييم:

المتابعة هي عملية قياس منتظم ومتواصل لمؤشرات التقدم والأداء الرئيسية، بحيث تبقى الاستراتيجية، وما يرتبط بها، من برامج وخطط ومشاريع على المستوى المطلوب، من الفاعلية والتأثير. أما التقييم، فهو تقدير مفصل لحالة انجاز الاستراتيجية، والبرامج والخطط والمشاريع المرتبطة بها، من أجل تحديد جوانب أو تأثيرات محددة في عملية الإنجاز. وبينما تركز المتابعة على عملية التنفيذ، فإن عملية التقييم تركز على نتائج التنفيذ، وتحديد ما إذا كانت الأهداف المنشودة للاستراتيجية قد تحققت. والهدف الأساسي للمتابعة والتقييم هو المساعدة على التوثيق والفهم والتعلم وتحسين الأداء، من خلال الاستفادة من الخبرات المتراكمة، وتقييم المخرجات، والنتائج، وآثار الأنشطة المختلفة.

وهنا يجب التفريق بين المتابعة والتقييم في مرحلة صياغة الإستراتيجية وخطتها التنفيذية، والمتابعة والتقييم في مرحلة انجازهما. فأثناء صياغة الإستراتيجية وخطتها التنفيذية، يجب الاتفاق مع جميع الجهات المعنية المشاركة في الصياغة، تحت إشراف الجهة المسؤولة، وجهة التنسيق على خطوات وضع الإستراتيجية، والخطة التنفيذية، والإطار الزمنى لوضعها، والاتفاق على المؤشرات المساعدة على التأكد بشكلٍ دوري من أن وضع الإستراتيجية وخطتها التنفيذية، يسيران طبقاً لبرنامج العمل المتفق عليه، وهو ما يساعد في تحديد المعوقات، التي تواجه تنفيذ هذا البرنامج، والعمل على تذليلها في الوقت المناسب. وغالبا ما يصاغ ذلك على شكل مخطط منطقي.

أما فيما يتعلق بنظام المتابعة والتقييم خلال تنفيذ الإستراتيجية وخطتها التنفيذية، فإن ما يتم بخصوصه أثناء مرحلة الصياغة هو الاتفاق مع كافة الجهات المعنية على الإطار العام لنظام المتابعة والتقييم، وعلى المؤشرات التي ستتم من خلالها عملية المتابعة والتقييم على المستويات المختلفة. ويبقى نجاح هذا النظام أثناء التنفيذ رهناً بمدى التزام الجهات المعنية المسؤولة عن جمع ونشر البيانات بالمشاركة بفعالية في هذا النظام، مع تغذيته بشكلٍ دوري، ومنتظم بقيم المؤشرات المتفق عليها، بما يساعد على إعداد التقارير الدورية لمتخذي القرار، حول التقدم في التنفيذ، وتحديد معوقات التنفيذ (إن وجدت)، للعمل على مواجهتها.

يشمل نظام المتابعة والتقييم الأمور الآتية:

- متابعة عملية التنفيذ، للتأكد من أن الإجراءات الواردة بالإستراتيجية اتُخذت، وأن الموارد اللازمة لها وُفرت، وجرى استخدامها بكفاءة.
- متابعة المخرجات الناتجة عن تنفيذ هذه الإجراءات.
- تقييم التقدم الحاصل في تحقيق أهداف الإستراتيجية، بناءً على مجموعة من المؤشرات.
- استخدام البيانات والمعلومات، التي يتم جمعها في تطوير وتحديث الإستراتيجية، خلال مراحل التخطيط اللاحقة.

وتُعد مرحلة تحديد المؤشرات من أصعب المراحل في وضع نظام المتابعة والتقييم، وذلك لصعوبة الاتفاق عليها بين جميع الجهات المعنية من جهة، ولأهميتها كمكونٍ أساسي في بناء النظام من جهة أخرى، ولاسيما ما يتعلق بكونها أيضاً جزءاً من التقييم الذي يجري عند بدء عملية صياغة الإستراتيجية،

أو خطتها التنفيذية، ويوثق الحالة المرجعية التي يتم المقارنة بها، لمتابعة وتقييم التقدم المحرز أثناء التنفيذ.

6.7.3. مؤشرات المتابعة والتقييم:

تساعد المؤشرات في الإجابة عن عددٍ من الأسئلة الأساسية في مختلف مراحل وضع وتنفيذ الاستراتيجية، مثل:

- أين نحن الآن؟
- أين نريد أن نكون؟
- هل نحن على المسار الصحيح، الموصل للهدف المنشود؟
- هل وصلنا فعلاً، حيث نريد أن نكون؟
- عند اختيار المؤشرات يجب التأكد من أنها تحقق عدداً من المعايير، التي تسمح باستخدامها بشكلٍ جيد في نظام المتابعة والتقييم. ويُذكر أنه يوجد العديد من الخصائص للمؤشرات الجيدة، وقد اتُفق على خمسٍ منها (الشكل 2)، وهي أن تكون محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، وذات صلة واضحة، ولها إطار زمني محدد.

الشكل (2). الخصائص الأساسية للمؤشرات الجيدة.

يمكن بشكل عام وضع مستويات مؤشرات المتابعة والتقييم مرتبة تصاعدياً وفق الآتي:

- مؤشرات المدخلات.
- مؤشرات العمليات.
- مؤشرات المخرجات.
- مؤشرات النتائج.
- مؤشرات الأثر.

وتبقى مرحلة صياغة المؤشرات المستخدمة لقياس معدل التقدم في تنفيذ الإجراءات، وقياس المخرجات والأثر المتوقع من تنفيذ تلك الإجراءات، والاتفاق عليها مع الجهات المعنية، أحد أصعب المراحل في وضع نظام المتابعة والتقييم.

7.7.3. المبادئ الأساسية، لإعداد نظام متابعة وتقييم للاستراتيجية:

- لا ينبغي النظر لعملية المتابعة والتقييم على أنها إجراء عقابي، بل كأداةٍ فاعلة تدعم الإدارة، لجهة تحقيق الأهداف المنشودة للاستراتيجية.
- استخدام المتابعة والتقييم كقاعدةٍ لإنجاز برامج، ومشاريع على أساس النتائج المستخلصة (resulted-based)، وذلك في بيئة إقليمية شديدة التعقيد.
- أن تستند عملية المتابعة والتقييم على عمليات، يمكن التحكم بها، وعلى مؤشرات قابلة للقياس، ويمكن التحقق منها. من جهةٍ أخرى يجب أن تستند أنظمة المتابعة والتقييم، والتقانات المستخدمة فيها على البساطة، والموارد المتاحة للقيام بعملية المتابعة.
- يجب أن يتمتع نظام المتابعة والتقييم بإمكانية الإبلاغ والتدخل، حيثما يكون ذلك ضرورياً. إن العمل بناءً على ذلك يتجاوز وظيفة النظام بحد ذاته، ليتناول الجهة المسؤولة عن الاجراء المطلوب، ومدى قدرتها على العمل وفق النتائج، التي تقدمها عملية المتابعة.
- أن تساهم قدرة نظام المتابعة والتقييم في تطوير مؤسسات قطاع المياه، وفي أن تكون ذات فاعلية مستدامة. ومن بين هذه المؤسسات، مؤسسات مجاري المياه المشتركة، وشراكات المياه الوطنية والإقليمية، وإدارات المياه الوطنية.

- يجب أن تكون نظم المتابعة والتقييم، وتنفيذها جزءاً من جميع الاتفاقات والعقود، المبرمة لتنفيذ مشروعٍ معين، أو عدة مشاريع، شريطة عدم تعارضها مع مصالح، واحتياجات الشركاء المتعاونين، أو الدول المشمولة بالاستراتيجية.

سيجري تنفيذ الاستراتيجية العربية للأمن المائي من خلال برامج ومشاريع، توضع في خطتها التنفيذية، مع التركيز هنا على سؤالين مهمين، وهما من الذي سيقوم بعملية المتابعة والتقييم؟ ومتى؟ لذلك فإن المتابعة ستقيس المستوى الذي سيؤثر فيها، ويوجه الإصدارات المستقبلية لكلٍ من الاستراتيجية، والخطة التنفيذية.

إن نظام متابعة وتقييم الاستراتيجية يجب أن يسترشد بمبادئ يُتفق عليها، وتُطور بالتشاور مع أصحاب المصلحة. وبمساعدة هذه المبادئ تقوم الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بالتعاون مع الدول العربية بوضع، وتنفيذ نظام المتابعة والتقييم المناسب، فضلاً عن الجهات التنفيذية المسؤولة عن مكونات برامج الخطة التنفيذية لاستراتيجية، والمشاريع المرتبطة بها.

وفي سياق نظم المياه الإقليمية، يجب أن تُضمن عملية المتابعة والتقييم على ثلاثة مستويات، وهي:

- تحقيق الأهداف الاستراتيجية، والمؤشرات ذات الصلة بالبيانات الصادرة عن المجلس الوزاري العربي للمياه، وبأهداف الاستراتيجية العربية للأمن المائي، وأهداف الخطة العالمية للتنمية المستدامة (2016 – 2030)، وأهداف المبادرات الإقليمية.
- تنفيذ الاستراتيجية عبر مؤشرات في الخطة التنفيذية للاستراتيجية، ودرجة تلبيتها لمتطلبات الاستراتيجية.
- تنفيذ المشاريع، من حيث تحقيق المخرجات، وإنجاز النشاطات، وتوفير الموارد المطلوبة.

تمثل الاستراتيجية العربية للأمن المائي بياناً عاماً لرغبة/ حرص الدول العربية على توفير أمنها المائي. ويجري تنفيذها، عبر خطة عمل (Action Plan)، تتضمن تفاصيل المتابعة والتقييم، لتنفيذ الاستراتيجية.

تقع المسؤولية الأساسية لتنفيذ وتطوير برامج متابعة وتقييم الاستراتيجية، إضافةً لتوفير إمكانية التمويل على عاتق المجلس الوزاري العربي للمياه، ويمكنه للقيام بذلك التعاون مع الدول العربية، والمؤسسات

الإقليمية والدولية ذات الصلة. وهنا لا بد من وجود جهة فنية تعمل تحت إشرافه، وتنسق بينه وبين هذه الجهات، بهدف وضع الخطة التنفيذية للاستراتيجية في مرحلتها الثانية، واقتراح المشاريع ذات الأولوية في التنفيذ، ومتابعة العمل فيها، وفق أسس المتابعة والتقييم المرسومة. ونظراً للخبرة البحثية والفنية والتنظيمية، التي يتمتع بها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحة – أكساد منذ ما يقارب الخمسين سنة، فإنه يمكن أن يكون هذه الجهة الفنية، كما جرى في المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية، على أن يتولى المجلس الوزاري العربي للمياه، إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشاريع، المرتبطة بالحقوق المائية العربية.

الفصل الرابع– الإطار الزمني للاستراتيجية

حُدد الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية بعشرة أعوام (2020–2030)، وهي تمثل وثيقة مرنة، تخضع للمراجعة والتحديث، كل خمسة أعوام.

الفصل الخامس– النتائج المتوقعة

1. توفير المعلومات المائية عن الموارد المائية في الدول العربية، وإتاحتها للجهات المهتمة، بما فيها الموارد المائية المشتركة، والمياه الواقعة تحت الاحتلال.
2. تحقيق التنمية المستدامة، في ظل الموارد المائية المتاحة، وتغيرات المُناخ الحالية والمتوقعة، ولاسيما القضاء على الجوع والفقر، وتوفير مياه الشرب، وخدمات الصرف الصحي، مع تعزيز دور المرأة في ذلك.
3. تعزيز تطبيق مبادئ إدارة الموارد المائية، وحوكمتها، وتحسين مستوى الوعي العام حولها.
4. بناء القدرات المؤسسية والبشرية، في مجال تقدير الموارد المائية، وتنميتها، وإدارتها، والدفاع عن الحقوق في المشترك منها، أو الواقع تحت الاحتلال.
5. زياد حجم التمويل والاستثمار في قطاع المياه، وبناء قاعدة عربية صناعية وتكنولوجية متقدمة، في هذا المجال.
6. تعزيز مجالات التعاون العربي– العربي في مجالات المياه، متضمنة إدارة الموارد المائية المشتركة.

الاستراتيجية العربية
للشباب والسلام والأمن
2028-2023

المحتويات

شكر وتقدير .....

الملخص التنفيذي .....

1- مقدمة.....

1-1 أجندة الشباب والسلام والأمن .....

1-2 الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية.....

1-3 المنهجية .....

2- تحليل السياق: الشباب في المنطقة العربية .....

السياق العام .....

وجهات نظر الشباب حول السلام والأمن .....

المشاركة السياسية المدنية.....

الأمن الاقتصادي.....

التعليم والإدماج الرقمي .....

المساواة بين الجنسين.....

تنقل الشباب .....

المناخ والأمن.....

3- المصطلحات الأساسية والمبادئ التوجيهية.....

3-1 تعريف الشباب.....

3-2 تعريف السلام والأمن.....

3-3 تعريف المشاركة الهادفة للشباب والقيادة الشبابية.....

3-4 المبدأ التوجيهي: مراعاة المساواة بين الجنسين.....

3-5 المبدأ التوجيهي: عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب .....

3-6 المبدأ التوجيهي: عدم الإضرار بالشباب ومراعاة ظروف النزاع.....

4- محاور الاستراتيجية وأهدافها.....

أولاً محور: المشاركة.....

ثانياً محور : الحماية.....
ثالثاً محور : الوقاية وتعزيز ثقافة السلام .....
رابعاً محور : الشراكات .....
خامساً محور : فك الارتباط وإعادة الإدماج.....
5- آليات تنفيذ الاستراتيجية .....
5-1 الإنجازات الحالية الداعمة لأجندة الشباب والسلام والأمن .....
5-2 تنفيذ الدول العربية للاستراتيجية .....
5-3 تنفيذ الاستراتيجية العربية على المستوى الإقليمي.....
الخلاصة .....
الملحق: المنهجية التشاركية في إعداد الاستراتيجية.....

شكر وتقدير،

إن الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن هذه جاءت نتيجة تعاون مثمر بين جامعة الدول العربية وشركائها، حيث استفادت الاستراتيجية من الرؤى والتوجيهات من العديد من الشركاء والأفراد الذين نعرب لهم عن تقديرنا العميق.

نتوجه بخالص الشكر والتقدير لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب بأجهزته وأعضاءه، وشكر خاص لكل من:

- صاحب السمو الملكي الأمير/ عبد العزيز بن تركي الفيصل آل سعود، وزير الرياضة بالمملكة العربية السعودية ورئيس الدورة (46) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب
- معالي الدكتور/ أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية، رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب
- معالي السيد/ محمد سلامة فارس النابلسي، وزير الشباب بالمملكة الأردنية الهاشمية، رئيس اللجنة الشبابية، ورئيس لجنة الخبراء المكلفة بمراجعة النسخة النهائية من الاستراتيجية
- السيدة/ سوزانا دكاش، الخبيرة التي قامت بصياغة وإعداد الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن

وفريق عمل جامعة الدول العربية الذي قام بالإشراف على إعداد الاستراتيجية بتوجيه من معالي الأمين العام السيد/ أحمد أبو الغيط،

- معالي السفيرة الدكتورة/ هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية ورئيس لجنة إعداد الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن.
- السيد/ فيصل غسال، وزير مفوض، مدير إدارة الشباب والرياضة بالأمانة العامة
- السيدة / شعاع الدسوقي، وزير مفوض، مدير إدارة السياسات السكانية بالأمانة العامة
- السيدة / لينا عزيز شنيب، سكرتير أول، عضو إدارة الشباب والرياضة بالأمانة العامة
- الآنسة/ ياسمين إبراهيم، عضو إدارة السياسات السكانية بالأمانة العامة

ولم يكن تطوير هذه الاستراتيجية العربية ممكناً لولا دعم مكتب الأمم المتحدة للإتصال لدى جامعة الدول العربية، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمم المتحدة، وأكاديمية فولك برنادوت، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة إلى الممثلين عن الشباب، والذين وفروا الخبرة الفنية والمعرفة المتعمقة لهذا المسعى من خلال مجموعة الدعم الفني.

كما استفادت هذه الاستراتيجية العربية من استشارة وتوجيه ممثلي وزارات الشباب والرياضة من الشباب عبر مختلف الدول العربية والذين نعرب لهم عن امتناننا العميق.

الملخص التنفيذي

اعترافاً بأهمية العمل العربي المشترك من أجل دعم السلام والأمن في دول المنطقة وتعزيز أدوار الشباب ومساهماتهم في مجتمعاتهم، اعتمد مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب في دورته الخامسة والأربعين المنعقدة في 26 مايو 2022، القرار رقم 1010، الذي مهد الطريق لتطوير الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن للأعوام 2023 –2028. وقد بنيت هذه الاستراتيجية بهدف أن تكون أداة وخارطة طريق لتنفيذ أجندة الشباب السلام والأمن وقرارات مجلس الأمن (2250، 2419، 2535) في المنطقة العربية وتعزيز التعاون على المستوى الإقليمي لدعم جهود البلدان العربية، من خلال رؤية تعزز من دور الشباب العربي في المشاركة الفاعلة، والمساهمة الإيجابية في قضايا التنمية، السلام، والأمن، وتوجه الشباب في الوطن العربي لبناء وإيجاد مجتمعات عربية أمنة تنعم بالسلام والأمن والاستقرار والازدهار من خلال مشاركة فاعلة للشباب في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال تعزيز دورهم في عمليات صنع القرار، وزيادة مشاركتهم السياسية والمدنية، وتحقيق الأمن الاقتصادي، وضمان الحق في التعليم والإدماج الرقمي، وتعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين، وضمان حرية التنقل، ومعالجة قضايا الأمن المناخي، من خلال الأخذ بقيم ومبادئ القيادة الشبابية الفاعلة، وشمول جميع الشباب، العدالة وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين. وقد شملت الاستراتيجية. وقد تضمنت الاستراتيجية (5) خمسة فصول، الفصل الأول، مقدمة حول أجندة الشباب السلام والأمن والرؤية والرسالة والمنهجية في إعداد الاستراتيجية العربية للشباب السلام والأمن، الفصل الثاني، تحليل سياق يراعي الشباب ويسلط الضوء على القضايا التي تؤثر على سلام وأمن الشباب العربي، الفصل الثالث، المفاهيم الأساسية والمبادئ التوجيهية التي يجب أخذها في جميع مراحل تنفيذ الاستراتيجية، الفصل الرابع، أولويات وأهداف الاستراتيجية التي ترتبط بالمحاور الخمسة للقرار 2250، المشاركة، الحماية، الوقاية، الشراكات، وإعادة الإدماج، الفصل الخامس والأخير، نهج التنفيذ الذي يحدد الخطوات القادمة على المستويين الوطني والإقليمي، ووضع الخطط، وعرض إنجازات المنطقة العربية حول أجندة الشباب السلام والأمن.

1- مقدمة

1-1 أجندة الشباب والسلام والأمن

يعد الشباب عنصر أساسي في بناء السلام واستدامته. منذ اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 (UNSCR 2250)[1] بالإجماع حول الشباب والسلام والأمن في 9 ديسمبر 2015، والقرارين اللاحقين 2419 (2019) و2535 (2020)، ازداد الاعتراف بدور الشباب، على الصعيدين العالمي والعربي، كقوة إيجابية ومتكاملة لبناء مجتمعات سلمية ومستدامة ومزدهرة. ويمثل هذا القرار، الملزم بطبيعته[2]، تحولًا جوهريًا في فهم الدور الايجابي الذي يلعبه الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها والحفاظ على السلام والأمن، ويدعو إلى المشاركة الهادفة للشباب على مختلف مستويات صنع القرار.

وقد لعبت المنطقة العربية، التي تشهد حاليًا أكبر عدد من الشباب، دورًا حاسمًا في دعم قرار مجلس الأمن رقم 2250، وفي أغسطس 2015، خلال "المنتدى العالمي للشباب والسلام والأمن"[3] الذي عُقد في عمان بالأردن حيث حشد الشباب أنفسهم للمطالبة بمقعد على طاولة جهود السلام والأمن. ويسر جلسات المنتدى أحمد الهنداوي من الأردن، وهو أول مبعوث للأمين العام للأمم المتحدة للشباب، وتوج المنتدى باعتماد "إعلان عمان للشباب"[4]، الذي دعا إلى إقامة مزيد من الشراكات مع الشباب بشأن معالجة قضايا السلام والأمن ومكافحة العنف وبناء السلام والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب وكان ذلك بمثابة نقطة تحول في الاعتراف بدور الشباب في بناء السلام من خلال محادثة بين الأجيال ومقاربة متعددة المستويات حددت أجندة دولية جديدة عُرفت بأجندة الشباب والسلام والأمن.

ولقد لقي القرار رقم 2250، الذي قدمته المملكة الأردنية الهاشمية بمبادرة من ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، خلال ترأس المملكة لمجلس الامن كعضو غير دائم، اهتمامًا بالغًا من الحكومات والجهات الفاعلة الوطنية والدولية وصانعي السلام الشباب والجهات المدنية الفاعلة على حد سواء. إذ أنه يدعم سردية جديدة حول الشباب، ويوفر الاعتراف والشرعية لمساهماتهم، ويسلط الضوء على أولويات الشباب واحتياجاتهم، ويعزز تمثيل الشباب ومشاركتهم، ويدعم الشراكات معهم، ويكفل نهج قائم على الأدلة والمساءلة. يحدد قرار مجلس الأمن رقم 2250 خمسة ركائز للعمل وهي: المشاركة، والوقاية، والحماية، والشراكات، وفك الارتباط وإعادة الإدماج، ويدعو إلى تبني آليات تعالج الأسباب الكامنة وراء النزاعات وانعدام الأمن، ويتيح فرص للمشاركة الهادفة للشباب في عمليات بناء السلام والأمن والحفاظ عليهما.

---

[1] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2015): القرار رقم 2250

[2] عنوان قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو "صون السلم والأمن الدوليين" – وهو إشارة إلى المادة 39 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – قرارات مجلس الأمن المنصوص عليها في الفصل السابع ملزمة.

[3] عُقد المنتدى العالمي للشباب والسلام والأمن في عمان في الفترة من 21-22 أغسطس 2014، واستضافته المملكة الأردنية الهاشمية، وشارك في تنظيمه كيانات تابعة للأمم المتحدة (مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، ومكتب دعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، وشركاء المجتمع المدني (البحث عن أرضية مشتركة والشبكة المتحدة لبناة السلام الشباب).

[4] المنتدى العالمي للشباب والسلام والأمن (2015): إعلان عمان للشباب.

منذ عام 2015، نما الزخم حول الشباب والسلام والأمن، وتم اعتماد قرارين لاحقين، هما: قرار مجلس الأمن رقم 2419 (في عام 2018) وقرار مجلس الأمن رقم 2535 (في عام 2020)[5] . حيث يدعو القرار رقم 2419 إلى الإدماج الهادف للشباب في بناء السلام على جميع المستويات، ويدعو القرار رقم 2535 إلى إضفاء الطابع المؤسسي على القرارات، ويشجع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات منها "رسم خرائط الطريق المحلية والوطنية والإقليمية المكرسة للشباب والسلام والأمن"، بما في ذلك طلب تعزيز القدرات التقنية حول الشباب والسلام والأمن للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وتوفير المساحات الآمنة لمشاركة الشباب الهادفة.

في العام 2019، اشتركت حكومات فنلندا وقطر وكولومبيا في استضافة الندوة الدولية الأولى حول مشاركة الشباب في عمليات السلام[6]، أعقبها مؤخرًا انعقاد مؤتمر افتراضي عالمي رفيع المستوى حول عمليات السلام الشاملة للشباب في عام 2022[7]، الذي أسفر عن إطلاق بيان مشترك رفيع المستوى[8] من قبل ممثلي حكومات قطر وكولومبيا وفنلندا، والذي سلط الضوء على دعمهم المتواصل لأجندة الشباب والسلام والأمن وشجع الدول الأعضاء على المضي قدمًا في تفعيله على المستوى القطري، فضلًا عن ذلك، تم إطلاق خطة عمل استراتيجية مدتها 5 سنوات لعمليات السلام الشاملة للشباب[9]، بالإضافة إلى طرح دليل استرشادي للمسؤولين الحكوميين بشأن تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن[10].

لقد زاد الزخم حول أجندة الشباب والسلام والأمن بالتزامن مع زيادة تركيز هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات. وتستهدف أجندة الأمم المتحدة للحفاظ على السلام[11] منع نشوب النزاعات أو تصعيدها أو تكرارها ومعالجة الأسباب الجذرية وإنهاء الأعمال العدائية وضمان المصالحة الوطنية والمضي قدمًا نحو التعافي وإعادة الإعمار والتنمية. وجدير بالذكر، أن أجندة الحفاظ على السلام تعيد التأكيد على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها، وتعلن عن الشباب باعتبارهم فاعلًا رئيسيًا لاستدامة جهود بناء سلام شامل ومستدام وشمولية هذه الجهود وانجاحها.

تشكل القرارات الثلاثة (2250 و2419 و2535) معًا أساسًا لأجندة الشباب والسلام والأمن، مما يسلط الضوء على الارتباط الوثيق بين السلام والأمن والدور الموسع للشباب في التنمية المستدامة. وفي الواقع، يعد الإدماج الهادف للشابات والشباب أمرًا أساسيًا لالتزام خطة عام 2030[12] بمبدأ "عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب"، وتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في تعزيز المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة.

---

[5] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2018) :القرار 2419؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2020) :القرار 2535.

[6] مكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشباب :الندوة الدولية الأولى حول مشاركة الشباب في عمليات السلام.

[7] مكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشباب :قادة العالم يجددون التزامهم بأجندة الشباب والسلام والأمن.

[8] بيان مشترك- حكومات دولة قطر وكولومبيا وفنلندا.

[9] الائتلاف العالمي للشباب والسلام والأمن (2022) :تفعيل خطة العمل الاستراتيجية الخمسية لعمليات السلام الشاملة للشباب.

[10] الائتلاف العالمي للشباب والسلام والأمن (2022) :تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن على المستوى القطري: دليل استرشادي للمسؤولين الحكوميين.

[11] الجمعية العامة للأمم المتحدة (2016) :استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام؛ والقرار رقم 2282 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2016).

[12] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة :تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017) : حقائق سريعة: الشباب كشركاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

2-1 الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية

من هذا المنطلق، واعترافًا بأهمية العمل العربي المشترك من أجل دعم السلام والأمن في دول المنطقة وتعزيز أدوار الشباب ومساهماتهم في مجتمعاتهم، اعتمد مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب في دورته الخامسة والأربعين المنعقدة في 26 مايو 2022، القرار رقم 1010، الذي يمهد الطريق لتطوير استراتيجية عربية إقليمية للشباب والسلام والأمن للأعوام 2023-2028.

الرؤية

شباب عربي مشارك، فاعل، وإيجابي في قضايا التنمية، السلام، والأمن.

الرسالة

مجتمع عربي آمن قادر على تحقيق مشاركة فاعلة للشباب في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال تعزيز دورهم في عمليات صنع القرار، وزيادة مشاركتهم السياسية والمدنية، وتحقيق الأمن الاقتصادي، وضمان الحق في التعليم والادماج الرقمي، وتعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين، وضمان حرية التنقل، ومعالجة قضايا الأمن والمناخ.

القيم الجوهرية

القيادة الشبابية الفاعلة، شمول جميع الشباب، التعاون والتشاركية في اتخاذ القرار، الالتزام السياسي، الحكمية الرشيدة، العدالة وسيادة القانون، المساواة بين الجنسين، التقييم والمتابعة الفعالة.

والهدف من هذه الاستراتيجية العربية أن تكون أداة وخارطة طريق لتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن وقرارات مجلس الأمن رقم 2250، 2419 و2535 في المنطقة العربية، وأن تعمل على تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي لدعم جهود البلدان العربية في هذا الشأن. وتهدف هذه الاستراتيجية على وجه التحديد إلى:

- تيسير الاعتراف بجهود الشباب في الدول العربية في مجال السلام والأمن ودعم تلك الجهود.
- تعزيز الشراكات والتعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين (الشباب والدول الأعضاء والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والشركاء الإقليميون والدوليون)
- تيسير بلورة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يشجعون المشاركة الشاملة للشباب في مجال السلام والأمن للسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج الوطنية التي يقودها الشباب والتي تركز على الشباب.
- زيادة مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار على كافة المستويات.
- الاستثمار في جهود ومبادرات الشباب في مجال بناء السلام.
- دمج جدول أعمال الشباب والسلام والأمن في السياسات والبرامج الوطنية.
- دعم مشاركة الشابات وتعزيز دورهن القيادي في مجال بناء السلام.

- تعزيز الشراكات والتعاون بين الشركاء (أصحاب المصلحة) حول تنفيذ أجندة الشباب السلام والأمن.

ترتكز الاستراتيجية على اليقين بأن الشباب مساهمون إيجابيون في مجتمعاتهم، وتعزز المشاركة الفعالة والهادفة للشباب في جميع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. فيعمل العديد من الشباب بالفعل في كافة أنحاء المنطقة العربية على المستوى الفردي أو كجزء من المجتمع المدني بنشاط لمنع نشوب النزاع وكذلك لتعزيز السلام والمصالحة، ويساهم الشباب في الدعوة على مستوى القاعدة الشعبية ضد كل اشكال العنف وإلى اقتلاع جذور العنف بكافة اشكاله، ويدعم الشباب الانتخابات السلمية والحكم الرشيد، ويعمل الشباب أيضا على منع التطرف العنيف وتعزيز التماسك الاجتماعي، ويتطوع الشباب في تنفيذ مشاريع التنمية المجتمعية وإطلاق مبادرات خاصة بها استكمالا لجهود الحكومات الوطنية.

واعترافا بأن تطبيق أجندة الشباب والسلام والأمن لها نفس القدر من الأهمية سواء للبلدان التي تعاني من النزاعات أو في السياقات ما بعد النزاع أوفى البلدان المستقرة على حد سواء، ومن ثم فهي توفر إطارًا إقليميًا واسترشاديا نحو تنفيذ القرارات الثلاثة 2250 و2419 و2535)، بينما يحدد أصحاب المصلحة الوطنيون مسار التنفيذ الأنسب لها وفقا لسياق بلدانهم وأولوياتها وقدراتها.

تتمحور الاستراتيجية حول الفصول التالية:

- الفصل الأول: مقدمة حول أجندة الشباب والسلام والأمن، والرؤية والرسالة والمنهجية لإعداد الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن
- الفصل الثاني: تحليل سياق يراعي الشباب، والذي يسلط الضوء على القضايا الرئيسية التي تؤثر على سلام وأمن الشباب في الدول العربية.
- الفصل الثالث: المصطلحات الأساسية والمبادئ التوجيهية: المساواة بين الجنسين، وعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب، وعدم الإضرار بالشباب، ومراعاة حساسية النزاع التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في جميع مراحل تنفيذ الاستراتيجية.
- الفصل الرابع: أولويات الاستراتيجية وأهدافها، والتي تتمحور حول الركائز الخمسة للقرار : المشاركة، والحماية، والوقاية، بما في ذلك تعزيز ثقافة السلام، والشراكات وفك الارتباط وإعادة الإدماج.
- الفصل الخامس: نهج التنفيذ، الذي يحدد الخطوات التالية على المستويين الوطني والإقليمي، بدءًا من وضع خطط العمل، ومن ثم عرض الإنجازات الحالية في مجال الشباب والسلام والأمن في المنطقة العربية.

1-3 المنهجية

تسترشد هذه الاستراتيجية بالأطر العالمية والإقليمية والوطنية حول الشباب والسلام، وتبني على الجهود الراهنة في المنطقة الهادفة إلى تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن.

تمت صياغة الاستراتيجية من خلال عملية تشاورية معمقة ضمت العديد من أصحاب المصلحة، من خلال ست مشاورات إقليمية ودورات تدريبية عقدت في الفترة ما بين ديسمبر 2021 وسبتمبر 2022، بالإضافة إلى استبيان للدول الأعضاء

لتحديد الجهود الراهنة بشأن الشباب والسلام والأمن، ومراجعة بحثية للاستراتيجيات الوطنية للشباب والدراسات والتحليلات الإقليمية والمبادئ التوجيهية للسياسات. وقد تم خلال هذه العملية تشكيل مجموعة الدعم الفني لدعم جامعة الدول العربية في وضع الاستراتيجية، وتألفت المجموعة من المنسقين من مكتب اتصال جامعة الدول العربية التابع للأمم المتحدة، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة، وأكاديمية فولك برنادوت، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة إلى إثنين من ممثلي الشباب.

اعترافا بالدور المحوري للشباب والشابات في مراحل التخطيط والتنفيذ ومتابعة أجندة الشباب والسلام والأمن، أخذت عملية الإعداد للاستراتيجية في عين الاعتبار إشراك مجموعة متنوعة من الشباب لضمان انعكاس آرائهم بالفعل في مرحلة التصميم. إجمالاً، وقد شارك أكثر من 300 شاب وشابة في عملية التشاور وجمع البيانات، بالإضافة إلى ممثلين عن وزارات الشباب والرياضة في الدول الأعضاء والخبراء الممثلين للأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء.

وللمزيد من التفاصيل حول المنهجية والمشاورات، يرجى الرجوع إلى الملحق: المنهجية التشاركية.

جمع آراء الشباب العربي من خلال حوار الكتروني مبتكر للشباب حول السلام والأمن

في إطار جهود جامعة الدول العربية للوصول إلى مجموعة متنوعة من الشباب في كافة الدول العربية وتضمين رؤاهم وأولوياتهم في الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن، نظمت الأمانة العامة حوارًا الكترونيا للشباب حول السلام والأمن بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، وذلك بالاستعانة بمنصة تفاعلية أتاحت للمشاركين من الشباب التفاعل مع المنظمين ومع بعضهم البعض.

وعممت الدعوة التي استهدفت الشباب الذين يعيشون في المنطقة العربية من الفئة العمرية 18–29 سنة على نطاق واسع عبر شبكات الشباب ووسائل التواصل الاجتماعي، وقد تضمن الحوار استبيانًا تفاعليًا تمحور حول أسئلة دارت حول معنى السلام والأمن، والتحديات التي يواجهها الشباب، ورؤية الشباب لخلق مجتمعات تنعم بمزيد من السلام والأمن، وشارك في هذا الحوار 295 من الشباب (176 شابة و114 شابا، و5 أفراد فضلوا عدم الإفصاح عن جنسهم) مثلوا ما لا يقل عن 13 بلد عربي، كان الطلاب والشباب العاملين ممثلين على نحوٍ متساوٍ، بينما كان 11٪ عاطلين عن العمل أو ربات منزل، وكان أغلب المشاركين من مناطق حضرية، بينما يعيش 26٪ منهم فقط في مناطق ريفية أو مدن صغيرة، و ترك للمشاركين حرية عدم الإفصاح عن أسمائهم عند الإجابة على الأسئلة ذات النهايات المفتوحة والنهايات المغلقة سواء كانت بالكتابة أو في التصويت على الاستبيانات أو التصويت على إجابات بعضهم البعض.

2- تحليل السياق: الشباب في المنطقة العربية

إن تحليل السياق الذي يراعي الشباب (ذكورا وإناث) يعد شرطًا أساسيًا لتنفيذ أجندة الشباب والسلام بشكل ناجح، ويعرض هذا الجزء نظرةً عامةً على السياق في المنطقة العربية، مع تسليط الضوء على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني للشباب. وليس من الممكن فصل الشباب والسلام والأمن عن جوانب التنمية الأخرى نظرًا لوجود علاقة تكافلية بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وتحديداً، دمج الشباب في جميع مجالات المجتمع[13].يعد فهم الشباب بتنوعهم واختلاف أولوياتهم وتجاربهم أمرًا ضروريًا لتحديد الأسباب الجذرية للنزاع ودوافعه، وكذلك الفرص المتاحة لاستدامة السلام، ولمكافحة الصورة النمطية والخرافات المحيطة بالشباب[14].

السياق العام

تعد المنطقة العربية من المناطق الشابة، إذ يمثل الأطفال والشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 عامًا نسبة 60٪ من إجمالي السكان[15]، وفي عام 2015، بلغ عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 – 24 سنة أكثر من 71 مليون نسمة، لتبلغ ما يتجاوز 92 مليون نسمة بحلول عام 2030[16]، فيما بلغ عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15–29 سنة حوالي 110 مليون نسمة[17]، وتتراوح التقديرات القطرية للسكان الشباب بين 20 إلى 80٪ من الإجمالي – تعزى الاختلافات إلى التعريفات المتنوعة للشباب[18]، ومع ذلك فمن الواضح أن الشباب في المنطقة يمثلون طاقة ديموغرافيّة هائلة وحيويّة بالنظر إلى عددهم، وهم يمثلون مجموعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين لتعزيز السلام والمشاركة المدنية والسياسية والازدهار والتنمية في المنطقة.

تتخذ هذه الاستراتيجية نهجًا إقليميًا وتقدم مجموعةً من المبادئ التوجيهية لتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن. ومع ذلك، من الضروري الأخذ بعين الاعتبار السياق الخاص بظروف الشباب العربي، حيث تتسم الدول العربية بتنوع واختلاف سياقات التنمية – بما في ذلك البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض والبلدان التي تشهد مراحل مختلفة من النزاع. فالشباب في الدول العربية ليسوا مجموعةً متجانسةً، ولكنهم متنوعون حسب اللغة والدين والمذاهب والانتماءات الإقليمية والولاءات القبلية والعرقية، وهم يمثلون جزءًا من العديد من الأنظمة المتشابكة في نسيج مجتمعاتهم، ويصنفون حسب العمر والجنس والتعليم والمناطق الجغرافية والسياسات والموارد، وتتباين الفرص والتحديات المتاحة للشباب في الدول العربية وفقا للمكان الذي يعيشون فيه.

---

[13] صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام (2018) :السلام المفقود: دراسة تقدم مستفلة حول الشباب والسلام والأمن.

[14] أكاديمية فولك برنادوت (2020): كتيب مستشار الشباب والسلام والأمن.

[15] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: استجابة الإسكوا لاستراتيجية الأمم المتحدة للشباب، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد السابع، العدد الثاني - فبراير 2021.

[16] المرجع نفسه.

[17] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا :آثار جائحة كوفيد-19 على الشباب في المنطقة العربية - حزيران/يونيو 2020.

[18] استنادًا إلى تحليل الاستراتيجيات الوطنية للشباب، والتحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون مع الحكومات في مجال التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية، وهو مؤشر لقياس التمتع بحياة طويلة وصحية والتمتع بالتعليم ومستوى معيشي لائق[19]، تنقسم المنطقة إلى أربع فئات: دول مجلس التعاون الخليجي[20]، التي ترتفع بها نسب التنمية البشرية بشكلٍ كبيرٍ، في حين تمثل دول المغرب[21] والمشرق[22] نسبًا عاليةً ومتوسطةً من التنمية البشرية، ومن ناحية أخرى تحقق بلدان الجزء الجنوبي من المنطقة العربية[23] نسبًا منخفضةً من التنمية البشرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك أجزاء من المنطقة العربية تتمتع باستقرار نسبي، بينما تعاني العديد من البلدان من النزاعات المسلحة وانعدام الاستقرار السياسي، ما يفاقم من التحديات التي تواجه الشباب، ويقوض الثقة الاجتماعية والمدنية، ويرسخ ثقافة العنف ويعرقل بشدة الأعراف الاجتماعية والنظام الاجتماعي، ويؤدي أيضًا إلى خفض قدرة المؤسسات والأنظمة على الصمود. ويعيش حوالي 30٪ من إجمالي السكان في المنطقة العربية في مناطق متأثرة بالنزاعات[24]، ويتأثر الشباب على نحو متفاوت بالعنف والنزاع المسلح ويشاركون فيه كجنود ومقاتلين وأفراد في الجماعات العسكرية، بل وكضحايا للعنف والاعتقالات التعسفية والإعاقة الجسدية والنزوح والعنف القائم على الجنس[25]. أما على الصعيد العالمي، يتمتع الشباب بفرص أقل للمشاركة في عمليات السلام وحل النزاعات، على الرغم من حقيقة أن هذه الأجيال الشابة هي التي سترث وتواجه عواقب اتفاقيات السلام وتستفيد من تنفيذها.

وفيما يتعلق بالمخاوف العابرة للحدود، تعمل الحكومات في جميع أنحاء المنطقة العربية على مكافحة التطرف العنيف والإرهاب والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة[26]، وسلطت السيرة الموجزة للعديد من المجندين في الجماعات المتطرفة العنيفة الضوء على الشباب وسط مخاوف متزايدة بشأن تشددهم. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لا يشارك في هذا العنف سوى أقلية من الشباب، وغالبًا ما يكون الشباب على مستوى العالم ضحايا للعنف الذي ترتكبه الجماعات المتطرفة، ويخضعون لشروط أمنية مبالغ فيها[27]، وردا على هذا الوضع، أتخذ الشباب والشابات في الدول العربية إجراءاتٍ لمواجهة التطرف العنيف، بدءًا من إطلاق حملات مناصرة للحد من العنف عبر الإنترنت وخارجه، وصولًا إلى تعزيز فك الارتباط وإعادة الإدماج للشباب المشاركين السابقين في الجماعات المتطرفة ودعم مبادرات التثقيف. وبالتالي، كما هو موضح في الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدها مجلس وزراء الداخلية العرب في مارس 2022[28] بعد تمكين الشباب وإشراكهم ودعم الدور الإيجابي الذي يضطلعون به في مجتمعاتهم أمرًا بالغ الأهمية لمواجهة التطرف العنيف.

---

[19] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مؤشر التنمية البشرية (2021).

[20] الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت.

[21] تونس والجزائر وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا.

[22] الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان.

[23] جيبوتي والسودان الصومال وجزر القمر واليمن.

[24] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022): التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19.

[25] الائتلاف العالمي للشباب والسلام والأمن (2022): تفعيل خطة العمل الاستراتيجية الخمسية لعمليات السلام الشاملة للشباب.

[26] استنادًا إلى التحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون مع الحكومات في مجال التنمية المستدامة.

[27] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020): الخطوط الأمامية – الشباب والشابات في طليعة منع التطرف العنيف والتصدي له.

[28] جامعة الدول العربية (2022): الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، انظر أيضًا: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2020): من أجل استراتيجية عربية لمكافحة التطرف العنيف والفكر المتشدد ومعالجة آثارهما.

تهدف البرامج الحكومية في المنطقة إلى إنشاء مجتمعات آمنة ومستقرة أو الحفاظ على أمنها واستقرارها، وحماية حقوق الأشخاص وسيادة القانون وتحسين الخدمات العامة واستدامتها. على الرغم من ذلك، فإن قدرة الحكومات على مواجهة العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مقيدة بالنزاع والانقسام السياسي وتفكك هياكل الحكم وعدم الكفاءة وانعدام الشفافية في الخدمة المدنية. وقد فرضت جائحة كوفيد-19 العالمية تحديات هائلة على المنطقة بأكملها، وإن كانت بدرجات متفاوتة، إلا أنها ألقت بتداعياتها على الحوكمة والاقتصاد والمجتمعات وفرضت تحديات على المجتمع المدني والمساحة المدنية المفتوحة في المنطقة[29]، وقد جاهدت المؤسسات من أجل تلبية احتياجات كافة فئات المجتمع، بما في ذلك الشباب والنساء والفئات المهمشة[30].

وجهات نظر الشباب حول السلام والأمن

بالنسبة للشباب، فإن السلام والأمن يعنيان أكثر بكثير من مجرد غياب العنف أو إنهاء النزاع العنيف، فقد أيد الشباب الذين تمت استشارتهم في إعداد الاستراتيجية الرأي القائل بأن السلام يعني الأمن والحرية في التعبير عن آرائهم، وقبول الآخر، وتحقيق العدل والمساواة وتحمل المسؤولية الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، فضلًا عن الاستقرار والأمن وغياب النزاعات والحروب، ودعوا إلى تعليم السلام وقيم التسامح وحل النزاعات وتعزيز الحكم وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وخلق فرص متكافئة لجميع الشعوب والفئات في المجتمعات العربية لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام. كما أعرب الشباب أن تحمل الأشخاص مسؤولية أفعالهم وتصرفاتهم والتزامهم بقيم السلام يمثل -من وجهة نظرهم - أولوية أكثر من الحوار بين القادة السياسيين أو المساعدات الدولية.

من ناحية أخرى، عرّف الشباب الذين تمت استشارتهم "الأمن" على أنه شعور بالأمان والاستقرار في حياة الفرد ومستقبله، كما وصفوا الأمن بأنه حرية الفكر والرأي واحترام القوانين وتعزيز الاحترام المتبادل بين مختلف فئات المجتمع، وانعكست هذه الآراء على مفهوم الأمن الإنساني[31] ،والذي يعرف بأنه التحرر من الخوف، والتحرر من العوز، وحرية العيش بكرامة، واتخاذ تدابير شاملة وقائية محورها الناس بحيث تعزز حماية جميع الأفراد وجميع المجتمعات وتمكينهم.

وأعرب أغلب الشباب عن قلقهم بشأن النزاع أو تهديداته على مجتمعاتهم، وكان القلق يسود أكثر بين الشباب الذين يعيشون في سياقات غير مستقرة مقارنةً بغيرهم. ومن العوامل الأخرى التي تهدد جهود السلام والأمن التي وصفها الشباب هي انتشار الأخبار المزيفة ونظريات المؤامرة، والتهديد بالعنف أو المضايقة من قبل أولئك الذين لديهم سلطة أكبر، كما شكلت أوضاع المهاجرين واللاجئين والجريمة المنظمة والإرهاب وعودة المقاتلين الأجانب مثار للقلق لدى البعض، وإن كان بدرجة أقل.

رأى غالبية الشباب الذين تمت استشارتهم أن الشعوب العربية لديها ثقافة وأسلوب حياة مشترك، وأشاروا إلى التراث واللغة والدين والتاريخ والعادات والتقاليد كعوامل مشتركة، كما اعتبروا أن حلمهم ببناء مجتمعات مسالمة ومزدهرة حلم مشترك.

---

[29] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022) التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19.
[30] استنادًا إلى التحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون مع الحكومات في مجال التنمية المستدامة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2021) :نحو مؤشر حوكمة عربي.
[31] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 290/66.

كما ذكروا أيضًا العوامل التي تخلق الاختلاف والانفصال بين مختلف شعوب المنطقة، بما في ذلك التمييز وعدم المساواة بين الفئات المختلفة، ونقص المعرفة والوعي حول الآخرين أو التسامح معهم، والتطلعات السياسية المختلفة داخل المنطقة.

المشاركة السياسية المدنية

خلال فترة إعداد الاستراتيجية، أعرب الشباب والشابات باستمرار عن رغبة شديدة لإدماجهم على نحو متكافئ وهادف في المشاركة المدنية والسياسية. خاصة إن المشاركة الهادفة للشباب تمثل قواعد الأساس لاستقرار الحكومات وتعزيز شرعيتها: فقد وثقت دراسات أجريت مؤخرًا أن الشباب في المنطقة يزدادون إحباطًا بسبب إغفال أولوياتهم المتمثلة في الأمان والتعليم والبطالة وعدم التمكين وعدم المشاركة الإيجابية في صنع القرار[32]. وقد كان الربيع العربي بمثابة نقطة تحول للعديد من بلدان المنطقة، وأصبح الشباب في الدول العربية يدركون ضرورة المشاركة وأهميتها بالنسبة لهم ولمجتمعاتهم ومستقبلهم، ونتيجةً لذلك، ازداد اعتراف الحكومات بتطلعات الشباب العربي للمشاركة في عملية صنع القرار والمشاركة في الإصلاحات السياسية والديمقراطية والاقتصادية التي تهدف إلى زيادة إدماج الشباب[33].

تجدر الإشارة إلى أن نسب عضوية الشباب والشابات في الأحزاب السياسية في المنطقة العربية منخفضة، كما هو الحال بالنسبة للنساء من جميع الفئات العمرية، بما في ذلك الشابات[34]، ولا يزال الشباب يمثلون أقلية في برلمانات غالبية الدول العربية أو يستبعدون من المشاركة فيها[35]، وذلك على الرغم من إجراء تعديلات تشريعية مهمة في عدد من البلدان لتيسير مشاركة الشباب. وفيما يتعلق بالمشاركة المدنية، ينجذب الشباب العربي أكثر إلى الأنشطة المجتمعية مثل الأعمال الخيرية والعمل التطوعي والمساعدة الشخصية، بينما نسبة عضوية الشباب في المنظمات الخيرية والإنسانية أقل قليلاً من المتوسط العالمي (حوالي 16٪)[36]. وبالمقارنة مع الشباب في بقية أنحاء العالم، يشارك الشباب العربي بشكل أقل في منظمات المجتمع المدني المسجلة (19٪) ويشارك بشكل أكبر من خلال الحركات الاجتماعية غير المسجلة[37]، كما وينعكس عزوف الشباب عن المشاركة من خلال القنوات الرسمية خلال ابتعادهم عن التصويت في الانتخابات (48٪ على المستوى الإقليمي)[38].

أفادت الغالبية العظمى من الشباب والشابات الذين تمت استشارتهم حول هذه الاستراتيجية أن معظمهم فاعلون في منظمة أو حركة أو شبكة شبابية، ينشط فيها الشبان بشكل أكبر من الشابات، وأفادوا بأنهم يشاركون في مجموعة كبيرة من الأنشطة، التي تتنوع ما بين بناء السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، إلى البيئة وتغير المناخ والصحة

---

[32] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2019): جيل ٢٠٣٠ في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا - الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لضمان منطقة مزدهرة في المستقبل.

[33] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022) :التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19.

[34] مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي :الحكم ومستقبل العالم العربي.

[35] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013) :توسيع فرص الشباب في المنطقة العربية.

[36] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022) :التقرير العربي للتنمية البشرية - توسيع فرص التعافي الشامل والمرن بعد كوفيد-19 - بناء على دراسة أجريت في مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وتونس.

[37] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013) :توسيع فرص الشباب في المنطقة العربية.

[38] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013): توسيع فرص الشباب في المنطقة العربية.

وريادة الأعمال والتعليم ودعم الفئات المهمشة وتبادل الأفكار بين الشباب، كما يشاركون في الأنشطة السياسية والدينية، وإن كان بدرجة أقل، ومع ذلك، فقد أدلى نصفهم فقط بصوته في الانتخابات الوطنية الأخيرة، وأفاد أكثر من الثلث بقليل إنهم أدلوا بأصواتهم في الانتخابات المحلية. وفيما يتعلق بالأنشطة والمشاركة المدنية، أفاد الشباب بأنهم يشاركون آرائهم من خلال منشورات ذات أهمية اجتماعية عبر منصات التواصل الاجتماعي، ويشاركون أيضًا في الأنشطة الشبابية التي تنظمها الجامعات أو المدارس، ويتطوعون لقضايا تهمهم. وكانت أقلية فقط قد اتصلت بممثلين منتخبين، أو شاركت في حملة سياسية، أو وقعت على عريضة بشأن القضايا التي يهتمون بها.

ولا ينبغي تفسير هذه الاتجاهات تلقائيًا على أنها تجاهل من جانب الشباب، لأنها يمكن أن تشير أيضًا إلى نقص المهارات والمساحات والآليات والأدوات المناسبة المتاحة لهم للمشاركة. وقد أشار الشباب الذين تمت استشارتهم حول هذه الاستراتيجية إلى انعدام الثقة بشأن سماع أصواتهم أو أخذها بعين الاعتبار. وبالنسبة لأسباب انخفاض المشاركة المدنية، أرجع الشباب ذلك إلى الخوف من عواقب المشاركة أو من المضايقات التي قد تحدث، أو نقص الوعي بآليات المشاركة وإغفال أهمية المشاركة، وافتقارهم للمساحات والمنصات التي تتيح لهم التفاعل مع بعضهم البعض ومع صناع القرار. ودعوا السلطات إلى ضرورة اتخاذ إجراءات محددة لتعزيز مشاركة الشباب في عمليات بناء السلام والأمن، مثل تقديم الدعم المعنوي والمالي للأنشطة والاجتماعات والفاعليات الشبابية، وبناء المهارات المدنية للشباب، وإدماج مشاركة الشباب في المؤسسات التعليمية، وإشراكهم في صنع القرار، وإقامة حوار أوسع نطاقًا وأكثر منهجية مع الشباب.

الأمن الاقتصادي

شكلت المخاوف ذات الصلة بالبطالة وانعدام فرص العمل اللائق والفقر أحد القضايا الرئيسية فيما يتعلق بالسلام والأمن للشباب الذين تمت استشارتهم في إعداد الاستراتيجية. وفي الواقع أن ظاهرة البطالة لدى الشباب هي ظاهرة عالمية بلغت نحو 15.6٪ في جميع أنحاء العالم في عام 2021، وهي نسبة تمثل أكثر من ثلاثة أضعاف معدل الكبار غير الشباب[39]. وتعاني المنطقة العربية من معدلات عالية من البطالة بين الشباب، وبنسبة أكبر بين الشابات، والتي تقدر بنحو 30٪ (26٪ للشبان و42٪ للشابات في الفئة العمرية 15–24)[40]. وتعد نسبة الشباب العرب خارج أطر التعليم أو العمل أو التدريب مرتفعة (NEET)[41]، حيث تبلغ 19,7٪ للشبان، والضعف تقريبًا بين الشابات (41,9٪)[42].

تشترك جميع دول المنطقة في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب مقارنة بباقي عدد السكان، وخاصة بالنسبة للشابات اللاتي يتحملن عبئًا غير متناسب من أعمال الاعتناء بالمنزل والعائلة غير مدفوعة الأجر، ما يحد من مشاركتهن الاقتصادية.

---

[39] منظمة العمل الدولية (2022): اتجاهات التوظيف العالمية للشباب 2022.

[40] تقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2021 - مأخوذة من بيانات البنك الدولي - تم اقتباس التقديرات الخاصة بفلسطين من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدولة فلسطين 2018-2022.

[41] NEET: Youth Not in Education, Employment, or Training.

[42] منظمة العمل الدولية (2022): الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم: اتجاهات 2022.

كما ويعمل 85٪ من الشباب العرب ممن هم في سن العمل في القطاع غير الرسمي، وهو ما يحد من أو يمنع وصولهم لخدمات التأمين الاجتماعي والصحي أو التسهيلات الائتمانية[43].

على المستوى الإقليمي، كانت نسبة الفقر المدقع متوسطة نسبياً، وقبل جائحة كوفيد-19، كان الفقر متعدد الأبعاد – المتمثل في نسب الحرمان من الخدمات الصحية والتعليمية وتدنى مستويات المعيشة التي تواجهها الأسرة أو الفرد في وقت واحد[44] – في تراجع[45]، ومع ذلك، لا يزال الفقر متعدد الأبعاد منتشرًا ولا يقتصر على أقل البلدان نمواً. يعاني حوالي 14٪ من السكان في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من الفقر متعدد الأبعاد[46] مع وجود اختلافات كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية، مقارنةً بمختلف المقاطعات أو الولايات داخل البلدان[47] . وبالإضافة إلى الفقر وعدم إتاحة فرص عمل، يعاني الشباب العربي من نقص في توفير السكن بأسعار معقولة، خاصة في المناطق الحضرية[48]، مما يعيق انتقال الشباب إلى مرحلة البلوغ المستقل، وكذلك الزواج وبناء أسرة[49].

التعليم والإدماج الرقمي

يمثل التعليم عالميًا جوهر عملية السلام والأمن وهو أحد الشواغل الرئيسية وله أهمية قصوى لدى الشباب في مختلف أنحاء العالم، من ناحية[50]، أثبتت الدراسات العالمية وجود صلة وثيقة بين عدم المساواة في التعليم واحتمالية نشوب نزاع عنيف[51]، ومن ناحية أخرى، تعمل المؤسسات التعليمية كمنصات هامة للتواصل بين الشباب والدولة، وتسعى إلى بناء التماسك الاجتماعي والمواقف السلمية وزيادة الشعور بالانتماء.

وجدير بالذكر أن الدول العربية حققت تقدمًا بالغًا في المؤشرات التعليمية، تتمثل في ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس، وحصول الجميع تقريبًا على المستوى الابتدائي من التعليم، وحصول ما يصل إلى 70٪ على مستوى التعليم الثانوي[52]، وفي

---

[43] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا :آثار جائحة كوفيد-19 على الشباب في المنطقة العربية حزيران/يونيو 2020؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022): التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19؛ ومنظمة العمل الدولية (2022) :الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم: اتجاهات 2022.

[44] مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية : المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد - يعتبر الفقر متعدد الأبعاد الحرمان من خلال ثلاثة أبعاد و10 مؤشرات: ألا وهي، الصحة (وفيات الأطفال، التغذية)، والتعليم (سنوات الدراسة، الالتحاق بالتعليم)، ومستويات المعيشة (توافر مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء ووقود الطهي والإسكان وملكية الأصول) .

[45] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (2021) :المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد :2021 الاختلافات حسب العرق والطائفة والنوع الاجتماعي - يقدم التقرير بيانات عن سبع دول هي: الأردن وتونس والسودان والعراق وفلسطين وليبيا ومصر.

[46] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (2021) :المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد :2021 الاختلافات حسب العرق والطائفة والنوع الاجتماعي.

[47] جامعة الدول العربية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (2017) :التقرير العربي للفقر متعدد الأبعاد - شمل التحليل 10 دول: الأردن وتونس والجزائر والسودان والعراق وجزر القمر ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن؛ وكذلك تحليل فقر الأطفال في فلسطين.

[48] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2020) :التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2020.

[49] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013) :توسيع الفرص المتاحة للشباب العربي.

[50] صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام (2018) :السلام المفقود: دراسة تقدم مستفيضة حول الشباب والسلام والأمن.

[51] الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (2017) :الشباب وبناء السلام ودور التعليم.

[52] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013) :توسيع الفرص المتاحة للشباب العربي.

الوقت ذاته تميل أيضًا الأقليات والشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة في الكثير من السياقات[53]إلى عدم الالتحاق بالمدرسة، وكلما تقدمت المرحلة التعليمية، انخفض عدد النساء وسكان الريف والسكان الأشد فقراً في الالتحاق بالمدارس[54]. وكما لوحظ بالفعل، إن نسبة الشباب المتواجدين خارج أطر التعليم أو العمل أو التدريب في المنطقة العربية مرتفعة (19,7٪ للشباب و41,9٪ للشابات)[55]، لا تركز الاستراتيجيات الحكومية [56] في المنطقة العربية فقط على ضمان التحاق الجميع بالمدارس فحسب، بل تركز أيضًا على تحديث مهارات الشباب، والاهتمام بجودة التعليم، وتقديم مناهج تعليمية أكثر مرونة، وزيادة التركيز على مهارات القرن الحادي والعشرين، مثل التفكير النقدي، ومهارات حل المشكلات، ومحو الأمية الإعلامية، وزيادة القدرة على الإبداع والابتكار[57].

وإلى جانب الدور الحيوي الذي تلعبه المدارس في نقل المعرفة والمهارات، فهي تؤدي دورًا بارزًا في تشكيل القيم والأعراف و السلوكيات والتوجهات الاجتماعية والثقافية، كما يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في زيادة تحفيز المشاركة المدنية للشباب، وتعزيز قيم السلام واللاعنف، وعلى الرغم من ذلك، يرى العديد من الشباب في المنطقة العربية أن الأمن الجسدي والعاطفي يكون أكثر عرضة للخطر في الأوساط التعليمية، ووفقًا للأبحاث، يعاني 41٪ من الطلاب في منطقة الدول العربية من التنمر، بينما لا يزال يُمارس العقاب الجسدي في المدارس ولا يزال قانونيًا في العديد من البلدان[58]، وهذه العوامل من شأنها أن تقوض بشدة قدرة المدارس على تعزيز قيم السلام واللاعنف، وتؤثر أيضًا سلبا على القيم والاتجاهات التي ينتهجها البعض.

يعد تطوير المهارات الرقمية لدى الشباب أمرا بالغ الأهمية لنجاحهم التعليمي والمهني ولتعزيز مشاركتهم المدنية، وتعتبر الرقمنة والإنترنت بمثابة المحرك الأساسي للمساواة لقدرتها على توفير المزيد من الفرص لجميع فئات المجتمع، وقدرتها على زيادة سرعة الحراك الاجتماعي، ودعم الفئات المهمشة والسماح لوصولها إلى منصات التفاعل، ولوسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية أهمية كبيرة لربط الشباب بمجتمعاتهم وتسهيل الأعمال التطوعية، وهي أيضا بمثابة منصات تكفل للشباب حرية التعبير عن مخاوفهم وشواغلهم وتمكنهم من تبادل أفكارهم، ومن التواصل مع السلطات من خلال ما تقدمه شبكات الإنترنت من خدمات الكترونية وآليات لمعرفة ردود الفعل ومنصات المعرفة.

تبلغ نسب الوصول إلى خدمات الانترنت المنزلي في دول المنطقة العربية مقدارًا أعلى بقليل من المتوسط العالمي[59]، إذ بلغت نسبة انتشار الإنترنت 58٪ في عام 2017[60]، ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة رقمية ملحوظة، فالرجال أكثر استخدامًا للإنترنت من النساء (61٪ مقابل 47٪ في عام 2019)، وإمكانية الوصول إلى الإنترنت أعلى لدى الأسر في المناطق الحضرية

---

[53] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2015) :العدالة والوصول إلى التعليم ومخرجات التعلم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (20 :(21التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي 2020 : المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة.

[54] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2021) التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي 2020 : المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة.

[55] منظمة العمل الدولية (2022): الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم: اتجاهات 2022.

[56] استنادًا إلى تحليل الاستراتيجيات الوطنية للشباب، والتحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة، وشراكة الأمم المتحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون مع الحكومات في مجال التنمية المستدامة.

[57] محمد فاعور (2013) :تعليم المواطنة في الدول العربية - واشنطن العاصمة: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (2019): جيل ٢٠٣٠ في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا - الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لضمان منطقة مزدهرة في المستقبل.

[58] برنامج الأمم المتحدة الانمائي (2022) :التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19.

[59] الاتحاد الدولي للاتصالات (2021) :الاتجاهات الرقمية في منطقة الدول العربية عام 2021.

[60] البنك الدولي (2019) :مؤشرات التنمية العالمية.

منها لدى الأسر في المناطق الريفية (74٪ مقابل 38٪)[61]. ووفقًا للتقديرات، فإن 64٪ من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر وانستجرام وغيرها) في الدول العربية تقل أعمارهم عن 30 عامًا إضافةً إلى سنابتشات (وتشكل النساء حوالي ثلث مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي[62].

ومن ناحية أخرى، من الممكن أن يكون الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بمثابة أرض خصبة للمعلومات المضللة والسرديات المستقطبة ووجهات النظر المتطرفة العنيفة، مما يقوض الثقة والأمن والتماسك الاجتماعي في المجتمعات، وكما هو الحال في أي مكان آخر في العالم، زادت وتيرة الأخبار الزائفة في المنطقة العربية[63]، ودعا الشباب الذين تمت استشارتهم لوضع هذه الاستراتيجية إلى ضرورة التصدي لخطابات الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي. كما أعربوا عن قلقهم بشأن عمليات النصب والاحتيال وإساءة استخدام البيانات الشخصية والمطاردة السيبرانية (عبر الإنترنت) والتتبع باعتبارها تهدد أمنهم الشخصي. تتطلب مواكبة رقمنة المجتمعات في جميع أنحاء العالم زيادة متناسبة في الإلمام بالمعرفة الرقمية والإعلامية والمعلوماتية لدى المواطنين، بما في ذلك الشباب المشاركين في العمل المدني. وكما أظهرت جائحة كوفيد-19، فإن الشباب في جميع أنحاء العالم قادرون على الاستفادة من الأدوات الرقمية للارتقاء بالأنشطة المدنية الكترونيا، ومع ذلك، ففي الوقت ذاته، من الممكن أن يؤدي ذلك إلى تعرض المشاركين في العمل المدني من الشباب لمزيد من المضايقات وخضوعهم للرقابة عبر الإنترنت[64].

المساواة بين الجنسين

إن تعزيز المساواة بين الجنسين ليس مجرد مسألة حقوق وعدالة اجتماعية، بل هو أيضًا عنصر هام في استقرار المنطقة العربية وأمنها وازدهارها، يعيد كل من القرار رقم 1325 الصادر عن مجلس الأمن[65] بشأن المرأة والسلام والأمن وخطة العمل العربية لتنفيذ القرار[66]، التأكيد على دور المرأة المحوري في منع نشوب النزاعات وحلها، مما يجعل مشاركتها ومساهمتها الكاملة، محورية لتعزيز كافة الجهود المبذولة من أجل الحفاظ على السلام والأمن، وأثبتت الأبحاث القائمة على الأدلة أن المساواة بين الجنسين عامل جوهري في أمن البلدان واستقرارها، حيث يمكن للفجوات الأكبر بين الجنسين والمستويات الأعلى من العنف ضد المرأة أن تنذر بميل المجتمع إلى نشوب النزاع العنيف [67]. ومن هذا المنطلق، تقدم أجندة الشباب والسلام والأمن فرصة قيمة

---

[61] الاتحاد الدولي للاتصالات (2021): الاتجاهات الرقمية في منطقة الدول العربية في عام 2021 - الاستثناء هو دول مجلس التعاون الخليجي: في عمان والكويت والإمارات العربية المتحدة، كانت النساء يستخدمن الإنترنت أكثر من الرجال، في قطر والمملكة العربية السعودية والبحرين كان كلا الجنسين متساويين.

[62] فادي سالم (2017): التقرير العربي لوسائل التواصل الاجتماعي 2017: وسائل التواصل الاجتماعي و "انترنت الأشياء" ((Internet of things)) - المجلد 7 – دبي - الإمارات العربية المتحدة: مدرسة محمد بن راشد للحكومية.

[63] سابا بياوي وبروس موتسفايرو :(2019) معلمو الصحافة، والحقائق التنظيمية، والمعضلات التربوية لعصر "الأخبار الزائفة": منظور مقارن حول الشرق الأوسط وأفريقيا - معلم الصحافة والإعلام الجماهيري.

[64] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2022): الشباب والسلام والأمن - تقرير الأمين العام.

[65] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2000): القرار 1325.

[66] جامعة الدول العربية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، منظمة المرأة العربية (2016): خطة العمل التنفيذية "حماية المرأة العربية: السلام والأمن" 2015-2030.

[67] فاليري هدسون وآخرون (2012): الجنس والسلام العالمي - مطابع جامعة كولومبيا؛ ماري كابريولي :(2000) الجوانب الجنسانية للنزاع- مجلة أبحاث السلام - المجلد 37 - رقم 1؛ ماري كابريولي ومارك أ. بوير :(2001) النوع الاجتماعي والعنف والأزمات الدولية - مجلة حل النزاعات - المجلد 45 - رقم 4؛ سيان هربرت (2014): الروابط بين العنف القائم على النوع الاجتماعي ونشوب النزاع العنيف - خدمات المعرفة التطبيقية - مركز موارد الحوكمة والتنمية الاجتماعية.

لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تحديد الأدوار والقيم التي يسعى الشباب لتحقيقها، وتشجيع المزيد من الممارسات غير العنيفة ومبدأ المساواة بين الجنسين[68].

وقد أحرزت الدول العربية تقدماً ملموسا نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في القطاع العام، ونحو تمكين المرأة اقتصادياً وبلوغ الفتيات والنساء مرحلة التعليم الثانوي، وبالتالي فإن "الميثاق العربي لحقوق الإنسان" يمثل وثيقة قانونية مهمة تعترف بالمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات والكرامة والحريات، وتمنع كافة أشكال العنف أو الإساءة ضد المرأة في مجالات الحياة العامة والخاصة، واعترافاً بأهمية الحاجة إلى تمكين المرأة وإنهاء التمييز ضدها، انضمت 20 دولة عربية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) أو صادقت عليها، ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات هائلة: حيث يشير مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين – الذي صمم لقياس المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية والفرص الاقتصادية المتاحة والتحصيل العلمي والصحة والبقاء على قيد الحياة والتمكين السياسي – إلى أن الدول العربية لديها ثاني أكبر فجوة بين الجنسين على المستوى العالمي، إذ جاءت الدول العربية في الترتيب من 68 إلى 140 من بين 146 بلد مشمول في تحليل 2022.

تتعرض الشابات لأشكال محددة من التهميش القائم على أساس النوع والعمر، وهناك فجوات هائلة في مشاركة الشابات في سوق العمل وفي تمكينهن اقتصاديًا. إن الاختلالات المتعلقة بنظم الرعاية و قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والأعراف الاجتماعية كلها تساهم في زيادة العبء غير المتناسب التي يقع على عاتق المرأة [69] .على الجانب الآخر، النساء هن أكثر عرضة للمعاناة من الأمية بمقدار الضعف مقارنةً بالرجال، وكلما تقدمت المرحلة التعليمية، قل عدد النساء الملتحقات بها[70]. أما بالنسبة للمشاركة السياسية فهي منخفضة بين الشابات، فعلى الرغم من التقدم المستمر الذى يهدف إلى تمثيل المرأة بنسبة 30٪ في البرلمان، لا يزال متوسط تمثيل المرأة في برلمانات الدول العربية أقل من 20٪[71].

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية قد عملت على الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال الإصلاحات والتوجيهات والمبادئ التوجيهية القضائية[72]، مع الاعتراف بأن العنف القائم على النوع الاجتماعي هو انتهاك لحقوق الإنسان، ويقوض أمان المرأة وصحتها النفسية وسلامتها الجسدية ويحول دون تنمية قدراتها وتحقيق ذاتها. ومع ذلك، وفقا لاستبيان جرى في تسعة بلدان عربية، أعرب حوالي 20٪ من النساء عن مخاوفهن بشأن العنف الزوجي[73].

---

[68] صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لبناء السلام (2018) :السلام المفقود: دراسة تقدم مستقلة حول الشباب والسلام والأمن.

[69] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022) - التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19.

[70] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2019) :التقرير العربي حول فجوة النوع الاجتماعي 2020 : المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة.

[71] المرجع نفسه.

[72] استنادًا إلى التحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون مع الحكومات في مجال التنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022) :التقرير العربي للتنمية البشرية - تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19 .

[73] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2020) :تقييم سريع حول تأثير جائحة كوفيد-19 على الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة - موجز من 9 دول عربية.

في حالات النزاعات والأزمات، واجهت الشابات كافة أشكال العنف، بما في ذلك العنف والاستغلال الجنسي والعبودية والزواج القسري والاتجار بالبشر[74]، كما يؤدي النزاع وانعدام الأمن إلى تفاقم مخاطر زواج الأطفال، وهو تحدٍ يواجه العديد من الدول العربية وينتهك حقوق الفتيات الصغيرات وعادة ما يؤدي إلى تركهن للتعليم[75] .ومن ناحية أخرى، تعتبر ممارسة ختان الإناث، وهي من الممارسات الشائعة في بعض البلدان، بمثابة انتهاك مماثل لحقوق الشابات والفتيات وسلامتهن الجسدية، كما يؤثر سلبًا على رفاهيتهن، ويتسبب في تعرضهن لصدمة نفسية وجسدية عنيفة ومخاطر صحية محتملة[76].

تنقل الشباب

إن الأزمات الإنسانية المتعددة وارتفاع مستويات النزوح التي تشهدها المنطقة لها تأثير بالغ على التماسك الاجتماعي، مما يؤدي إلى مخاوف بشأن حدوث توترات بين المجتمعات[77]، ويكون الشباب النازحون أكثر عرضة لخطر الإقصاء بسبب التمييز والعنف في المدارس، وتفكك وتلاشي أصول الأسرة وفقدان سبل العيش، والقيود على حدود حرية التنقل، وقوانين العمل المقيدة، وارتفاع معدلات الإصابة ونقص الوثائق، كما ويتعرض الشباب الذين تعطلت حياتهم بسبب نشوب الحرب أو النزاع لمخاطر متعددة تتمثل في مواجهة تحديات الصحة النفسية والرفاه النفسي الاجتماعي[78].

وفي عام 2020، استضافت الدول العربية حوالي 41 مليون مهاجرًا ولاجئًا من أصل ما يقدر بنحو 33 مليونًا[79]. والجدير بالذكر أن حوالي 29٪ من هؤلاء المهاجرين واللاجئين كانوا من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15–24 عامًا، وفي عام 2018، كان حوالي 61٪ من جميع المهاجرين واللاجئين من دول المشرق، في حين أن البلدان التي تشهد نزاعا وتقع في دول الجنوب كانت في مقدمة البلدان من حيث عدد النازحين داخليًا[80]، أما في دول مجلس التعاون الخليجي، يمثل العمال المهاجرون (الوافدون) ما يصل إلى 55–87٪ من إجمالي عدد السكان[81].

غالبًا ما يرتبط القلق والمخاوف بشأن الشباب والسلام والأمن بحركات سكانية مفاجئة وبالتوسع العمراني، ففي بعض الأحيان قد يتم معاملة المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليًا من الشباب على أنهم يمثلون تهديدات محتملة تستنزف نظام الضمان

---

[74] جامعة الدول العربية (2015): الاستراتيجية الإقليمية - حماية المرأة العربية: السلام والأمن؛ جامعة الدول العربية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، منظمة المرأة العربية (2016) :خطة العمل التنفيذية "حماية المرأة العربية: السلام والأمن" 2015-2030.

[75] استنادًا إلى التحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون مع الحكومات في مجال التنمية المستدامة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (2018) :لمحة عن زواج الأطفال - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

[76] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2019) :التقرير العربي حول فجوة النوع الاجتماعي 2020 : المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة. البلدان التي تنتشر فيها ممارسة ختان الإناث لها خصائص ديموغرافية مشتركة، بما في ذلك السكان الشباب نسبيًا، والخصوبة العالية، وارتفاع معدل الوفيات، وانخفاض مستوى التحضر.

[77] ممح القيم العالمية (2022): الموجة السابعة 2017-2022.

[78] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2019): جيل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2030 - الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لتأمين غدٍ مزدهر للمنطقة جيل ٢٠٣٠ في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا - الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لضمان منطقة مزدهرة في المستقبل.

[79] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2022): تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021: بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية.

[80] البنك الدولي (2018): مسارات السلام: نهج شامل لمنع نشوب النزاع العنيف.

[81] استنادًا إلى التحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون مع الحكومات في مجال التنمية المستدامة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2022): تقرير حول حالة الهجرة الدولية لعام 2021: بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية.

الاجتماعي بدلاً من النظر إليهم على أنهم عنصر مرن ومبتكر اقتصاديًا[82]. ويعد التعليم والعمل دافعين أساسيين لتنقل الشباب[83]، إلى جانب عوامل أخرى كالفقر متعدد الأبعاد وعدم المساواة والتغير المناخي وعدم الاستقرار والعنف والنزاعات[84] .

وينتقل العديد من الشباب من المناطق الريفية إلى المدن من أجل التعليم والعمل، ومع ذلك، فإن الشباب في المدن في جميع أنحاء العالم هم فئة تعاني من البطالة أو من البطالة المقنعة بشكل مستمر[85]، وتشهد المنطقة العربية تحضرًا سريعًا، فمن المتوقع بحلول عام 2050 أن يعيش 75٪ من السكان في مناطق حضرية[86]، بينما تظل بلدان دول الجنوب ريفية في الغالب[87]. لا يراعي التخطيط الحضري بصفة دائمة احتياجات الشباب بشكل كافٍ، ويرجع ذلك في الغالب إلى أنهم لا يملكون الحق في التصويت أو المشاركة في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي، وغالبًا ما تتفاقم شكوى الشباب في المناطق الحضرية بسبب ارتفاع أسعار المساكن وارتفاع أسعار الأراضي في المناطق الحضرية، والعوائق القانونية التي تحول دون الإقراض العقاري في كثير من الأحيان[88].

المناخ والأمن

نادرا ما يكون تغير المناخ السبب الرئيسي للصراع، إلا أنه يمكن أن يعيق بناء السلام ويمثل عامل مضاعف للمخاطر، مما يؤدي إلى تفاقم حدة الهشاشة والتظلمات القائمة[89]. وتجدر الإشارة إلى أن القضايا البيئية وتغير المناخ تؤثر سلبًا على أجيال المستقبل مع دخولهم مرحلة البلوغ، مما يجعل الشباب على وجه الخصوص أكثر عرضة لخطر التعرض للتقلبات القاسية للطقس والكوارث الطبيعية. وينجم عن التدهور البيئي المفاجئ، مثل التلوث وعدم نقاء الهواء، انخفاض متوسط العمر المتوقع للشباب الذين يتعين عليهم تحمل الآثار غير الصحية على مدار حياتهم. وتعد المنطقة العربية الأكثر ندرة في المياه[90]، والأكثر اعتمادًا على الواردات الغذائية في العالم، وتعاني من ارتفاع درجات الحرارة بشكل أسرع من المتوسط العالمي بسبب تغير المناخ[91]، ومن ناحية أخرى تسهم موجات الجفاف الممتدة وفقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية في زيادة مستويات انعدام الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة. ومع انعقاد أسبوع المناخ الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[92] في دبي، والدورة السابعة والعشرين لمؤتمر (COP 27) في مصر[93]، باتت قضية تغير المناخ احدى أهم القضايا في المنطقة العربية.

---

[82] صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام :(2018) السلام المفقود - دراسة مرحلية مستقلة حول الشباب والسلام والسلم والأمن السلام المفقود :دراسة تقدم مستقلة حول الشباب والسلام والأمن.

[83] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا :(2022) تقرير حالة الهجرة الدولية :2021 المضي قدمًا على نحو مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية تقرير حالة الهجرة الدولية لعام :2021 بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية.

[84] مركز التوجه الاستراتيجي للناتو – الجنوب NSD-Sومركز السياسات للجنوب الجديد :(2021) تحدي تضخم الشباب في أفريقيا والشرق الأوسط - الهجرة وهجرة ذوي الكفاءات.

[85] مونل الأمم المتحدة (2020): تقرير مدن العالم - قيمة التحضر المستدام.

[86] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022) :التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19.

[87] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2016) :الملامح الديموغرافية للمنطقة العربية: تحقيق العائد الديمغرافي.

[88] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2020): التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2020.

[89] تقرير مجلس الأمن (2021): مجلس الأمن الدولي وتغير المناخ.

[90] 13 دولة عربية من بين 19 دولة تعاني من ندرة المياه في العالم - عالمنا في صورة بيانات 2022.

[91] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022) :التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19.

[92] أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2022 :تقرير المخرجات.

[93] المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27).

يلعب الشباب دورًا بارزًا في الحثّ على العمل العالمي من أجل البيئة ومكافحة تغير المناخ والعمل من أجل السلام والمناخ في مجتمعاتهم، وهناك تزايد ملحوظ في عدد المشاركين من الأفراد والمنظمات الشبابية في هذا الموضوع، وتم تنظيم حركات اجتماعية حولها عبر الإنترنت وخارجه. وقد انعكس هذا الحماس لدى الشباب الذين تمت استشارتهم بشأن هذه الاستراتيجية، والذين أعطوا الأولوية للتلوث والتدهور البيئي وتغير المناخ والكوارث الطبيعية باعتبارها قضايا أمنية، وكان تغير المناخ هو الشاغل الأكبر في دول مجلس التعاون الخليجي، فيما كان التلوث والتدهور البيئي من أكبر دواعي القلق في باقي أنحاء المنطقة. ولقد أعرب حوالي نصف الشباب الذين تمت استشارتهم عن اعتقادهم أن الارتفاع المفاجئ في أسعار المواد الغذائية أو المجاعات أو خطر حدوثها من أسباب انعدام الأمن في مجتمعاتهم.

آثار جائحة كوفيد-19 على الشباب

بالنسبة للشباب في جميع أنحاء العالم، تظهر آثار جائحة كوفيد-19 في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وزيادة الصعوبة في الانتقال من مرحلة التعليم إلى العمل، وتعدد أوجه الاختلاف في المستوى التعليمي، وينطبق هذا بشكل خاص على الشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية وذوي الاحتياجات الخاصة والإناث. وجدير بالذكر أن حالات الإغلاق المطول وتعطيل المدارس وعدم إمكانية الوصول إلى الأماكن الترفيهية والرياضية والاجتماعية، بالإضافة إلى فقدان الوظائف وخفض الأجور، شكل تهديدًا خطيرًا للصحة الجسدية والنفسية للشباب، ووفقًا للبيانات، يعد الاكتئاب الحاد بالفعل سببًا رئيسيًا لارتفاع معدل الإصابة بالأمراض بين الشباب في الفئة العمرية 15 - 24 عامًا والشابات في الفئة العمرية 20-24 عامًا في المنطقة العربية، وقد نجم عن الإغلاق والحجر الصحي المنزلي زيادة العنف ضد الشباب، ولا سيما المراهقات والشابات، كما زاد من صعوبة وصول الشباب المعتدى عليهم إلى خدمات مثل الإرشاد المدرسي والاتصال بالخطوط الساخنة والحصول على سكن، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في مجال الصحة على مدى العقود الماضية، لا يزال الشباب العربي يعاني، بدرجات متفاوتة، من عدم كفاية الخدمات الصحية وصعوبة الوصول إلى المرافق الصحية، وينطبق هذا بشكل خاص على الشباب في المناطق الريفية وأولئك الذين يعانون من الإصابات وفي مناطق النزاع.

المصادر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2020): آثار جائحة كوفيد-19 على الشباب في المنطقة العربية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (2019): جيل ٢٠٣٠ في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا – الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لضمان منطقة مزدهرة في المستقبل.

قيم ومواقف الشباب

في عالم يعيش في ظل العولمة، يتم إعادة تشكيل آفاق الشباب من خلال زيادة إمكانية وصولهم إلى المعلومات والرؤى العالمية المتنوعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، ليصبحوا أكثر وعيًا بنظرائهم في جميع أنحاء العالم، وهي حقيقة تغير توقعاتهم وتطلعاتهم وتعيد تشكيلها، وقد أدى التحضر واستخدام التكنولوجيا إلى ظهور النزعة الفردية، بدرجات متفاوتة في مختلف البلدان العربية وبين المجموعات الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك، يظل الدين والأسرة جوهر المجتمعات العربية، وتظل الأسر الممتدة والعلاقات العشائرية والقبلية محور التنظيم الاجتماعي، وأحيانًا تحل محل دور الدولة في الحماية الاجتماعية والأمن، وقد أظهر استطلاع شمل 3400 من الشباب في الفئة العمرية 18–24 من 17 دولة عربية مختلفة أن الشباب ينظرون إلى الدين باعتباره الأهم بالنسبة لهويتهم الشخصية، يليه الجنسية والعائلة أو القبيلة، بينما كانوا ينظرون إلى اللغة والمساواة بين الجنسين والإرث العربي على أنها أقل أهمية بكثير، وفي الوقت ذاته، وافق 73٪ على أن الدين يلعب دورًا كبيرًا للغاية في مجتمعاتهم، بينما أشار 77٪ إلى ضرورة إصلاح المؤسسات الدينية. وتحظى القيم والثقافة التقليدية بتقدير الشباب، إذ يحرص ما يقرب من ثلاثة أرباعهم على الحفاظ على هذه القيم، ويعطي معظم الشباب الذين تمت استشارتهم الأولوية للحفاظ على هويتهم الدينية والثقافية، على الرغم من أن عددًا كبيرًا منهم يدعو أيضًا إلى إنشاء مجتمعات أكثر تسامحًا وتحررًا وعولمة (من 25 – 45٪ – حسب المنطقة دون الإقليمية).

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022): التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19، ووكالة أبحاث أصداء (2022): استطلاع رأي الشباب العربي السنوي الرابع عشر – تم إجراء الاستطلاع في 50 مدينة في المنطقة العربية، وشمل الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية وسوريا والعراق وعمان وفلسطين والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب واليمن، وكانت العينة مقسمة مناصفة بين الرجال والنساء.

3- المصطلحات الأساسية والمبادئ التوجيهية

3-1 تعريف الشباب

الشباب لا يمثل مجموعة موحدة، والشباب هو انتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ وما يصاحبه من علامات بيولوجية واجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية محددة السياق ولها تركيبة اجتماعية. وبحسب الفئات الاجتماعية، يمثل الشباب مجموعة غير متجانسة تحددها عدة عوامل أخرى، مثل المساواة بين الجنسين والخلفية الاجتماعية والاقتصادية والعرق والدين، ولا ينبغي النظر إليهم والتعامل معهم على أنهم مجموعة متجانسة. وتتباين التعريفات الإحصائية للشباب عبر الدول العربية والمنظمات الدولية. وتُعرّف السياسة العربية للشباب والرياضة الشباب على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 عامًا، فيما يُعرّف قرار مجلس الأمن رقم 2250 الشباب على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الموجودة على المستويين الوطني والدولي. ومن ناحية أخرى تُعرّف الأمم المتحدة الشباب على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا "لأغراض إحصائية" و"دون الإخلال بالتعريفات الأخرى من قبل الدول الأعضاء"، أما لأغراض الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن، فيستخدم تعريف قرار مجلس الأمن رقم 2250 للشباب على أنهم (الفئة العمرية 18-29 عامًا).

المصادر: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2015): القرار 2250، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة (1981): A/36/215.

3-2 تعريف السلام والأمن

تُعرّف الاستراتيجية العربية السلام بأنه ليس مجرد غياب النزاعات العنيفة، وإنما وجود العدل والإنصاف والتنمية الاقتصادية والمؤسسات الفاعلة بالإضافة إلى السلوكيات المجتمعية التي تعزز السلام، وتماشياً مع الأجندة العالمية لاستدامة السلام، أوضحت الاستراتيجية العربية أن عملية بناء السلام تهدف إلى منع نشوب النزاعات المسلحة أو تكرارها أو استمرارها، فعملية بناء السلام لا ينظر إليها على أنها أحد أنشطة ما بعد النزاع فحسب، وإنما ينبغي أن تكون أولوية في جميع السياقات، وأن تتم بالتزامن مع الأنشطة الإنمائية والإنسانية.

وتضع الاستراتيجية تعريفاً واسعاً للأمن، وتستند إلى مفهوم الأمن الإنساني، الذي يشمل عدة أبعاد، بما في ذلك الأمن السياسي والمجتمعي، والأمن الاقتصادي والشخصي، فضلاً عن الأمن الغذائي والبيئي والصحي، ويعد هذا تعريف شامل

لمعنى الأمن باعتباره النظام العام والحماية من الأنشطة غير الشرعية، لذا يُنظر إلى الأمن على أنه حالة ذاتية يشعر فيها الفرد أو المجتمع بالتحرر من الشعور بالاحتياج، والتحرر من الخوف، والحرية في العيش بكرامة.

المصادر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة66/290 ، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة :(2016) القرار 2282 ، ويوهان جالتونج :(1964) ما هي بحوث السلام – مجلة أبحاث السلام، 1(1) ، ص.4-1

3-3 تعريف المشاركة الهادفة للشباب والقيادة الشبابية

تشجع السياسة العربية للشباب والرياضة تمكين الشباب والشابات على المشاركة في صنع القرار، وإتاحة الفرصة الكاملة لهم للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمعاتهم، وتدعم تلك السياسة تزويدهم بخيار اتخاذ القرارات في حياتهم، مع توفير البيئة اللازمة التي تمكنهم من تعزيز اهتماماتهم واحتياجاتهم. وتشير مشاركة الشباب إلى امتلاكهم للحق والوسائل والمساحة والدعم للمشاركة في التغيير المجتمعي الإيجابي، ويمكن أن تتم المشاركة من خلال الطرق الرسمية أو العملية السياسية أو الأنشطة غير الرسمية مثل العمل التطوعي والحملات. أما دعم القيادة الشبابية فهو يشير إلى دعم الشباب ليصبحوا مواطنين مشاركين ومبدعين في حل المشكلات وفي التفكير المبتكر، و قادة فعالين، وصانعي تغيير ناجحين.

كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم 2250، تكون المشاركة ذات مغزى عندما يكون صوت الشباب مسموعًا بشكل حقيقي، وعندما يكون لديهم القدرة على التأثير في القرارات ذات الصلة بالأمور التي تعنيهم والقدرة على المشاركة في تنفيذ تلك القرارات ومراقبتها، وهذا يعني الانتقال من فكرة النظر إلى الشباب على أنهم فئات مستهدفة، وأن دورهم ليس سوى دور صوري، إلى فكرة أنهم هم الذين يبادرون ويقودون العمل والتعامل معهم كشركاء متساوين في عملية صنع القرار من خلال منظور قائم على الحقوق، حيث يحق للشباب الحصول على المعلومات، وضرورة التشاور معهم وأخذ آرائهم في الاعتبار فيما يتعلق بكافة الأمور التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حياتهم ومستقبلهم. أما من منظور الكفاءة، فإن ضمان مشاركة مجموعات متنوعة من الشباب والتعبير عن آرائهم في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها وتقييمها، يمكن أن يحسن بشكل كبير من تأثير مشاريع السلام والأمن وشرعيتها واستدامتها وجدواها، لذلك يجب أن تضمن السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالشباب والسلام والأمن منح الشباب الحق في المشاركة في جميع مراحل عمليات صنع القرار.

المصادر: نموذج" سلم المشاركة" لهارت (Hart's Ladder of Participation) "في دراسة صندوق الأمم المتحدة للطفولة (1992): مشاركة الأطفال: من المشاركة الرمزية إلى المواطنة، والأمم المتحدة وأكاديمية فولك برنادوت (2021): الشباب والسلام والأمن: كتيب إعداد البرامج.

3-4 المبدأ التوجيهي: مراعاة المساواة بين الجنسين

من أجل تعزيز مبدأ المساواة بين جميع الشباب، يجب تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين وتعميم ثقافة المساواة بين الجنسين في جميع مراحل تنفيذ الاستراتيجية العربية. وبينما يشير مصطلح الجنس إلى الخصائص البيولوجية والفسيولوجية المختلفة للذكور والإناث، فإن مصطلح المساواة بين الجنسين يشير إلى الخصائص المشكّلة اجتماعياً للنساء والرجال – مثل الأعراف والأدوار والعلاقات بين مجموعات النساء والرجال وفيما بينها، وعلى النحو المبين في الاستراتيجية العربية للمرأة والسلام والأمن، فإن إدماج منظور المساواة بين الجنسين في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن أمر اكتسب أهمية بالغة[94]. وتجدر الإشارة إلى أن التركيز على مراعاة المساواة بين الجنسين والتوعية بشأنه أمر ضروري لأجندة الشباب والسلام والأمن، حيث يتأثر كل من الشباب والشابات بقضايا السلام والأمن ويساهمون فيها بطرق محددة، ويواجهون صورًا نمطيةً وسرديات مختلفةً تتعلق بأدوارهم المجتمعية. وقد تواجه الشابات تحديات أكبر للمشاركة في الحياة الاجتماعية والعامة ويتأثرن بالعنف بطرق معينة، مثل الاستغلال والانتهاك الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ويواجه الشباب أيضًا تحديات محددة، مثل التجنيد القسري في سياق العنف المسلح، أو توقع تبني سلوك عدواني كرمز للرجولة[95]. وجدير بالذكر أن القوالب النمطية الجنسانية – مثل النظر إلى الشباب على أنهم عناصر مهددة للأمن وإلى الشابات على أنهن ضحايا – لا تعترف بالتجارب والاحتياجات المتنوعة للشباب [96]. ويحتاج صانعو السياسات والخبراء إلى تبني نهج يراعي الفوارق بين الجنسين، إلى جانب تحديد أوجه التعاون بين أجندة الشباب والسلام والأمن وأجندة المرأة والسلام والأمن[97].

3-5 المبدأ التوجيهي: عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب

الشباب متنوعون، ولديهم خصائص وانتماءات متنوعة ومتداخلة مثل المساواة بين الجنسين والخلفية الاجتماعية والاقتصادية والدين والعرق، ومن الضروري الاعتراف بذلك وتبني نهج شامل يأخذ في الاعتبار المستويات المتعددة للهوية التي يمتلكها الشاب/ الشابة، مع توجيه مزيد من التركيز للأشخاص الأكثر هشاشة، إن "مبدأ عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب" هو التزامًا أساسيًا لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإنهاء التمييز والإقصاء، والحد من أوجه عدم المساواة والهشاشة التي تترك الناس تتخلف عن الركب وتقوض إمكانات الأفراد[98]، إن تطبيق هذا المبدأ في تنفيذ الاستراتيجية يستلزم الوصول إلى الشباب المهمشين ومكافحة التمييز وعدم المساواة المتزايدة داخل البلدان التي تقوض قدرة الشباب بصفتهم أصحاب حقوق.

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ "عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب" يجذب الانتباه نحو كيفية إشراك أو إقصاء الشباب بناء على هوية الشخص أو انتمائه أو خصائصه المختلفة مثل النوع الاجتماعي والخلفية الاجتماعية والاقتصادية والخلفية

---

[94] جامعة الدول العربية (2015): الاستراتيجية الإقليمية - حماية المرأة العربية: السلام والأمن.

[95] الائتلاف العالمي للشباب والسلام والأمن (2022) :تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن على المستوى القطري: دليل استرشادي للمسؤولين الحكوميين.

[96] الأمم المتحدة وأكاديمية فولك برنادوت (2021): الشباب والسلام والأمن: كتيب إعداد البرامج.

[97] الهيئة المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2018) :دور الشابات في السلام والأمن: نقطة التقاء أجندة الشباب والسلام والأمن وأجندة المرأة والسلام والأمن.

[98] مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (2017) : عدم ترك أي أحد خلف الركب: المساواة وعدم التمييز في صميم التنمية المستدامة.

التعليمية والعرق أو الأصل أو اللغة والدين والاحتياجات الخاصة والأيديولوجية السياسية أو الانتماء السياسي والحالة والتجربة كلاجئ أو مهاجر أو نازح داخليًا والموقع الجغرافي والخلفية الحضرية أو الريفية[99] باختصار فإن اتباع نهج تقاطعي متعدد الجوانب في تخطيط الاستراتيجية وتنفيذها أمرًا أساسيًا لضمان عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب في العملية.

3-6 المبدأ التوجيهي: عدم الإضرار بالشباب ومراعاة ظروف النزاع

يتطلب تنفيذ قرارات مجلس الأمن الثلاثة (القرارات رقم 2250 و2419 و2535) إيلاء اهتمام كبير لرفاهية الشباب وأمنهم، ويعني مبدأ عدم الإضرار ضمان السلامة الجسدية والعاطفية للشباب المشاركين في أنشطة بناء السلام، وتوفير الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي اللازم للشباب المتأثرين بالصدمات الناجمة عن العنف والحد من أوجه عدم المساواة، بما في ذلك تلك الناتجة عن الإقصاء والتهميش والانقسامات والتوترات بين الشباب، ومراعاة تطبيق المعايير الأخلاقية الرفيعة عند العمل مع الشباب، والامتناع الكامل عن رفع سقف التوقعات أو إعطاء آمال وهمية للشباب. فضلاً عن ذلك، يعاني الشباب في جميع أنحاء العالم من ضغوط اجتماعية وثقافية محبطة نتيجة جهودهم في بناء السلام، من معوقات سياسية ومالية وقانونية واقتصادية ورقمية[100]. ولهذا الغرض يؤكد مبدأ عدم الإضرار بالشباب على ضرورة تحديد وتجنب وتخفيف أي مخاطر محتملة تكون ناتجة عن مشاركة الشباب.

ويرتبط هذا النهج ارتباطًا وثيقًا بمفهوم مراعاة ظروف النزاع[101]، والذي يهدف إلى التخفيف من حدة الآثار السلبية غير المقصودة الناجمة عن العمل في ظل ظروف النزاع أو في السياقات التي تكثر فيها الانقسامات، و يهدف إلى تعظيم التأثير السلمي أيضًا. مما يعني أن الإجراءات وخطط العمل الخاصة بتنفيذ أجندة الشباب والسلام يجب أن تبنى على أساس فهم واضح للسياق ولتأثير التدخل على السياق، ومن هذا المنطلق، نخلص إلى أهمية تجنب التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الإيجابية.

---

[99] الائتلاف العالمي للشباب والسلام والأمن (2022):تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن على المستوى القطري: دليل استرشادي للمسؤولين الحكوميين.

[100] مكتب مبعوث الأمين العام للشباب (2021) :التقرير العالمي عن حماية الشباب في الفضاء المدني.

[101] منظمة سيفرورلد العالمية :(2004)النهج المراعية للنزاع في البرامج الإنمائية والمساعدات الإنسانية وبناء السلام.

4- محاور الاستراتيجية وأهدافها

تستند أولويات الاستراتيجية على الركائز الخمسة للقرار: المشاركة والحماية والوقاية بما في ذلك نشر ثقافة السلام والشراكات وفك الارتباط وإعادة الإدماج.

تتوقع الاستراتيجية منطقة عربية تتسم بما يلي: 1) تعزيز دور مجموعات متنوعة من الشباب وتأثيرها ومشاركتها في عملية صنع القرار ومنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام المستدام، 2) تعزيز دور الشباب في نبذ العنف ونشر ثقافة السلام، 3) الاعتراف بحقوق الشباب وحمايتهم في مراحل النزاع وتعزيز جهودهم لتحقيق السلام ومنع نشوب النزاعات، 4) زيادة الشراكات مع الشباب في مجالات السلام والأمن، 5) والأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المحددة للشباب والمجتمعات في سياقات ما بعد النزاع.

أولا محور: المشاركة

تتمثل إحدى الأولويات المحورية للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن في زيادة الفرص المتاحة لمشاركة الشباب في جميع مستويات صنع القرار، من أجل منع نشوب النزاعات وحلها وتعزيز السلام والأمن المستدامين. تلعب المشاركة دورًا مهمًا في بناء السلام المستدام والحفاظ عليه حيث أن زيادة الفرص المتاحة لمشاركة الشباب وإفساح المجال لهم ليكون لهم تأثير على عمليات صنع القرار يزيد ثقتهم ليس في مستقبلهم فحسب، ولكن أيضًا في وظائف وأداء الهياكل الاجتماعية والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية.

ولا بد من اتباع منهج جديدة تجاه الشباب، وذلك بالانتقال من منهج يتعامل مع الشباب من الأعلى إلى الأسفل إلى التعامل مع الشباب كقادة وشركاء (القيادة الشبابية)، وتتجاوز المشاركة الهادفة للشباب التشاور الصوري – الرمزي، وتتطلب أن تتاح الفرصة للشباب للمشاركة، ليس فقط في القرارات المتعلقة بهم وبمستقبلهم، وإنما أيضًا في تصميم وتخطيط وتنفيذ ومتابعة هذه القرارات.

وتعترف الاستراتيجية بأن الشباب يشاركون في جهود السلام والأمن على مستويين يؤثر بعضهما على بعض وهما: المستويات المؤسسية أو الرسمية لصنع القرار، والمستويات الاستشارية وغير الرسمية مثل وسائل التواصل الاجتماعي والعمل التطوعي والنشاط المدني، وتعد جميع مساهمات الشباب ذات قيمة وغالبًا ما تعزز بعضها البعض، وينبغي دعم وضمان المشاركة الآمنة للشباب على كلا المستويين.

لا تتطلب المشاركة الهادفة بناء مهارات وقدرات الشباب فحسب، بل تتطلب أيضًا تخصيص الموارد والمساحات لهم من خلال: دعم تبادل الأفكار بين الشباب، والشراكات مع المنظمات والشبكات الشبابية، وتمويل المبادرات التي يقودها الشباب، وعرض نماذج إيجابية للجهود التي يقودها الشباب على وسائل الإعلام وفي الحوار بشأن السياسات، ومن الضروري تطوير أدوات ومنصات جديدة ومبتكرة للشباب لزيادة التأثير مع مراعاة إمكانية الوصول لجميع الشباب، بغض النظر عن العمر أو

الجنس (ذكر وأنثى) أو القدرة أو الهوية العرقية أو الدينية أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وينبغي تعزيز دور المجتمع المدني كجسر للتواصل بين الشباب وصناع القرار، وكذلك ينبغي تعزيز الحوار بين الأجيال.

في سياقات النزاع أو ما بعد النزاع، تدعو الاستراتيجية إلى إدماج الشباب بشكل هادف وفعال في عمليات بناء السلام والمصالحة، فعمليات بناء السلام تتطلب، الآن أكثر من أي وقت مضى، خطوات شاملة وأكثر شفافية ونتائج أكثر استدامة، لذلك يجب أن نضع الشباب في قلب عمليات السلام والمصالحة، حيث يلعب الشباب دورًا بارزًا في منع العنف، وكذلك في إرساء قيم السلام وصونه وتنفيذ اتفاقيات السلام وتدابير المصالحة، وينبغي النظر في الممارسات الناجحة والدروس المستفادة من تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 في هذه المسألة.

الهدف الرئيسي الأول: تحديد ومعالجة التحديات والعقبات التي تحول دون المشاركة الهادفة للشباب والشابات

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- اجراء البحوث وجمع البيانات – المصنفة حسب الجنس (ذكر أو أنثى) والعمر – التي توفر المعرفة والمعلومات حول الشباب والسلام والأمن، ودراسة احتياجات الشباب وأولوياتهم وتطلعاتهم بشكل منهجي لدعم سياسات وبرامج الشباب الناجحة والشاملة، مع مراعاة الهويات المتداخلة للشباب، وتنوع السياقات التي يعيشون فيها.
- رفع الوعي بين المؤسسات والهيئات الفاعلة مع الشباب والمعنية بموضوعات السلام والأمن بشأن أهمية المشاركة الهادفة للشباب ومبادئها، وتقييم السياسات والبرامج الحالية ذات الصلة بالشباب والسلام والأمن.
- رفع الوعي بين الشباب وتعزيز مهاراتهم في الموضوعات ذات الصلة بالمواطنة وحقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، لتحسين قدرتهم على المشاركة وفهم عملية صنع القرار، وبناء ثقتهم في الأنظمة والهياكل وآليات المشاركة، مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، مع توجيه اهتمام خاص للشابات والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة والذين يعيشون في المناطق الريفية والفقراء والمهمشين.
- تأمين مساحات آمنة وشاملة لجميع الشباب للمشاركة، بغض النظر عن خلفيتهم، على مستويات المشاركة السياسية الرسمية والمشاركة غير الرسمية، مع تعزيز الحوار بين الأجيال والتعاون بين الشباب وكبار السن، وتعزيز حيوية وانفتاح المساحة المدنية.

الهدف الرئيسي الثاني: زيادة المشاركة الهادفة للشباب في صنع القرار بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن وعمليات المصالحة، ورفع الوعي بالدور الإيجابي للشباب.

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- رفع الوعي بين المؤسسات والسلطات الحكومية حول قرارات مجلس الأمن (2250 و2419 و2535) وأجندة الشباب والسلام والأمن، والتأثير الإيجابي لمشاركة الشباب في المسائل ذات الصلة بالسلام والأمن، وتسليط الضوء على الدور الخاص للشابات في السلام والأمن، وعدم إغفال البعد الجنساني عند مناقشة مشاركة الشباب.

- دعم المشاركة المنهجية لممثلي الشباب من خلفيات متنوعة في النشاط السياسي وصنع القرار وفي الاجتماعات الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن والتخطيط لها ومتابعتها، وتعزيز عملية صنع القرار المشترك والشامل والقيادة المشتركة لبناء الثقة بين مجموعات الشباب وصانعي السياسات والمؤسسات، للانتقال من المشاركة الشبابية الصورية إلى المشاركة الحقيقية الهادفة.
- إشراك الشباب في جميع مراحل إعداد البرامج المتعلقة بالسلام والأمن من خلال التخطيط المشترك والمشاورات والاستبيانات وجمع البيانات والبحوث التي يقودها الشباب، ومن خلال تعظيم مساهماتهم في تصميم الأنشطة وتنفيذها وتقييمها، وتسهيل استخدام الملاحظات مع مجموعات الشباب المتنوعة من أجل الشمولية والمساءلة.
- تسهيل التعاون والتبادل بين الشباب في المنطقة العربية من أجل تبادل الأفكار والتجارب والممارسات الجيدة، ودعم عملية إدماج أجندة الشباب والسلام والأمن في شبكات المجتمع المدني الشبابية الحالية.
- تعزيز الوصول الرقمي والمهارات الرقمية ومحو الأمية الرقمية للشباب من أجل زيادة المشاركة المدنية، بحيث تصبح مشاركة جيدة وآمنة ومبتكرة بالتنسيق مع الشباب، والتأثير على الفرص المتاحة للشباب، والاستفادة من التقنيات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي.

الهدف الرئيسي الثالث: زيادة عدد الشباب والشابات الذين يشاركون مشاركة هادفة في عمليات السلام والمصالحة

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- تعزيز قدرة القائمين على عملية بناء السلام الشباب في عمليات السلام والمصالحة من خلال التدريب والتوجيه بين الأجيال، وتعزيز الحوار المتبادل بين بناة السلام الشباب وتبادل التجارب بينهم.
- ضمان مشاركة مجموعات متنوعة من الشباب من خلفيات دينية وعرقية وثقافية متنوعة، في اتفاقيات السلام لضمان فعالية واستدامة تلك الاتفاقيات، مع توجيه اهتمام خاص لمشاركة الشابات، وإدماج الشباب المهمشين، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والشباب في المناطق الريفية واللاجئين والنازحين الشباب.
- زيادة قدرة ووعي المسؤولين والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة لإدراج أصوات الشباب في مختلف مراحل عمليات السلام، وإدماج منظور أجندة الشباب والسلام والأمن في الجهود الوطنية والإقليمية نحو إدارة الأزمات وحل النزاعات والعمل الإنساني والعمل من أجل السلام.

ثانيا: محور الحماية

تؤكد الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن على التزام الدول الأعضاء باحترام وضمان حقوق الإنسان لجميع الأفراد، بما في ذلك الشباب، ويتطلب احترام حقوق الشباب وحمايتها والوفاء بها ومعالجة التمييز الذي قد يواجهونه، فضلًا عن إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى حقوقهم.

وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير لمعالجة التمييز الذي يواجهه الشباب المهمشون – مثل أولئك الذين يعانون من الفقر أو يعيشون في المناطق الريفية، وشباب الأقليات، والأميين، وضحايا العنف الجسدي والنفسي، وذوي الاحتياجات الخاصة، واللاجئين والنازحين – وحماية احتياجاتهم الخاصة والاستجابة لها على المستويات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، والعمل بالتعاون مع المنظمات ذات الخبرة الخاصة في هذه القضايا، علاوةً على ذلك، يستلزم الأمر اتخاذ إجراءات للتصدي لظاهرة العنف المدرسي والتنمر وزواج الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

للشباب في جميع السياقات الحق في المشاركة في حياة المجتمعات، وينبغي تمكينهم لممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع والوصول إلى المعلومات، يحتاج الشباب من أجل المشاركة الهادفة في بناء السلام المستدام والحفاظ عليه إلى مساحات آمنة للالتقاء والتعبير عن آرائهم والمشاركة في صنع القرار، ويجب حمايتهم من كافة أنواع العنف، ويضطلع المجتمع المدني والمنظمات الدينية والثقافية بدور بارز في هذا الصدد، يتمثل في احتضان الشباب وحمايتهم وتلبية احتياجاتهم الاجتماعية وتوفير منصات تتيح لهم تبادل آرائهم.

من الضروري أيضا أن تكون أنشطة الشباب السياسيين والقادة والمتطوعين وكذلك الناشطين المدنيين مضمونة ومدعومة من خلال التشبيك والشراكات، من ناحية أخرى قد يواجه الشباب الناشطون على الصعيدين المدني والسياسي، ولا سيما أولئك الذين يعملون من أجل حل النزاعات والسلام والمصالحة، انتهاكات وتهديدات، وبالتالي يجب حمايتهم من العنف العقلي والجسدي والجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، علاوة على ذلك يجب أن يتعرف الشباب على حقوق الإنسان وأدوات حقوق الإنسان المتاحة لهم.

وعلى صعيد آخر، في المناطق المتأثرة بالنزاع، يجب حماية كافة الشباب والشابات المدنيين وفقًا للقانون الدولي الإنساني و"المسؤولية عن الحماية"، وهو مبدأ دولي يضع على عاتق كل دولة مسؤولية حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية[102]. وتجدر الإشارة إلى أنه من الضروري أن يؤخذ في الحسبان الاحتياجات ووجهات النظر المحددة للشباب الذين يعيشون في سياقات النزاع في الأنشطة الإنسانية وأنشطة بناء السلام، وكذلك احترامهم وحمايتهم

[102] الجمعية العامة للأمم المتحدة :نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ,A/RES/60/1

ومعاملتهم معاملة إنسانية[103]، إلى جانب ذلك، يجب دعم الشباب ضحايا الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والجنساني والجرائم والتعذيب المرتبطين بالنزاعات وحمايتهم، وكفالة تعافيهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

الهدف الرئيسي الرابع: تعزيز حماية جميع الشباب والشابات وحقوقهم ومنع تعرضهم للتهميش

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- تعزيز الجهود المبذولة لمنع العنصرية والتمييز وعدم المساواة بين الجنسين وانتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها الشباب ومعالجة هذه الأمور، وتوجيه اهتمام خاص للمهمشين منهم، مثل أولئك الذين يعانون من الفقر أو يعيشون في المناطق الريفية، والأميين، وضحايا العنف الجسدي والنفسي، وذوي الاحتياجات الخاصة، واللاجئين والنازحين.
- تعزيز مسؤولية السلطات المعنية وقدرتها على تحديد انتهاكات حقوق الإنسان والتدخل فيها بطريقة تراعي الشباب وتراعي ظروف النزاعات وتراعي المساواة بين الجنسين، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – الجهود المبذولة من أجل مكافحة العنف في المنازل وفي المدارس والتنمر والعنف القائم على النوع الاجتماعي وزواج الأطفال وختان الإناث، مع توجيه اهتمام خاص لتيسير عملية الإبلاغ ودعم الضحايا.
- زيادة الوعي والمعرفة بين الشباب حول حقوقهم والآليات القائمة التي تمكنهم من المطالبة بحقوقهم وطلب الحماية.
- تعزيز الدور الأساسي للمجتمع المدني والمنظمات الدينية والثقافية في احتضان الشباب وحمايتهم وتلبية احتياجاتهم الاجتماعية وتوفير منصات يمكن لهم من خلالها تبادل شكواهم.

الهدف الرئيسي الخامس : تعزيز حماية جميع الشباب والشابات من كافة أشكال العنف في حالات النزاع

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

-
- توعية الشباب بالمبادئ الأساسية للقانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي.
- دعم وحماية الشباب ضحايا الجرائم الدولية الخطيرة، مثل الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والجريمة والتعذيب، وضمان تعافيهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

الهدف الرئيسي السادس: تعزيز حماية الشباب والشابات بناة السلام والنشطاء المدنيين وحماية حقوقهم

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- حماية الحقوق المدنية لكافة الشباب، وحقهم في المشاركة في بناء السلام والأمن، وفي المشاركة في الشؤون السياسية والعامة، والحد من التمييز والمعاملة الإقصائية التي يتعرضون لها ومكافحتها مكافحة فعلية وواقعية.

---

[103] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2020) :معنا ومن أجلنا: العمل مع الشباب ومن أجلهم في الأزمات الإنسانية والأزمات الممتدة

- توفير مساحة مدنية آمنة ومفتوحة، وبيئات يسهل الوصول إليها للفاعلين المدنيين والسياسيين من الشباب، ولا سيما حماية الشابات، والفئات المهمشة، والشباب الذين يعيشون في سياقات النزاع والذين يعانون من انعدام الأمن ومن العنف.
- زيادة وعي المسؤولين والمشرعين، وكذلك الشباب، حول أنماط المضايقة والترهيب وخطاب الكراهية وسبل الانصاف القانونية المتاحة للضحايا، وزيادة المعرفة الرقمية للفاعلين المدنيين والسياسيين من الشباب من أجل مشاركة مدنية أكثر أمانًا عبر الإنترنت.

ثالثاً: محور الوقاية وتعزيز ثقافة السلام

تؤكد الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن على أهمية تبني التدابير الوقائية التي تهدف إلى معالجة العوامل والأسباب الهيكلية الكامنة وراء العنف والنزاع، مثل عدم المساواة والفقر والتمييز والإقصاء وانتهاكات حقوق الإنسان، وتقر كذلك بالدور الهام والمحوري للشباب في الوقاية وفي تعزيز ونشر ثقافة السلام واللاعنف.

حيث تشمل التحديات التي يواجهها الشباب انعدام الأمن الاقتصادي والبطالة والعمل غير المستقر، وتأخر الانتقال من مرحلة التعليم إلى العمل وإلى الحياة الأسرية والبلوغ، وعدم المساواة في الحصول على التعليم الجيد والخدمات الصحية، فضلاً عن ذلك، يمكن إرجاع شعور الشباب بانعدام الأمن إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي والتنمر في المدرسة والمضايقات التي يواجهها الشباب عبر الإنترنت وخارجه، كما أن التحديات التي يواجهها الشباب في سياقات النزاع متعددة الأبعاد وتتطلب اهتمامًا خاصًا.

وبالتالي، يجب توفير الفرص الاقتصادية والتعليمية والمهنية والاجتماعية لجميع فئات الشباب سواء كانوا يعيشون في ظروف مستقرة أو في ظروف هشة، ودعم استقلاليتهم، كما يجب العمل على تحسين سلامة ورفاهية الشباب، وذلك من خلال تعزيز المساواة وتقوية الإدماج والكفاءة المدنية للشباب، وزيادة قدرتهم على عيش حياتهم الخاصة والمساهمة في مجتمعاتهم مساهمة إيجابية، ويجب العمل على توفير الأنشطة الترفيهية للشباب من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، إذ أن هذه الأنشطة من شأنها المساعدة في خلق تجارب الانتماء التمكينية وزيادة رأس المال الاجتماعي واحترام الذات[104].

كما أن معالجة العوامل والأسباب الهيكلية للعنف والنزاع، ومنع تهميش الشباب، يمنع أيضًا التطرف العنيف، حيث تسعى الحركات المتطرفة غالبًا إلى تجنيد الشباب المهمشين الذين يتوقون إلى تكوين مجتمع خاص بهم وإلى الشعور بمعنى لحياتهم[105]. وفي الوقت ذاته، لا ينبغي النظر إلى الشباب والتعامل معهم على أنهم ضحايا أو مرتكبون محتملون للعنف فقط، وإنما ينبغي اعتبارهم عنصرًا إيجابيًا وفاعلًا في منع العنف وتعزيز السلام، إذ تعترف الاستراتيجية بدور الشباب الإيجابي في منع الإرهاب والتطرف العنيف، بصفتهم بناة سلام محتملين، يتبعون نهجًا شاملاً إزاء تلك التهديدات الأمنية[106]، كما وتدعو الاستراتيجية إلى الانتقال من تبني النهج الأمني تجاه الشباب عند التعامل مع التطرف العنيف والاضطراب إلى الاستعانة بالتدابير الوقائية ونهج القوة الناعمة، الذي يوجه الاهتمام نحو الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمع.

كما يجب تعزيز دور التعليم الرسمي وغير الرسمي في نشر مبادئ السلام وحقوق الإنسان وثقافة اللاعنف في الأوساط التعليمية والرياضية ومن خلال العمل الشبابي واستخدام الرياضة كوسيلة وأداة لتعزيز وبناء السلام وكذلك استهداف المعلمين

---

[104] انظر على سبيل المثال: ماتيو مورتن و بول مونتجمري (2011) :كيف يمكن لبرامج تمكين الشباب تحسين الكفاءة الذاتية والثقة بالنفس لدى المراهقين - مراجعات كامبل المنهجية 6 (1)؛ فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام (2022) :ورقة مواضيعية: مساهمة الرياضة في أجندة الشباب والسلام والأمن.

[105] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016) :منع التطرف العنيف من خلال تعزيز التنمية الشاملة والتسامح واحترام التنوع.

[106] الأمم المتحدة :خطة العمل لمنع التطرف العنيف؛ جامعة الدول العربية (2022): الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب.

والعاملين مع الشباب، مع توفير أدوات لمواجهة التطرف العنيف، بالإضافة إلى بذل الجهود لمكافحة العنف الموجه ضد الشباب، والتنمر في المدارس والمؤسسات التعليمية وعبر الإنترنت وفي الأنشطة الترفيهية، ويجب أيضًا تعزيز الصحة النفسية والمهارات الاجتماعية، على سبيل المثال، من خلال تعزيز تعليم المهارات العاطفية والتفاعلية. كما ينبغي في الوقت نفسه، الاعتراف بدور الشباب كمعلمين لأقرانهم، وتعزيز قدراتهم وفرصهم لتعزيز التماسك الاجتماعي والمجتمعات المسالمة والمتسامحة والمتعددة الثقافات والأديان، وكذلك تشجيع إقامة الحوار بين الشباب من خلفيات وآراء مختلفة وبين الأجيال، فضلًا عن دعم الدور الحاسم الذي تضطلع به المنظمات والقادة الدينيون والثقافيون في حل النزاعات والمصالحة وتعزيز ثقافة السلام.

من ناحية أخرى، يجب أن تولي الإجراءات الوقائية أيضًا اهتمامًا للتكنولوجيا الرقمية، إذ تعمل وسائل التواصل الاجتماعي والتقدم التكنولوجي على توفير منصات وشبكات جديدة يمكن للشباب من خلالها التعلم والتفاعل مع بعضهم البعض ومع السلطات والتفاعل على نحو إيجابي مع مجتمعاتهم. ويجب الاعتراف بمهارات الشباب وتجاربهم في إنشاء منصات تمكنهم من المشاركة المدنية وتدعمها، و في الوقت ذاته، يجب تعزيز المرونة في مواجهة الفكر الاستقطابي والمتطرف والأخبار الزائفة والمواد الضارة الأخرى التي يتم نشرها عبر الإنترنت، فضلًا عن ذلك يجب تعزيز محو الأمية الإعلامية والتفكير النقدي في الأوساط التعليمية والعمل الشبابي، ويجب أيضًا اتخاذ إجراءات وقائية ضد التمييز عبر الإنترنت والمضايقات وخطاب الكراهية الذي يتعرض له العديد من الشباب، ولا سيما الإناث والأقليات، حيث ان تلك الظواهر تضر إضرارًا بالغًا بهدف الوقاية بل إنها تقوض وتهدد ايضا ثقة المجتمع والسلام والتماسك المجتمعي،. كما ينبغي تعزيز الوقاية من خلال إدخال تعليم حقوق الإنسان ومبادئ السلام في المناهج التعليمية، ومن خلال زيادة مهارات التفاعل لدى الشباب ومحو الأمية الإعلامية، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة والإنصاف.

أخيرًا، يشكل تغير المناخ تهديدًا لبناء السلام والأمن، ويؤدي إلى تفاقم الهشاشة والتحديات التي يواجهها العديد من الشباب في المنطقة، لذلك يتوجب مكافحة المشاكل البيئية، مثل التلوث وندرة المياه والحد من التنوع البيولوجي، التي تهدد الظروف المعيشية لهم وسبل عيشهم ورفاههم وتصورهم للأمان، كما انه من المهم بالقدر نفسه الاعتراف بأن الشباب يستجيبون للأزمات ويعملون من أجل السلام والمناخ في مجتمعاتهم من خلال تقديم حلول مبتكرة لسد الفجوات والعمل من اجل المناخ، وعليه يتوجب إشراكهم في القرارات والمناقشات ذات الصلة بسياسات المناخ، وينبغي أيضا زيادة دعم وتعزيز هذا الدور الإيجابي للشباب في العمل المناخي، وتسليط الضوء على ممارساتهم والارتقاء بها.

الهدف الرئيسي السابع: إيجاد بيئة مواتية للقيادة الشبابية ومعالجة أوجه عدم المساواة التي تؤثر على الفرص الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية للشباب

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- مناهضة التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم وفي سوق العمل والقضاء على التمييز الهيكلي الذي يؤثر على مختلف فئات الشباب.

- تحسين الفرص التعليمية والاقتصادية للشباب، ولا سيما لأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والمنتقلين إلى المناطق الحضرية، وكذلك ذوي الاحتياجات الخاصة والمهاجرين واللاجئين والنازحين، ودعم الشباب خارج أطر التعليم أو العمل أو التدريب لإيجاد طريقهم في المجتمع، وضمان توفير خدمات شاملة ومستجيبة لجميع الشباب، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية.
- الاستثمار في أنشطة هادفة للشباب تستجيب لاهتماماتهم وتطلعاتهم، وتعزز لديهم مهارات الحياة العملية المعاصرة، مثل التفكير النقدي والإبداع والتعاون والتواصل ومهارات تحليل المحتوى الإعلامي والمهارات الرقمية والتكنولوجية والمرونة والقيادة والمبادرة والإنتاجية والمهارات الاجتماعية.
- تعزيز إشراك الشباب في تخطيط وتنفيذ ومتابعة المبادرات المتعلقة بالفرص الاقتصادية والتعليمية والمهنية والاجتماعية، مع توجيه الاهتمام لإدماج الشباب المحرومين في العملية.

الهدف الرئيسي الثامن: تعزيز المرونة المجتمعية، وتعزيز قيم السلام واللاعنف من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي، وتعزيز الرسالة المدنية للمدارس وللمنظمات الرياضية وللمنظمات الشبابية.

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- تعزيز دور مهارات حل النزاعات واللاعنف (بما في ذلك تعليم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعليم السلام، والمساواة بين الجنسين، وعدم التمييز والحوار) في المؤسسات التعليمية والرياضية والمؤسسات الفاعلة مع الشباب وأثناء تدريب المعلمين والعاملين في مجال الشباب، واجراء البحوث حول تعليم ونشر ثقافة ومبادئ السلام واللاعنف لفهم أفضل منهجية تتوافق مع كل سياق.
- مجابهة انتشار المعلومات المضللة ووجهات النظر المتطرفة من خلال زيادة مهارات الشباب في تحليل المحتوى الإعلامي والمهارات الرقمية والتكنولوجية ومهارات التفكير النقدي في المدارس والمؤسسات الفاعلة مع الشباب، ومن خلال تزويد الشباب بالتدريب والأنشطة التي تزيد من مرونتهم في مواجهة المعلومات المضللة ووجهات النظر المتطرفة.
- رفع الوعي والتواصل مع الجمهور والمؤسسات والسلطات حول أهمية اللاعنف وحماية الشباب من العنف في المنزل والمدرسة والرياضة والأماكن العامة، وحول دور التثقيف من أجل نشر السلام والتصدي للتهميش والعنف والنزاعات، وتوجيه اهتمام خاص للبيئة الرقمية من أجل القضاء على خطاب الكراهية والتمييز والمضايقات التي قد يواجهها الشباب عبر الإنترنت.
- المشاركة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية والثقافية ذات تعاليم التفاهم والتسامح والاعتدال، والتي ترعى احترام القيم الإنسانية وعدم التمييز والمساواة بين الشباب، والاعتراف بهم كشركاء أساسيين في أجندة السلام والأمن.

الهدف الرئيسي التاسع: توظيف إمكانات ومهارات الشباب لنشر وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف ولمنع التشدد العنيف والتطرف

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- تعزيز السرد الإيجابي عن الشباب بوصفهم وكلاء لمجتمعات أكثر سلامًا وأمنًا، ومكافحة الصور النمطية السلبية عن الشباب والأدوار الجنسانية السلبية التي قد تسهم في انتشار العنف وانعدام الأمن.
- دعم المنظمات الشبابية المعززة للسلام وشبكات السلام عبر مختلف مجالات المجتمع وإيجاد قنوات وآليات جديدة للشباب لتعزيز السلام واللاعنف، وتشجيع المبادرات التي يقودها الشباب في الثقافة والرياضة والفن لتعزيز السلام، والاعتراف بدور الشباب كخبراء في وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيات الجديدة، وتشجيعهم على إنشاء منصات جديدة لتعزيز السلام.
- دعم الحوار بين الشباب بمختلف فئاتهم، على أن يتجاوز الانقسامات الثقافية والدينية وتلك المتعلقة بالعقيدة السياسية، والتعاون مع المنظمات والشبكات الشبابية العابرة للحدود والتي تهدف لتعزيز الحوار والعمل من أجل السلام، وخلق بيئة مواتية للشباب لتولي زمام القيادة في جهود التماسك المجتمعي.
- تعزيز الحوار والتفاهم بين الأجيال، والحوار بين الشباب والسلطات المسؤولة عن تقديم الخدمات لهم، والمساعدة في إذابة الحواجز الثقافية وفي تجنب انعدام الثقة بين الأجيال، وبناء الجسور بين الناس من مختلف الأعمار والأدوار والمسؤوليات.
- الابتعاد عن النهج الأمني تجاه الشباب عند التعامل مع التطرف العنيف والتوجه إلى استخدام التدابير الوقائية ونهج القوة الناعمة الذي يعالج شكاوى الشباب، والاعتراف بأن الغالبية العظمى من الشباب لا يشاركون في العنف، فضلًا عن الاعتراف بالشباب كشركاء أساسيين ومتساوين في الجهود المبذولة من أجل منع التطرف العنيف.

الهدف الرئيسي العاشر: دعم وتسخير إمكانات الشباب لتعزيز العمل المناخي من أجل السلام والأمن

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- إذكاء الوعي السياسي والاستجابة لقضايا المناخ والسلام، وتسليط الضوء على المبادرات التي يقودها الشباب والمنظمات الشبابية بشأن الترابط بين المناخ والسلام.
- رفع الوعي بين الشباب ومنظمات المجتمع المدني حول التقاطع بين حركات المناخ والسلام من أجل تعزيز التعاون واستيعاب الأفكار والمبادرات التي يقودها الشباب، وتعزيز الجودة والوصول إلى المعلومات الصديقة للشباب بشأن تغير المناخ والسلام المستدام.
- دعم شبكات نشطاء المناخ وبناة السلام من الشباب للتصدي للتحديات والمخاوف ذات الصلة بالمناخ وتبادل المعارف والخبرات للمساعدة فيما يبذلونه من جهود في مجال العمل المناخي وبناء السلام.

رابعاً: محور الشراكات

تؤمن الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن بأهمية الشراكات المتنوعة مع مختلف الجهات المجتمعية الفاعلة كأساس للسلام المستدام. وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة مع الشباب ضرورية لمنع نشوب النزاعات العنيفة والحفاظ على السلام، ليس هذا فحسب، ولكنها ضرورية أيضًا لتعزيز الديمقراطية ولوضع نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، ويشمل التنفيذ الفعال لأجندة الشباب والسلام العديد من الجهات الفاعلة المختلفة بطريقة شاملة، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات والمجتمع الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية، وفي المقام الأول، الشباب والمنظمات الشبابية.

يجب أن تتم الشراكات والتعاون مع الشباب على قدم المساواة وبروح إيجابية من الحوار بين الأجيال، حيث أن الشباب شركاء متساوون وضروريون لضمان السلام الدائم، ولا ينبغي معاملتهم على أنهم مستفيدون فقط، وفي المقابل فإن التعاون بين الشباب والحكومات يساعد في تمكين الشباب وتعزيز شرعية أعمالهم، تتطلب الشراكات الناجحة مع الشباب الاستثمار في قدراتهم وقيادتهم، ودعم التعلم وتبادل الخبرات بين الأقران، وتعزيز فرص مشاركتهم، والتبادل المفتوح للمعلومات، والدعم والإنصات الفعال أثناء الحوارات. وعلاوة على ذلك، تتطلب الشراكات بين الأجيال تحديد توقعات كلا الطرفين لتفادي سوء الفهم وخيبات الأمل، وتجنب المواقف الرمزية أو الأبوية، وتحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك عبر الأجيال، وتوفير التوجيه المتبادل حيث يمكن للشباب والأجيال الأكبر سنًا التعلم من بعضهم البعض.

تجدر الإشارة إلى أن التعاون مع المجموعات والحركات الشبابية غير المسجلة يتسم بأهمية بالغة أيضًا لضمان التعددية، وذلك وفقًا لما أظهرته حركة المناخ العالمية للشباب، فلا يحتاج الشباب دائمًا إلى منظمة غير حكومية أو منظمة أخرى تقف خلفهم لخلق تأثير إيجابي، حيث أن وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية توفر مساحات جديدة للنقاش وتتيح فرصًا لمشاركة الشباب على نطاق أوسع، وهناك تزايد ملحوظ في استعانة الشباب بهذه المنصات والأدوات لإنشاء وصون شبكات شبابية وطنية ودولية.

يجب أن تتم الشراكات مع الشباب في جميع مراحل تنفيذ أجندة الشباب والسلام، من التصميم إلى التنفيذ والمتابعة والتقييم، وفقًا لما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم 2535، وينبغي أيضًا تمكين الشباب وتشجيعهم على المشاركة داخل الحكومة، كمسؤولين حكوميين أو موظفين مدنيين يعملون في الوزارات والوكالات الحكومية الأخرى، وفي المجالس الاستشارية البرلمانية أو العامة، وكأعضاء في الأحزاب السياسية، وكباحثين وخبراء في المؤسسات الأكاديمية، وفي المنظمات ومجموعات العمل وفرق العمل الحكومية الدولية. علاوة على ذلك، فإن إنشاء ائتلافات وطنية وإقليمية تجمع بين العديد من أصحاب المصلحة لتنفيذ أجندة الشباب والسلام من شأنه أن يساعد على الدعوة وتوليد المعرفة حول الأجندة، وتبادل المعلومات والتنسيق وبناء الشراكات وتعزيز قدرات النشطاء الشباب على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

الهدف الرئيسي الحادي عشر: تعزيز دور الشباب والشابات كشركاء أساسيين في العمل من أجل السلام

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- تعزيز قدرات المؤسسات والسلطات وصانعي السياسات والمسؤولين المعنيين بهذا الشأن، فضلًا عن المنظمات الشبابية وائتلافات الشباب ومجالس الشباب، حول كيفية ترجمة مبادئ أجندة الشباب والسلام والأمن إلى نتائج ملموسة، وتعزيز الشراكات عبر الأجيال بين الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والشباب، والتوجيه المشترك بين القطاعات وتبادل المعلومات والخبرات حول المواضيع ذات الصلة بالسلام والأمن.
- تعزيز أجندة الشباب والسلام والأمن والأهداف ذات الصلة من خلال الحوار مع الشركاء الإقليميين والدوليين من مختلف القطاعات المعنية، وتعزيز المشاركة المباشرة لممثلي الشباب، الذكور والإناث، في هذه الحوارات.
- تشجيع الشباب على القيادة والاستقلالية في تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن، مع تحديد مهامهم ومسؤولياتهم بشكل واضح، وتخصيص موارد للبرامج والمبادرات التي يقودها الشباب والتي تضمن مشاركة الشباب بشكل مستدام ومتواصل.
- الاعتراف بالدور المهم الذي يؤديه بالفعل العديد من الناشطين الشباب في تعزيز السلام والأمن، وتسليط الضوء على إنجازاتهم في المنتديات والآليات الإقليمية وفي وسائل الإعلام، والاستثمار في استراتيجيات الإعلام والاتصال والدعوة حول أجندة الشباب بطريقة منهجية ومستمرة.
- تشجيع التبادل بين الشباب على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد الإقليمي وذلك لتبادل الأفكار والتجارب الناجحة والدروس المستفادة، وتشجيع إنشاء ائتلافات أو مجالس شبابية وطنية مخصصة لتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن، والتي يمكن أن تشكل لاحقًا ائتلافا إقليميًا حول الأجندة.

خامساً: محور فك الارتباط وإعادة الإدماج

في إطار هذه الأولوية، وبناءً على قرار مجلس الأمن رقم 2250، يُوجّه اهتمام خاص لفك ارتباط وإعادة إدماج الشباب المشاركين السابقين في جماعات متطرفة الذين انخرطوا في نزاعات وحروب عنيفة، بما في ذلك نزع السلاح وفك الارتباط، ويتناول هذا المجال أيضًا إعادة إدماج الشباب وإعادة تأهيلهم بعد نزعهم من الجماعات المتطرفة العنيفة، أو الإفراج عنهم من السجون أو مراكز احتجاز الشباب أو تعافيهم من التهميش الاجتماعي، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل منع العودة إلى الإجرام ومنع إعادة التجنيد في الجماعات المتطرفة المسلحة أو العنيفة. وتجدر الإشارة إلى أن مساعدة الشباب المشاركين السابقين في الجماعات المتطرفة العنيفة والسجناء والمعتقلين السابقين في الحصول على موطئ قدم في المجتمع من شأنها أن تساعد على منع عودتهم إلى الإجرام، كما تشكل نقطة دخول للمصالحة والتماسك الاجتماعي في المجتمع ككل.

تجدر الإشارة إلى أن فك الارتباط وإعادة الإدماج عمليتان طويلتا الأمد ذاتا أبعادٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وسياسيةٍ، ويتأثر نجاحهما بعوامل عديدة مثل قدرات الأفراد المعنيين على تشكيل حياة جديدة واختياراتهم، والوضع الأمني العام، وأسرة الأفراد المعنيين وشبكات الدعم المتاحة لهم، ورفاههم النفسي وصحتهم النفسية ورفاهية المجتمع المعني عامة[107] .إن النهج المجتمعي الذي يعالج الأسباب الجذرية للنزاع يرى أن احتياجات الأفراد واحتياجات المجتمعات المستقبلة للأفراد أمرًا ضروريًا لقبول الشباب المشاركين السابقين في الجماعات المتطرفة العنيفة والسجناء والمحتجزين وإعادة إدماجهم، وبالتالي فإن النهج المجتمعي يخصص الموارد بما يعود بالنفع على المجتمع بطريقة متوازنة تقلل من وصم الشباب المعاد إدماجهم، وتسهم في إعادة بناء النسيج الاجتماعي.

توجد ثمة حاجة إلى مزيد من الأدلة بشأن ما يشكل برامج فك الارتباط وإعادة الإدماج الناجحة، حيث إنها عمليات قيد البحث بسبب غموضها وصعوبة الوصول إليها[108]. ومع ذلك، هناك ما يشير إلى أن الشباب أنفسهم يشكلون عامل حاسم لفك ارتباط وإعادة إدماج أقرانهم ورعاية التسامح والتماسك الاجتماعي، وبشكلٍ عامٍ، يعد ضمان وصول الفرد إلى التعليم وفرص العمل جزءًا لا يتجزأ من فك ارتباطه وإعادة الإدماج ومنع إقصاء الأفراد المعنيين وتهميشهم، ومن ناحية أخرى، ينبغي أيضًا مراعاة الاحتياجات النفسية والاجتماعية والصحة النفسية للفرد، كما يجب أن تكون تدابير فك الارتباط وإعادة الإدماج شاملة وملائمة للنزاع ومراعية للفوارق بين الجنسين، كما ويجب، إضافة إلى ذلك، دعم أسر الشباب المتضررين خلال هذه العملية.

الهدف الرئيسي الثاني عشر: تطبيق نُهج مجتمعية لتلبية الاحتياجات الخاصة للشباب المشاركين سابقًا في أعمال العنف أو الجريمة ومجتمعاتهم، وتعزيز إمكانات المساهمات الإيجابية للشباب في جهود فك الارتباط وإعادة الإدماج

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

---

[107] مركز موارد الأمم المتحدة لنزع السلاح وفك الارتباط وإعادة الإدماج: دليل عملي - المعايير المتكاملة لنزع السلاح وفك الارتباط وإعادة الإدماج.

[108] أندرو جلازارد (2022): فك الارتباط بالمتطرفين العنيفين وإعادة الإدماج: إطار عمل لتخطيط وتصميم وتقييم التدخلات البرامجية، الدراسات في النزاع والإرهاب.

- تصميم المبادرات القائمة على الأدلة والقائمة على حقوق الإنسان والمستجيبة والفعالة بشأن فك الارتباط وإعادة الإدماج والتي تراعي الفوارق بين الجنسين والنزاع، وتأخذ بعين الاعتبار الحالة الخاصة بالسياق للشباب المشاركين السابقين في الجماعات المتطرفة العنيفة والسجناء والمعتقلين والجماعات التي شاركوا فيها وكذلك المجتمعات التي يعودون إليها.
- إعداد أدوات إقليمية ومحددة السياق بشكل أفضل لفهم الأسباب الجذرية وراء انخراط بعض الأفراد بين الشباب في أعمال العنف، بما في ذلك فهم الدور الذي تؤديه المعلومات المضللة في عملية تجنيد بعض الشباب ضمن جماعات التطرف العنيف.
- إرساء فهم مشترك بين أصحاب المصلحة المعنيين حول مبادئ فك الارتباط وإعادة الإدماج، واعتماد معايير الأمم المتحدة.
- دعم مشاركة الشباب في التخطيط لإجراءات فك الارتباط وإعادة الإدماج وتنفيذهما، ودعم الشراكات مع المنظمات المعنية بالشباب والسلام وكذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات الثقافية.
- ضمان حصول الشباب المشاركين السابقين وأعضاء الجماعات المتطرفة العنيفة والسجناء والمحتجزين على التعليم وفرص العمل مع معالجة مخاوف أسر الشباب وتظلماتهم، ومراعاة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات ككل.
- دعم التأهيل النفسي والاجتماعي للشباب المشاركين السابقين وأعضاء الجماعات المتطرفة العنيفة والسجناء والمعتقلين وأسرهم والمجتمعات التي يعيشون فيها.

5- آليات تنفيذ الاستراتيجية

يشجع قرار مجلس الأمن رقم 2535 الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات من أجل تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن، من خلال وضع خرائط الطريق والسياسات والبرامج المحلية والوطنية والإقليمية المعنية بالشباب والسلام والأمن على سبيل المثال، وتشمل الطرق الممكنة لتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن ما يلي[109]:

- وضع خرائط الطريق وخطط العمل الإقليمية والوطنية المعنية بالشباب والسلام والأمن، وإدماج الأولويات والأهداف الاستراتيجية في خرائط الطريق والخطط الحالية، وإدماج الأهداف في الأطر والعمليات السياسية الأخرى ذات الصلة، مثل الإصلاحات الدستورية.
- بلورة سياسات وبرامج للشباب والسلام والأمن، وإدماج الأولويات والأهداف الاستراتيجية في البرامج الحالية، وإدماج الأهداف في مجال واحد أو أكثر من مجالات السياسة.
- تطوير المشاريع التي تركز على الشباب والسلام والأمن، وإدماج الأولويات والأهداف الاستراتيجية في المشاريع القائمة.
- تطوير خدمات تستهدف الشباب واستحداث أو تعزيز خدمات تمكينية وداعمة للشباب بغية تعزيز أولويات الاستراتيجية وأهدافها.

لا ينبغي اعتبار هذه السبل المتاحة لتنفيذ الاستراتيجية على أنها متعارضة أو غير متكاملة، بل ينبغي تكييفها ومواءمتها وإدماجها وربطها ببعضها البعض وفقًا للسياقات الوطنية، ويمكن اتخاذ مزيج من الإجراءات التي تمكّن من الاستجابة على أفضل وجه للأولويات والاحتياجات المتنوعة للشباب على مختلف المستويات والسياقات. ومن الضروري – بغض النظر عن النهج المتبع – ضمان عملية تشاركية تضم الشباب من خلفيات متنوعة والمنظمات والمجموعات التي يقودها الشباب والتي تركز على الشباب، وتطبيق مبادئ المساواة بين الجنسين، وعدم ترك أي أحد خلف الركب، ومراعاة ظروف النزاع وتطبيق مبدأ عدم الإضرار بالشباب.

5-1 الإنجازات الحالية الداعمة لأجندة الشباب والسلام والأمن

تتخذ الحكومات في المنطقة العربية إجراءات متزايدة نحو تطبيق أجندة الشباب والسلام والأمن في سياساتها الخاصة بالشباب ووضع استراتيجيات وأطر عمل وطنية حول الشباب والسلام والأمن. وتعد تونس هي أول من وضع استراتيجية وطنية لقرار مجلس الأمن رقم 2250، بناءً على البيانات التي تم جمعها من خلال استبيان وطني للشباب[110] ودراسة النتائج[111]، وإجراء مشاورات واسعة النطاق مع الشباب – بما في ذلك الشباب المهمشين والمنظمات الشبابية والشباب في المجالس البلدية وفي وسائل الإعلام والطلاب والتلاميذ من الجنسين. وتتمحور الاستراتيجية التونسية حول أربع ركائز: ألا وهي، المشاركة وثقافة اللاعنف والوقاية والشراكات.

---

[109] الائتلاف العالمي للشباب والسلام والأمن (2022): تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن على المستوى القطري: دليل استرشادي للمسؤولين الحكوميين.
[110] الجمهورية التونسية - وزارة الشباب والرياضة :الملخص التنفيذي للمسح الوطني للشباب 2018-2019.
[111] المرصد الوطني للشباب وصندوق الأمم المتحدة للسكان (2020) :الشباب في مواجهة العنف - دراسة تحليلية.

وفي الأردن والعراق[112]، تم إنشاء ائتلافات وطنية للشباب والسلام والأمن توفر دورًا فاعلًا للشباب في إدارة الائتلاف، وهي أمثلة لمنصات أصحاب المصلحة المتعددين التي تضم الجهات الفاعلة الحكومية وفئات متنوعة من الشباب والمجتمع المدني بهدف تعزيز تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن.

علاوة على ذلك، تم إنشاء ائتلافات وطنية للشباب والسلام والأمن أو التخطيط لها لكلٍ من فلسطين والصومال وتونس[113]. أما في اليمن، فقد دعمت الأمم المتحدة إنشاء ميثاق للشباب والسلام والأمن[114] الذي يتألف من 30 عضواً من الشباب من جميع أنحاء البلاد بغية تعزيز دور الشباب في عمليات بناء السلام وصنع القرار، وتسعى الائتلافات الوطنية إلى رفع أصوات الشباب وزيادة مشاركتهم في عمليات صنع القرار على كافة المستويات وتعزيز التنسيق والشراكات بين الشباب من الجنسين والجهات الحكومية المعنية بالشباب والسلام والأمن.

أما بالنسبة للأمثلة على الآليات التي تمكن التمثيل السياسي للشباب، فإن حصص تمثيل الشباب في البرلمانات ومجالس الشباب تضمن أخذ وجهات نظر الشباب واحتياجاتهم في الاعتبار. ولقد اعتمدت تونس والجزائر ومصر والمغرب نظام الحصص الانتخابية للشباب[115]، مما عزز اختيار المرشحين الشباب وترقيتهم، وساعد على زيادة مستوى مشاركتهم السياسية. وفي الأردن، تم إجراء مجموعة من التعديلات الدستورية والتشريعية تم بموجبها تخفيض سن الترشح للانتخابات النيابية من 30 سنة إلى 25 سنة. وفي قطر، يتم انتخاب مجلس الشباب[116]، وهو لجنة استشارية لوزارة الرياضة والشباب، من قبل الشباب لتعزيز أولوياتهم مع تدريب الشباب أيضًا على تولي القيادة والعمل من أجل حل النزاعات. كما يشكل المجلس الأعلى للشباب في الجزائر[117] هيئة دستورية منتخبة ذات طابع استشاري لرئيس الجمهورية تتعاون مع وزارة الشباب لتمكين الشباب اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا. وفي الكويت، يوجد مجلس شباب استشاري يضطلع بتحليل واقع واحتياجات وإمكانيات الشباب وتعزيز مشاركتهم من خلال الاستشارات والتوصيات المقدمة إلى صناع القرار[118]. وفي البحرين تعتبر قمة الشباب السنوية[119] منصة تجمع الشباب والمسؤولين من القطاع العام لمناقشة التحديات التي تواجهها البلاد وإيجاد حلول مبتكرة لتلك المشكلات. وفي اليمن، أنشأت الدولة المجلس الأعلى للشباب المكلف بالإشراف على السياسة العامة، مع ضمان حصة للشباب بنسبة 20٪ في مختلف الأجهزة الحكومية[120].

وبشكلٍ عام، تبنت البلدان العربية نُهُجًا متعددةً في الاستجابة للاحتياجات التنموية للشباب، تتراوح من إدماجهم في السياسات التنموية الوطنية إلى تصميم وتنفيذ استراتيجيات قطاعية وطنية تركز على قضية محددة، فعلى سبيل المثال، تم في

---

[112] تم إطلاق الائتلاف الوطني الأردني للشباب والسلام والأمن 2250 في عام 2017، والائتلاف العراقي للشباب والسلام والأمن في عام 2020.

[113] مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (2021): تقرير النتائج السنوية على مستوى المنظومة للمنطقة العربية لعام 2020 كما تم تسليمه من خلال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

[114] صندوق الأمم المتحدة للسكان: ميثاق جديد للشباب والسلام والأمن في اليمن.

[115] الاتحاد البرلماني الدولي: بيانات عالمية عن البرلمانات الوطنية.

[116] وزارة الرياضة والشباب القطرية: مجلس شباب قطر.

[117] وزارة الشباب والرياضة الجزائرية. إنشاء المجلس الأعلى الشباب.

[118] مجلس الشباب الكويتي.

[119] القمة الحكومية لتمكين الشباب.

[120] الائتلاف العالمي للشباب والسلام والأمن (2022): تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن على المستوى القطري: دليل استرشادي للمسؤولين الحكوميين - أمثلة على النهوض بالشباب والسلام والأمن.

العراق استشارة الشباب بشأن استراتيجية 2030، وأجرت وزارة الشباب والرياضة العديد من الاستبيانات وأشركت الشباب في التخطيط لرؤية وطنية للشباب 2030 [121] .وفي الأردن نفذت وزارة الشباب مشروع المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية بشقيه الحكومة الشبابية والبرلمان الشبابي، كما تم إدراج محور رئيسي حول أجندة الشباب والسلام والأمن في الخطة الوطنية الثانية لقرار مجلس الأمن 1325 للمرأة والسلام والأمن من قبل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، وتم إطلاق برامج تركز على دور الشباب في مواجهة التغير المناخي من قبل وزارة الشباب ووزارة البيئة تعنى بدور الشباب في مواجهة أثار التغير المناخي.

اعتمدت بلدان عديدة قوانين وطنية واستراتيجيات وسياسات وخطط عمل تنموية للشباب، ذات أولويات – يتقاطع الكثير منها مع أجندة الشباب والسلام والأمن – تركز على التعليم والتكنولوجيا والتوظيف وريادة الأعمال والحكم ومهارات المواطنة والعمل التطوعي والمشاركة والقيادة والأنشطة الصحية والترفيهية. تتضمن الاستراتيجيات والرؤى الوطنية للشباب في الأردن والسودان والصومال والعراق وفلسطين وقطر ولبنان وليبيا ومصر أولوياتٍ محددةً تتعلق بالسلام والأمن والتسامح وتعزيز ثقافة اللاعنف، كما أجرى العديد منها تدريباتٍ أو مشاوراتٍ مخصصةً حول الشباب والسلام والأمن.

وعلى المستوى الإقليمي، وجهت جامعة الدول العربية اهتمامًا بالغًا لقطاع الشباب وللدور الأساسي للشباب في بناء ودعم جهود السلام والتنمية، من ناحية أخرى تعطي المذكرة التوجيهية للسياسة العربية للشباب والرياضة (التي اعتمدها مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب في عام 2001) الأولوية لقرار مجلس الأمن رقم 2250 والسلام والأمن وتعزيز ثقافة اللاعنف والسلام، وتسلط الضوء على دور تعاون الشباب والعمل بين الأقران، مع الإشارة أيضًا إلى حماية الشباب في المناطق المتأثرة بالنزاع. وفي عام 2019، أصدر المجلس القرار رقم 907 الذي تضمن توصية لدعم الشباب والسلام والأمن، وتحديداً، من خلال منتدى الشباب العربي الأوروبي السابع والحوار حول الشباب والسلام والأمن الذي عقد في بودابست بالتعاون بين الأمانة العامة/ قطاع الشؤون الاجتماعية/ إدارة الشباب والرياضة ومجلس الشباب الأوروبي.

وتجدر الإشارة إلى أول ورشة إقليمية حول الشباب والسلام والأمن التي استضافتها الأردن عام 2016 التي تم من خلالها مشاورة شباب المنطقة العربية لرفد دراسة السلام المفقود بالتحديات والاحتياجات التي تهم الشباب في المنطقة العربية، كما أنه تم تنظيم أول منتدى شبابي على الإطلاق في المنطقة العربية في عام 2018 في المغرب، وقد تولى تنظيمه صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة العالمية للحركة الكشفية ومنتدى البحر الأبيض المتوسط للشباب، حيث أطلق إطارًا استراتيجيًا إقليميًا حول الشباب والسلام والأمن، وكان له دوراً بارزًا في تعزيز التزام المنطقة بأجندة الشباب[122]. وفي عام 2020، تم إنشاء ائتلاف إقليمي حول الشباب والسلام والأمن، وهو كيان مستقل ومنصة تجمع منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب من المنطقة لإجراء حوار وتبادل الخبرات واتخاذ إجراءات جماعية والتواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين على المستوى الوطني والدولي[123].

---

[121] وزارة الشباب والرياضة العراقية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة للسكان (2021): رؤية الشباب 2030.

[122] صندوق الأمم المتحدة للسكان، المنظمة العالمية للحركة الكشفية، منتدى البحر الأبيض المتوسط للشباب (2018) :منتدى الشباب في المنطقة العربية.

[123] ائتلاف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للشباب والسلام والأمن.

وتبرز هذه الأمثلة الاهتمام الذي توجهه دول المنطقة للنهوض بالدور النشط للشباب وإسهامهم في السلام والأمن، ومع ذلك، فإن الإرادة السياسية المستمرة والشراكات المعززة مع الشباب والاستثمارات الكافية في أجندة الشباب والسلام والأمن، ذات أهمية بالغة لضمان استدامة المشاركة الهادفة للشباب في صون السلام والأمن.

5-2 تنفيذ الدول العربية للاستراتيجية

عند اتخاذ قرار بشأن أفضل السبل لتنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن، يمكن النظر فيما يلي: السياق الوطني وأولويات الشباب واحتياجاتهم، ولا سيما المشاركين منهم في جهود السلام والأمن، والقدرات والموارد الحالية ومستوى الدعم من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك ثقة ودعم الشباب والأدوار التي يمكنهم الاضطلاع بها، والمخاطر والتحديات المتعلقة بالسياق الاجتماعي والسياسي، لا سيما في السياقات المتأثرة بالنزاع، بالإضافة إلى التجارب السابقة والدروس المستفادة الناتجة عن جهود مماثلة.

وبالنظر إلى أن مجالات السياسة المتعددة مرتبطة بأجندة الشباب والسلام والأمن، فإن الاستراتيجية تعزز التواصل والتعاون بين الوزارات لتعزيز الوعي على نطاقٍ واسعٍ بأجندة الشباب والسلام والأمن واتساق السياسات. ومن الأهمية بمكان تحديد التفويضات وتوضيح أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين لضمان دفع التنفيذ قدمًا، كما يجب أن تدعم إجراءات السياسة على مختلف المستويات والمجالات بعضها البعض على نحو متبادل.

ويتطلب تنفيذ الاستراتيجية على المستوى الوطني إنشاء آلية لتنفيذها، وبناء قدرات الشباب وأصحاب المصلحة المعنيين، وتخصيص الموارد البشرية والمالية، وجمع البيانات والاستبيان والبحث، والتواصل والدعوة على نحوٍ ملائمٍ، ومتابعة التقدم المحرز وتقييمه.

5-3 تنفيذ الاستراتيجية العربية على المستوى الإقليمي

إن نجاح الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن يستلزم تنسيقًا وتعاونًا مكثفًا على المستوى الإقليمي، وسيتم وضع خطة عمل إقليمية شاملة للشباب وتحديد مخرجات ومؤشرات لدعم تنفيذ الاستراتيجية العربية ومتابعتها وتقييمها على المستوى الإقليمي وقياس التقدم المحرز في هذا الصدد، فضلًا عن ذلك، سيتم إنشاء مجموعة عمل لتنفيذ ذلك بحيث تضم ممثلي الدول الأعضاء والشباب والمنظمات الشبابية ومعاهد البحوث والخبراء والشركاء الدوليين، وستركز المخرجات والمؤشرات على الشباب، وستتخذ منظورًا جنسانيًا ومتقاطعًا ومراعيًا لظروف النزاع، وستشمل خطة العمل الإقليمية ثلاثة مسارات متكاملة، ألا وهي: (1) إضفاء الطابع المؤسسي والسياسات، (2) تعزيز دور المؤسسات الرسمية ودور الشباب وقدراتهم والحلول المعرفية، (3) تنسيق الشراكات بين الجهات المعنية بالتطبيق، كما ستشمل خطة العمل الإقليمية جدولاً زمنياً وإطاراً للمتابعة والتقييم وخطة تمويل فضلاً عن خطة للاتصال والدعوة.

1) إضفاء الطابع المؤسسي والسياسات

سيتطلب التقدم في تنفيذ الاستراتيجية العربية تعزيز الإرادة السياسية والالتزام بشأن قرارات مجلس الأمن 2250 و2419 و2535، وإذكاء وعي المؤسسات ذات الصلة وأصحاب المصلحة بأجندة الشباب والسلام والأمن، تنظيم عروض وندوات عامة وداخلية منتظمة للتوعية بأهمية تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن، بما في ذلك تعزيز الجهود الريادية فيما يخص الأجندة من قبل ممثلي الحكومة والمجتمع المدني والشباب الذين هم في طليعة الجهود، وجمع قصص النجاح وتبادلها وخلق فرص للحوار واستدامتها، وخاصةً الحوار بين الأجيال بين الشباب وصانعي السياسات، واستحداث الحوافز والاعتراف بالتزام الدول الأعضاء بالإجراءات الخاصة بالشباب والسلام والأمن، كما يتوجب تخطيط وتحديث استراتيجيات وسياسات إقليمية للتأكد من أنها شاملةً للشباب وتعميم أولويات الاستراتيجية وأهدافها في الجهود الإقليمية.

2) تعزيز دور المؤسسات الرسمية ودور الشباب والشابات وقدراتهم والحلول المعرفية

سيتطلب التقدم في تنفيذ الاستراتيجية العربية اتباع منهجية تشاركية بين مختلف الشركاء في عملية تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن وزيادة قدرات المؤسسات والشباب والقادة وصانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة من خلال الموارد المخصصة للتدريب وإعداد البرامج عن أجندة الشباب والسلام والأمن، يجب أن تكون موارد تعزيز القدرات مستجيبة للنوع الاجتماعي، ومحددة السياق، ومصممة لاحتياجات محددة، مع وضع مؤشرات للتغيير قابلة للتحديد، ويجب أن تتخذ نهجًا طويل الأجل، سيتطلب التقدم وجود اتساق بين الجهود المبذولة لجمع البيانات والأدلة عن الشباب والبرامج المعنية بهم، والتوثيق المنتظم وتبادل المعلومات حول مبادرات الشباب والسلام والأمن على المستويين الوطني والإقليمي، وتحديث أو وضع مجموعة أدوات توجيهية وعملية وأدلة استرشادية للشباب والمؤسسات والمسؤولين الحكوميين، وبذل جهود واعية لوضع بيانات بشأن موضوعات الشباب والسلام والأمن وتطويعها، واستخدام البيانات والأدلة المتاحة لتوجيه السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية حول الشباب والسلام والأمن.

3) تنسيق الشراكات بين الجهات المعنية بالتطبيق

سيتطلب التقدم في تنفيذ الاستراتيجية العربية جهوداً جماعيةً متضافرةً لإحداث تأثير أوسع نطاقًا، ان مجتمع أصحاب الخبرة هو العمود الفقري الذي يمكن من خلاله تنفيذ الاستراتيجية العربية، والذي يتيح للدول الأعضاء والمجتمع المدني والشباب والمنظمات الدولية تنسيق الجهود والمشاركة في قيادتها من أجل تنفيذ الاستراتيجية، تستفيد هذه الاستراتيجية من إنشاء آليات تنسيق وشبكات لنقاط اتصال من أجل قيادة أولوياتها وأهدافها ومراجعتها ومتابعتها واستدامتها، وينطوي مجتمع أصحاب الخبرة على أهمية بالغة لتقييم الدروس المستفادة وإعادة مواءمة الاستراتيجية، بالإضافة إلى التفكير في استمرارها في السنوات المقبلة، وتوجد ثمة حاجة إلى إقامة شراكات وجهود متضافرة لتخصيص موارد مالية وبشرية كافية لتنفيذ الاستراتيجية وتوفير التمويل المستدام الذي سيمكن القيادات المشتركة للشباب في جميع أولويات الاستراتيجية وأهدافها.

كما سيتوقف التقدم على كيفية طرح أولويات الاستراتيجية وأهدافها وإبلاغها لأصحاب المصلحة وفيما بينهم، والطريقة التي تعرض بها وسائل الإعلام مساهمات الشباب في السلام والأمن في المنطقة العربية، والتفاعلات بين مجموعات الشباب وأصحاب المصلحة الآخرين، وبالتالي، سيكون الاتصال الشفاف والدعوة الفعالة أمرين حاسمين لإعادة بناء الثقة والمشاركة بين الشباب والمؤسسات وجماعات المجتمع المدني والشركاء.

وكجزء من آليات متابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن، ستقوم الأمانة العامة، بوضع آلية للمتابعة الدورية مع الدول الأعضاء حول التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن وخطة العمل التنفيذية التي ستتضمن مؤشرات لقياس الأداء.

الخلاصة

وختاماً، تدعو الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن إلى العمل من أجل المضي قدما بأجندة الشباب والسلام والأمن في الدول العربية، فالشباب هم أعظم ثروة للمنطقة العربية، وهم شركاء رئيسيون في تحقيق حلم منطقة تنعم بالاستقرار والازدهار وخالية من النزاعات، ولا يدافع غالبية الشباب العربي عن قيم جوهرية مثل اللاعنف والتسامح والتعايش السلمي فحسب، وإنما يمثلون أيضًا مورد بالغ الأهمية يجب أن تقوم الجهات المعنية بحسن توظيف طاقاتهم وإمكاناتهم من خلال المبادرات المستهدفة التي تسترشد بهذه الاستراتيجية ، كما سيتم العمل مع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على تطوير خطة تنفيذية مشتركة تتضمن المشاريع والأنشطة والفعاليات التي تساعد على تحقيق مضامين الأهداف الاستراتيجية الواردة فيها.

كما تتوافق مبادئ وأهداف الاستراتيجية مع خطة *السلام الجديدة* التي جاءت ضمن المسارات رفيعة المستوى ضمن إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة بعنوان "*خطتنا المشتركة*" وهي خطة عمل للتعجيل بتنفيذ الاتفاقات القائمة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، والهدف منها وضع خطة عمل لتعزيز الاتفاقات المتعددة الأطراف، وخاصة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتسريع وتيرة إنجازها، وإحداث تغيير ملموس في حياة الناس. وتتضمن "خطتنا المشتركة" توصيات خاصة بإشراك الشباب بصورة مجدية وفعالة ومراعية للتنوع، بالإضافة إلى ضرورة الإصغاء للشباب والعمل وإزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة السياسية وقياس التقدم المحرز من خلال مؤشر " الشباب في الحياة السياسية"

وتركز خطة السلام الجديدة على تعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات وذلك من أجل تقليل المخاطر الإستراتيجية، تعزيز القدرات الدولية لتحديد المخاطر الجديدة والتكيف معها، إعادة تشكيل الاستجابات لجميع أشكال العنف، الاستثمار في الوقاية وبناء السلام، دعم الوقاية الإقليمية، وضع النساء والفتيات في صلب السياسة الأمنية، الاستخدام السلمي والآمن والمستدام للفضاء الخارجي عن طريق حوار متعدد مع مختلف الجهات ذات المصلحة بشأن الفضاء الخارجي.

الملحق: المنهجية التشاركية في إعداد الاستراتيجية

تم وضع الاستراتيجية من خلال عملية تشاورية طويلة المدى ضمت العديد من أصحاب المصلحة، بدأت أولاً ببناء معرفتهم بشأن أجندة الشباب والسلام والأمن، ثم التعرف على وجهات نظرهم حول المبادئ والأولويات الرئيسية للاستراتيجية، وضمت عملية الإعداد مجموعة متنوعة من الشباب لضمان انعكاس آرائهم بالفعل في مرحلة التصميم.

كما تم تطبيق نهج تشاركي لتحليل السياق، تضمن المشاورات مع الشباب وممثلي الحكومة لزيادة شرعية التحليل وملاءمته وجودته، بالإضافة إلى ذلك، تم جمع البيانات اللازمة للتحليل من خلال مراجعة شاملة للاستراتيجيات الوطنية للشباب، وأطر التعاون الإنمائي للأمم المتحدة والحكومات، والتحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة، والدراسات والتقارير الدولية والإقليمية، والمؤشرات العالمية الرئيسية.

وإجمالاً، تضمنت المشاورات وعملية جمع البيانات أكثر من 300 من الشباب، بالإضافة إلى ممثلين عن وزارت الشباب والرياضة في الدول الأعضاء وخبراء يمثلون الأمم المتحدة وشركاء آخرين، تم إجراء ما مجموعه ست مشاورات ودورات تدريبية إقليمية في الفترة ما بين ديسمبر 2021 وسبتمبر 2022، فضلًا عن إجراء استبيان للدول الأعضاء لتحديد الجهود الراهنة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن:

- تخطيط سياسات وبرامج الدول العربية حول الشباب والسلام والأمن – نوفمبر 2021: قامت جامعة الدول العربية برصد جهود الدول الأعضاء فيما يخص تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2250، وحول مشاركة الشباب وتمكينهم بشكل عام، وأُرسل استبيان إلى جميع الدول الأعضاء، استُكمل فيما بعد بمراجعة بحثية للموارد والبيانات المتاحة.
- النهوض بالشباب والسلام والأمن في المنطقة العربية: التدريب الإقليمي للمدربين الشباب، 13–15 ديسمبر 2021، تونس العاصمة – تونس: نظمته جامعة الدول العربية بالشراكة مع مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة لدى جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وحضره 30 من قادة الشباب الذين رشحتهم 10 دول أعضاء[124]، وتناول التدريب أجندة الشباب والسلام والأمن والمبادئ الرئيسية لتنفيذها بقيادة الشباب.
- النهوض بالشباب والسلام والأمن في المنطقة العربية: المشاورة الإقليمية لتطوير الاستراتيجية الإقليمية للشباب والسلام والأمن، 16–17 ديسمبر 2021، تونس العاصمة، تونس: حضرها ممثلو 11 وزارة للشباب والرياضة[125]، وأعضاء ائتلافات الشباب والسلام والأمن الوطنية القائمة والشبكات الشبابية الأخرى الفاعلة في مجال الشباب والسلام والأمن، وكذلك الشركاء الإقليميون والدوليون الذين يدعمون برامج ومبادرات الشباب والسلام والأمن، واستهدفت تلك المشاورة تعزيز الجهود الحالية في المنطقة بشأن قرار مجلس الأمن رقم 2250، وتحديد الأولويات المشتركة للاستراتيجية العربية بشأن الشباب والسلام والأمن.
- تدريب توجيهي حول أجندة الشباب والسلام والأمن، 28–30 مارس 2022، القاهرة، مصر: حضر موظفو جامعة الدول العربية تدريبًا توجيهيًا لمدة ثلاثة أيام حول مبادئ الشباب والسلام والأمن، والذي تولى تيسيره مكتب الاتصال

[124] الأردن وتونس والسعودية والسودان والعراق وقطر ولبنان وليبيا ومصر واليمن.
[125] الأردن وتونس والسعودية والسودان والعراق وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر واليمن.

التابع للأمم المتحدة لدى جامعة الدول العربية، ونفذته إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام وأكاديمية فولك برنادوت، وقدم التدريب للمشاركين مفاهيم المشاركة الشبابية الهادفة وإشراك المجتمع المدني، وحدد الممارسات الجيدة والمسارات الصحيحة لتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن، وبناءً على التدريب، تم إنشاء مجموعة الدعم الفني لدعم جامعة الدول العربية في وضع الاستراتيجية، وتضم المجموعة منسقين من مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة لدى جامعة الدول العربية، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وأكاديمية فولك برنادوت، ومكتب الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وممثلين اثنين عن الشباب.

- اجتماع فريق الخبراء حول تطوير استراتيجية عربية للشباب والسلام والأمن للدول العربية، 12–13 سبتمبر 2022 ، عبر الإنترنت: نظمت جامعة الدول العربية اجتماعًا لفريق من الخبراء عبر الإنترنت بالتعاون مع مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة لدى جامعة الدول العربية، ضم هذا الاجتماع 11 ممثلاً عن وزارات الشباب والرياضة[126]، وركز الاجتماع على الأولويات والتوصيات الرئيسية للاستراتيجية من قبل الدول الأعضاء، مع تحديد الفرص والاحتياجات والتحديات التي تتصورها الدول الأعضاء في التخطيط لها وتنفيذها.
- الحوار الإلكتروني للشباب حول السلام والأمن: نظمت جامعة الدول العربية حوارًا الكترونيا للشباب بتاريخ 17 سبتمبر 2022 بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة وخلية الابتكار التابعة للأمم المتحدة، بالاستعانة بمنصة تفاعلية للوصول إلى مجموعة متنوعة من الشباب في جميع أنحاء المنطقة العربية. وعممت الدعوة من خلال جامعة الدول العربية والشبكات الشبابية للشركاء ووسائل التواصل الاجتماعي لجذب الانتباه، وكانت المشاركة مفتوحة لأي شاب أو شابة يعيشون في المنطقة العربية تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا، وتناول الاستبيان التفاعلي أسئلة حول معنى السلام والأمن، والتحديات التي يواجهها الشباب، ورؤيتهم بشأن خلق مجتمعات أكثر سلامًا وأمانًا، وحضره 295 من الشباب (176 شابة، و114 شاب، و5 فضلوا عدم الإفصاح عن جنسهم)، مثلوا ما لا يقل عن 13 بلد في المنطقة[127]. وكان الطلاب والشباب العاملين ممثلين على نحو متساو، بينما كان 11٪ من الحاضرين من العاطلين عن العمل أو ربات المنازل، وكان غالبية المشاركين من مناطق حضرية، بينما يعيش 26٪ منهم فقط في مناطق ريفية أو مدن صغيرة، وترك للمشاركين حرية عدم الإفصاح عن أسمائهم عند الإجابة على الأسئلة ذات النهايات المفتوحة والنهايات المغلقة سواء كانت بالكتابة، أو بالتصويت على الاستبيانات، أو التصويت على إجابات بعضهم البعض.
- المشاورة الإقليمية للشباب لتطوير استراتيجية عربية للشباب والسلام والأمن للدول العربية، 23–25 سبتمبر 2022، عبر الإنترنت: نظمتها جامعة الدول العربية وضمت المشاورة الإقليمية للشباب 24 ممثلاً للشباب من 11 دولة من الدول الأعضاء[128] لتحديد الأولويات والتوصيات الرئيسية من قبل الشباب.

---

[126] الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسودان والعراق وفلسطين وقطر ولبنان وليبيا ومصر.

[127] الأردن (العدد = 76)، تونس (العدد = 9)، الجزائر (العدد = 9)، المملكة العربية السعودية (العدد = 3)، السودان (العدد = 13)، سوريا (العدد = 13)، العراق (العدد = 15)، فلسطين (العدد = 17)، لبنان (العدد = 17)، ليبيا (العدد = 12)، مصر (العدد = 51)، المغرب (العدد = 31)، اليمن (العدد = 19)، أخرى (العدد = 9) - استهدف الحوار الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-29 (العدد = 177)، ولكنه شمل أيضًا الشباب أقل من 18 عامًا (العدد = 64) وأكبر من 29 عامًا (العدد = 54).

[128] الأردن وتونس والسودان والعراق وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب.

الاستراتيجية العربية
للتدريب والتعليم التقني والمهني
المحدثة 2023

منظمة العمل العربية
Arab Labor Organization

www.alolabor.org

تقديم

تمثل تنمية منظومة الموارد البشرية إحدى أهم المقومات الأساسية في صقل وتطوير وتنمية القدرات والكفاءات البشرية بكل ابعادها العلمية والعملية والفنية والسلوكية، حيث تعتبر جودة مخرجات هذه المنظومة وفاعليتها ركناً أساسياً في المدخلات التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ففي سياق المستجدات التي يشهدها العالم من تغيرات سريعة ومتلاحقة في التحول نحو الاقتصاد المعرفي والتداعيات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا، وما كشفت عنه من قصور في أسواق العمل العربية، أضحت سياسات التدريب والتعليم التقني والمهني مرتكزاً أساسياً لتحقيق استجابة مخرجاتها لمستجدات ومتطلبات التشغيل وفرص العمل والحد من تفاقم مشكلة البطالة.

ومنذ نشأتها، أولت منظمة العمل العربية اهتماماً خاصاً بتطوير وتنمية نظم الموارد البشرية، وسعت إلى تكثيف جهودها في هذا المجال، فتضمنت خططها وبرامجها أنشطة وفعاليات عديدة لرصد ومتابعة متطلبات أسواق العمل ودراسة الاحتياجات التدريبية لمسايرة العلاقة سريعة التغير بين القوى العاملة وجودة وحركة التشغيل وتوجت ذلك بإصدارات عدة متخصصة للمساهمة في إيجاد حلول للتعامل مع قضايا التشغيل وتطوير فرص العمل.

وفي هذا الإطار أصدرت الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني (الرياض - عام 2010)، واستمراراً لسعيها المتواصل لتوفير آليات متطورة للتشاور بين مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني وأطراف الإنتاج الثلاثة، لبناء استراتيجيات تعليمية وتدريبية تدعم التحول نحو الرقمنة والاستفادة من التطور المعرفي الهائل لتحسين منظومة التدريب والتعليم لمقابلة المتغيرات والتحديات المستحدثة بأسواق العمل أصدر مؤتمر العمل العربي في دورته السادسة والأربعين بالقاهرة عام (2019م) القرار رقم (1650) الذي نص على" تكليف منظمة العمل العربية باتخاذ اللازم نحو مراجعة وتحديث الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني الصادرة عنها عام (2010)م.

وتنفيذاً لقرار المؤتمر، قامت المنظمة بعقد اجتماع خبراء، لعدد من المتخصصين في هذا المجال من ذوي الكفاءات المتميزة، لإجراء التعديلات على وثيقة الاستراتيجية المذكورة، وفق منهجية علمية ورؤية عملية تستند إلى الواقع الحالي وتناسب الحاضر وتحاكي المستقبل، وقد اشتملت وثيقة الاستراتيجية المعدلة على جزأين، تناول الجزء الأول واقع منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني في الأقطار العربية وجوانب القوة والضعف والفرص والتحديات التي تتسم بها .

أما الجزء الثاني، فيتناول عناصر الاستراتيجية ومكوناتها المختلفة مع بيان الأهداف المرتبطة بكل عنصر والسياسات والإجراءات العامة اللازمة لدعمه على المستوى الوطني الذي تتولاه الدول العربية نفسها، والمستوى العربي الذي تتولى المبادرة فيه منظمة العمل العربية بالتعاون والتنسيق مع الدول والمؤسسات والمنظمات العربية.

وإننا إذ تقدم وثيقة هذه الاستراتيجية المعدلة للأقطار العربية، إيماناً بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه نظم تنمية الموارد البشرية ومنها برامج التدريب والتعليم التقني والمهني في المساهمة الفعالة في مجال التشغيل والحد من البطالة، فأننا نأمل أن تكون هذه الاستراتيجية أداة عمل وتفكير وتخطيط للمعنيين بتنمية الموارد البشرية لتطوير القوى العاملة العربية وتشغيلها، إدراكاً بأهمية التعليم والتدريب كوسيلة ضرورية للوصول إلى فرص التشغيل والحفاظ على الفرص القائمة، لتلبية الحاجات الأساسية ودرء الفقر والعوز، وتأكيداً للذات، ومعياراً أساسياً للاستثمار العادل والرشيد للثروة والمشاركة الاجتماعية، وتقديراً لواجب الإعداد المدروس للموارد البشرية تعليماً وتدريباً وتوجيهاً.

والله ولي التوفيق

فايز علي المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

1- منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني في الدول العربية

1-1واقع المنظومة الحالية للتدريب والتعليم المهني والتقني

أ. التدريب والتعليم التقني والمهني النظامي:

يقدم التعليم والتدريب التقني والمهني النظامي في الدول العربية في المستويات والنماذج الآتية:

- **التعليم التقني :**

يلتحق في هذا المستوى من التعليم بكل فروعه ومساراته المختلفة من أنهى بنجاح مرحلة التعليم الثانوي. ومدة الدراسة في الغالب سنتان لمستوى الدبلوم التقني وفي بعض الدول ثلاث سنوات لمستوى الدبلوم التقني المتقدم أو أربع سنوات لمستوى البكالوريوس التقني. ليلتحق الخريج منه إلى سوق العمل وفق المستوى المهاري المطلوب (فني / اختصاصي) أو بالتعليم العالي (الجامعي) لاستكمال الدراسة وفقا لشروط ومعايير محددة.

- **التعليم المهني :**

يلتحق في هذا النوع من التعليم بكل فروعه ومساراته المختلفة في المؤسسات التعليمية والتدريبية من أنهى بنجاح مرحلة التعليم المدرسي النظامي الذي تتراوح مدته في الغالب بين تسع وعشر سنوات. وتتراوح مدة الدراسة فيه بحد أقصى لعامين تنتهي في معظم الأحيان باختبارات تقييمية على المستوى الوطني للحصول على شهادة الدبلوم المهني. ليلتحق الخريج إما بسوق العمل وفق المستوى المهاري المطلوب (ماهر / مهني) أو أصبح بعض خريجي التعليم المهني يكملوا دراستهم للحصول على شهادة البكالوريوس في بعض الكليات المهنية والجامعات التقنية والأكاديمية (التعليم العالي - الجامعي المتوسط أو الجامعي) للحصول على شهادة الدبلوم المتقدم أو البكالوريوس وفقاً لشروط ومعايير محددة.

- **التدريب المهني (التعليم التطبيقي):**

يلتحق في برامج التدريب المهني النظامي. ومنها برامج التلمذة المهنية / الصناعية أو التدريب المشترك أو التدريب التعاوني بين موقع العمل والمؤسسة التعليمية من أنهى مرحلة التعليم الأساسي بهدف اكتساب مهارات تطبيقية ومعارف خاصة ضرورية لممارسة المهنة المستهدفة. ومدة التدريب من سنة لسنتين في

المتوسط وينخرط الخريج في سوق العمل في العادة ضمن فئة مستوى (محدود المهارة/ الماهر) بموجب التصنيف العربي المعياري للمهن.

ب. التدريب والتعليم المهني غير النظامي

إضافة إلى برامج التدريب المهني النظامي هناك برامج تدريب غير نظامية وقصيرة في العادة، تتمتع بدرجة من المرونة، وتهدف إلى إعداد الملتحقين فيها وتأهيلهم للانخراط في سوق العمل في فئة مستوى العامل محدود المهارات أو رفع كفاءة العاملين الممارسين، أو الراغبين بتغيير أعمالهم، أو الباحثين عن عمل، وغيرهم. وبالإضافة إلى ذلك، يتوافر في بعض الأحيان منظومة محدودة من حيث الحجم والشمولية للتدريب والتعليم المهني المستمر لبناء قدرات القوى العاملة والارتقاء بمستوياتهم وتطوير أدائهم، بما ينعكس بشكل إيجابي على أوضاعهم المعيشية وعلى إنتاجية المؤسسات التي يعملون بها وتنافسيتها.

1-2 نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني:

أ. نقاط القوة:

- تتوافر في معظم الدول العربية البنية التحتية الأساسية، وتشمل الأبنية والتجهيزات والتمويل، بالإضافة إلى الخبرات اللازمة للتطوير.
- شمولية منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني في كثير من الأقطار من حيث عدد التخصصات، وكذلك من حيث انتشارها الجغرافي.
- هناك توجه عام لاعتبار منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني جزءاً متكاملاً مع المنظومة التعليمية بكاملها، لتشمل جميع أنظمة التدريب والتأهيل والتي يستفاد منها جميع أفراد المجتمع.
- تتسم أسواق العمل العربية بالتكاملية إلى حد ملموس، من حيث حركة العمالة الفائضة من بعضها إلى التي بحاجة للعمالة الخارجية في بعضها الآخر.

ب. نقاط الضعف:

- غياب استراتيجيات وطنية (في بعض الدول العربية) ورؤية عربية لمنظومة التدريب والتعليم التقني والمهني في معظم الأحيان، وكذلك غياب إطار عام للسياسات يوجه نشاطات التطوير وإجراءاته ويعمل على تقييم نواتجه ومخرجاته.
- تعدد الوزارات والهيئات والجهات التي تتولى مهام وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني وهذا يجعلها منظومات مجزأة ومبعثرة من حيث الحوكمة والإدارة، وبخاصة في ضوء ضعف التنسيق بينها.
- حوكمة منظومة التدريب والتعليم المهني حكومية مركزية في الغالب، وتعتمد بشكل رئيس على قوى العرض من العمالة.
- غياب وجود إطار تشريعي في أغلب الأحيان، ليشجع وينظم مشاركة القطاع الخاص في حوكمة وتمويل وتطوير منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني أو في إدارتها أو في التعامل الرشيد مع نواتجها ومخرجاتها، كما لا يوجد إطار عام يصف ويقنن العلاقة والشراكة بين مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني والقطاع الخاص.

- قصور التشريعات ومحدودية المرونة الإدارية وتفويض الصلاحية على مستوى المؤسسة التعليمية (في بعض الدول العربية). وافتقار المؤسسة التعليمية لأدوات الإدارة الحديثة مثل التخطيط الاستراتيجي والتخطيط الإجرائي. ومعايير الأداء. وتقنيات المعلومات وإدارة الموارد البشرية وتنميتها ضمن منظومة متكاملة. مما يحد من قدرتها على أخذ المبادرات لمواكبة التطورات في مجالات عملها ويعيق نشاطاتها في مجال التدريب المستمر والتواصل مع المجتمع.
- ضعف آليات المتابعة والتقويم واعتماد المؤسسات والبرامج والمؤهلات (في بعض الدول العربية). مما ينعكس سلباً على جودة النواتج والمخرجات.
- ضعف العلاقة بين مخرجات منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني واحتياجات سوق العمل ومتطلباته. فهي تعتمد أساساً على حجم العرض والقدرات الاستيعابية للمؤسسات التعليمية والتدريبية ومحصورة بشكل رئيس في مجال التدريب الأولي ولا تتوفر رؤية شاملة للتعليم والتدريب المستمر مدى الحياة.
- تدني مستوى المدخلات وضعف في جودة الموارد والعمليات وتشمل المناهج والتجهيزات وأساليب التدريب وإعداد المدربين وغير ذلك.
- ضعف آليات التمويل مما ينعكس سلباً على أداء منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني . وعلى تحديد أولوياتها واقتصادياتها.
- تدني مكانة التدريب والتعليم المهني في المجتمع إذ ينظر إليه كتعليم بنهاية مغلقة. ولا يوفر فرصاً كافية لمواصلة التعليم لمستويات أعلى.
- ضعف خدمات التوجيه والإرشاد المهني وأثرها في خيارات الأفراد في ضوء قدراتهم وخصائص سوق العمل وحاجاته.
- غياب نظام شامل لنشاطات التدريب والتعليم المهني المستمر (في بعض الدول العربية). بهدف تحسين إنتاجية وتنافسية المنشآت وتطوير أداء الأفراد.
- قصور معلومات سوق العمل وعدم شموليتها وضعف استثمار ما يتوافر منها. وكذلك ضعف الآليات المستخدمة لتحديد احتياجات سوق العمل. مما ينعكس سلباً على رسم السياسات واتخاذ القرارات.
- التدريب والتعليم التقني والمهني في معظمه تعليم تدريب مؤسسي (يتم في مؤسسات تعليمية تدريبية) وهناك فرصة محدودة لممارسة المهارة في عالم الشغل الحقيقي. ويعد برنامج التلمذة المهنية / الصناعية استثناء في هذا السياق.
- عزوف بعض المجتمعات عن التعليم والتدريب التقني والمهني بشكل عام وعزوف الإناث عن التدريب والتعليم التقني والمهني بشكل خاص.
- ضعف في تخصيص برامج تدريب وتعليم تقني ومهني لذوي الإعاقة.
- لم تتمكن منظومة التدريب والتعليم المهني من كسب ثقة قطاع العمل والإنتاج وكذلك نسبة كبيرة من الطلاب بسبب تدني نوعية مخرجاتها وضعف ارتباطها باحتياجات سوق العمل. ويمكن تجسير الثقة

وبنائها مع قطاع العمل والإنتاج لتصبح خيار جاذباً لإدماج الشباب والكبار في سوق العمل عن طريق تجويد نوعية المخرجات وتحسين مواءمتها.

ج. الفرص:

- أدى التطور الاقتصادي والتغيرات الهيكلية إلى حدوث تغير نوعي في فرص العمل التي تستدعي توافر كفايات جديدة أو عالية التقنية، ويتوقع أن تتنامى هذه الحاجة للسنوات القادمة.
- هناك اعتراف من قبل الجهات المزودة للتدريب والجهات المستفيدة من نواتجه أن هناك حاجة لتحديث المدخلات والعمليات المختلفة لمنظومة التدريب والتعليم التقني والمهني، وبذلك تعد الأرض ممهدة للسير قدماً في تطوير المنظومة.
- يتوافر العديد من الفرص التمويلية عن طريق الدول والصناديق والمنظمات العربية وغير العربية، والتي يمكن استثمارها لتطوير منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني من النواحي الكمية والنوعية.

د. التحديات:

- كان من تأثيرات العولمة والأزمات العالمية على الاقتصاد في الدول العربية إحداث نقلة هيكلية تمثلت في مزيد من الليبرالية والخصخصة للقطاع الاقتصادي، وإيجاد مزيد من فرص العمل في قطاعات النشاط الاقتصادي التي تعتمد على المعرفة، رغم محدودية هذه الفرص في كثير من الأحيان، ويستدعي كل ذلك توفير القوى العاملة التي تتمتع بكفايات عالية التقنية لتلبية المتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية والاهتمام بالتعليم والتدريب المستمر مدى الحياة.
- يعد نقص العمالة الماهرة ذات المستوى الملائم أحد العوامل التي تعيق النمو الاقتصادي والاستثمارات لتوليد مزيد من فرص العمل.
- يستدعي النمو السكاني وازدياد الفئات العمرية في سن العمل توفير المزيد من فرص الالتحاق في منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني، ويشكل هذا ضغطاً من حيث القدرة على الاستيعاب وتوفير النوعية المناسبة في المنظومة.
- يؤدي الانتقال نحو اقتصاد السوق إلى تقليص قدرات القطاع العام في تشغيل الشباب حديثي التخرج، مما يعيق فرص تشغيل خريجي منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني، وعلى المنظومة أن توجد آليات للمساهمة في التعامل، مع هذا الوضع، كمساعدة الخريجين في إيجاد فرص عمل عن طريق التشغيل الذاتي أو إنشاء المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى تطوير خدمات التشغيل والتوجيه والإرشاد المتاحة لهم.
- يستدعي مراعاة مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني لعوامل الطلب على القوى العاملة إعطاؤها مزيداً من الصلاحيات المالية والإدارية والفنية.
- ركزت منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني في السابق على إكساب الملتحقين بمهارات تمكنهم من العمل في القطاع العام، وقد لعبت في تلك الحقبة دوراً مهماً، ولكن الحقبة الحالية تستدعي إحداث تغيير في المنظومة يواكب متطلبات هذه الحقبة من حيث التركيز على حاجات الاقتصاد المعرفي ومتطلباته.
- تشكل العمالة الوافدة الأجنبية نسبة عالية من العمالة غير المحلية في عدد من الدول العربية مما يستدعي جهوداً خاصة في مجال إعداد القوى العاملة العربية وحركيتها وتسهيل تنقلها بين البلدان العربية.

- توفير مستلزمات التعليم والتقويم عن بعد لشريحة كبيرة من الطلبة أثناء مواجهة الاوبئة كجائحة كورونا مثلاً. قد قللت من فرص الحضور والتدريب العملي في المختبرات والورش وبالتالي أدى هذا إلى ضعف في المخرجات. وأيضا قللت من رصانة ونزاهة التقويم وزادت من فرص الغش بين الطلبة (والذي تصعب السيطرة عليه عن بعد). كما أن الجائحة قللت من فرص الخريجين في الحصول على العمل بسبب تأثر قطاعات اقتصادية كبيرة وتوقفها وتعثر أعمالها.
- مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة (الثورة الصناعية الرابعة) وهذا التحدي يترتب عليه جهود كبيرة لتوفير الموارد وتطوير المناهج وتأهيل الكوادر ومعالجة العواقب التي تؤدي إليها الثورة الصناعية الرابعة.
- محدودية القاعدة الصناعية في الدول العربية وقلة التنوع الاقتصادي مما يشكل تحدياً في توفير فرص العمل الكافية للخريجين من منظومة التدريب والتعليم التقني والتقني والمهني.

3-1تطوير / تحديث منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني:

من المعترف به في الدول العربية سواء لدى الجهات المزودة للتدريب والتعليم المهني والتقني أم لدى الجهات المستفيدة من نواتجه أن نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه قطاع التدريب والتعليم التقني والمهني تستدعي إحداث تغييرات جوهرية في المنظومة الحالية من حيث التقاليد والأدوار والممارسات والهيكلية. وتستدعي عملية التغيير توافر رؤية ورسالة وجملة من المبادئ الناظمة التي تحترم وتساير توجه المجتمعات نحو الاقتصاد الرشيد للسوق. وإدماج سوق العمل في عملية التغيير المنشود.

ومن المعترف به كذلك ضرورة نقل التدريب والتعليم التقني والمهني من تعليم يقوم على أساس العرض إلى تعليم يبنى بالإضافة إلى ذلك على أساس الطلب بهدف تلبية احتياجات سوق العمل والمجتمع والأفراد. بحيث يوفر لكل فرد قادر الكفايات اللازمة لممارسة دوره كمواطن وكعضو منتج في المجتمع. مما يقتضي توافر درجة عالية من المرونة في بناء الخطط والبرامج التعليمية والتدريبية.

أ. الرؤية:

جعل التدريب والتعليم التقني والمهني سبيلا لبناء قدرات وطنية ذات مهارات تنافسية عالية تسهم في خلق التنوع الاقتصادي والاستدامة.

ب. الرسالة:

توفير منظومة ذات جودة وكفاءة عالية تعني بالتدريب والتعليم التقني والمهني لتلبية احتياجات سوق العمل وتحقيق الريادة الاقتصادية ودفع الاستثمار.

ج. الهدف العام:

توفير اليد العاملة الكفؤة والماهرة في سوق العمل في الدول العربية لتلبية حاجيات الاقتصاد الوطني والعربي وتحسين درجة تنافسية المنشآت والرفع من إنتاجية العاملين وجلب الاستثمارات وتطوير قدرات الأفراد وتلبية احتياجاتهم لغاية إدماجهم في الحياة العملية، مع دعم مفهوم ريادة الأعمال والابتكار.

2- إستراتيجية التدريب والتعليم التقني والمهني:

تتناول هذه الاستراتيجية منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني التي تشمل بخدماتها العمال المهرة والمهنيين بالإضافة إلى الفنيين (التقنيين) ومساعدي الاختصاصيين بموجب التصنيف العربي المعياري للمهن (2008م) الصادر عن منظمة العمل العربية، وتغطي القضايا المختلفة ذات العلاقة، والتي تم تصنيفها في تسع مجالات هي:

1- التخطيط والحوكمة.
2- التمويل.
3- الإدارة والكفاءة والفاعلية.
4- التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي.
5- المؤهلات العربية والمعايير المهنية.
6- إدارة نظم المعلومات.
7- دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
8- البعد الإقليمي الدولي.
9- رقمنة منظومة التعليم التقني والتعليم والتدريب المهني.

وقد استهلت الإستراتيجية كل واحد من هذه المجالات التسعة عن طريق وصف موجز للقضايا المهمة ومكامن القوة والضعف ذات الصلة بكل مجال، وتحديد الأهداف الخاصة للتطوير، ومن ثم السياسات والإجراءات العامة اللازمة لتحقيق الأهداف على المستويين الوطني والعربي.

وتبرز أهمية هذه الإستراتيجية في ضوء خصائص الاقتصاد العربي الذي يتسم بجملة من عناصر القوة والضعف، مع إمكانية مجابهة كثير من التحديات في هذا المجال بتوفير قوى عاملة كفؤة عن طريق منظومة تدريب وتعليم تقني ومهني ذات جودة وفاعلية عالية، ضمن الإطار الأوسع للتعليم مدى الحياة والحراك الاقتصادي والاجتماعي بين الأقطار العربية. ويستدعي تطبيق هذه الإستراتيجية العمل على إعداد خطط إجرائية تنفيذية سواء على المستوى العربي أم على المستوى الوطني.

2-1 التخطيط والحوكمة:

هناك جهات وهيئات تتولى تنفيذ منظومات وبرامج التدريب والتعليم المهني والتقني في معظم الأقطار العربية. وتشمل مهام هذه الجهات والهيئات أنواعاً ومستويات مختلفة من التدريب والتعليم التقني والمهني، كما تشمل العناصر والمكونات المختلفة للروابط والقنوات بين جانبي العرض من القوى العاملة والطلب عليها. ويتسم الوضع في هذا المجال في كثير من الأحيان بالحاجة لتحسين مستوى التنسيق والتكامل بين الأطراف ذات العلاقة. كما تفتقر الأدوات التشريعية ذات العلاقة إلى المنحى الشمولي، وبخاصة فيما يتعلق بالمفاهيم والمتطلبات.

ويستدعي الوضع الراهن للتدريب والتعليم التقني والمهني في الأقطار العربية العمل على تطوير التشريعات والأبعاد المختلفة لعمليات التخطيط ذات العلاقة كجزء رئيس من التخطيط للموارد البشرية على المستوى الوطني. وتقع مسؤولية المبادرة في ذلك على عاتق الحكومة بالتعاون الوثيق مع الشركاء الاجتماعيين، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الاقتصاد المعرفي واقتصاد السوق الذي يتطلب تطوير هيكلية حوكمة منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني بما يضمن شراكة فعالة بين جميع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص في سلطة اتخاذ القرار على المستوى الوطني بما يتعلق بالتخطيط ورسم السياسات والتمويل وضمان الجودة وغير ذلك .

الأهداف:

1. تعزيز الروابط والقنوات وتحسين المواءمة بين عرض القوى العاملة والطلب عليها في مجال التدريب والتعليم التقني والمهني.
2. تطوير الجوانب النوعية لبرامج منظومات التدريب والتعليم التقني والمهني وعملياتها ومخرجاتها مع التركيز على الجوانب العملية في نوعية البرامج المقدمة، بما يؤدي إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة.
3. اعتماد الأطر التشريعية وأطر التخطيط والحوكمة لمنظومات التدريب والتعليم التقني والمهني كجزء متكامل مع الأطر التشريعية وأطر التخطيط لتنمية الموارد البشرية بشكل عام على المستوى الوطني.
4. توفير الأطر والمعايير اللازمة للتنسيق الفاعل بين الجهات والهيئات المختلفة المعنية بقضايا التشغيل والتدريب والتعليم التقني والمهني في القطاعين العام والخاص، وتعزيز دور الشركاء الاجتماعيين في عمليات التخطيط واتخاذ القرار في هذه القضايا، مع إيلاء الاهتمام والعناية بالقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي ومساهمة المرأة.
5. تعزيز القنوات والروابط بين نظم ومستويات التعليم العام من ناحية ومنظومات التدريب والتعليم التقني والمهني من ناحية أخرى.
6. دعم الالتحاق ببرامج التدريب والتعليم التقني والمهني من النواحي الكمية تجاوباً مع المتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل.
7. تطوير مهام الاستشراف في مجال المهن الجديدة والكفاءات الحديثة لجعل عملية التخطيط استباقية في مجال إعداد المناهج وضبط مهن المستقبل في المجالات الواعدة وخاصة منها المتعلقة بالمهن الخضراء والاقتصاد الأزرق والطاقات الجديدة ومهن الجوار والاقتصاد الرقمي.

8. اعتماد متطلبات الثورة الصناعية الجديدة الرابعة محورا مركزيا في سياسات التخطيط في المستوى الكمي والنوعي.
9. صياغة فلسفة للتخطيط عن طريق الربط الوثيق بين طموحات منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني وواقع الموارد المادية والبشرية المتوفرة.
10. وضع الأطر والتشريعات لتعزيز وتشجيع المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في التخطيط وحوكمة، وتمويل التدريب والتعليم التقني والمهني.

السياسات والإجراءات العامة:

أ. على المستوى الوطني:

1. تبني إطار شامل يقوم على ركيزتين في التخطيط لمنظومات وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني:
   الأولى منهما حاجات المجتمع وخصائص سوق العمل واحتياجاته الكمية والنوعية.
   الثانية حاجات المتعلم والمتدرب كإنسان ومواطن في ضوء قدراته واستعداداته ورغباته.
2. تطوير قدرات الجهات والهيئات والمؤسسات المعنية بالتدريب والتعليم التقني والمهني وإمكاناتها وآليات عملها لتمكينها من أداء أدوارها في التخطيط ورسم السياسات والبحث والتطوير والتنفيذ والتقويم.
3. توفير متطلبات التكامل والتنسيق وتجنب الازدواجية بين الجهات والهيئات والمؤسسات المعنية بتزويد تسهيلات وخدمات التدريب والتعليم التقني والمهني وتنفيذ برامجه عن طريق إنشاء جهة مرجعية (مجلس وطني مثلاً) للتدريب والتعليم التقني والمهني يتولى رسم السياسات وتنسيق التمويل وضمان الجودة.
4. تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها وتفعيل دورها في التخطيط للتدريب والتعليم التقني والمهني على المستويات المركزية والمؤسسية.
5. تفعيل مشاركة القطاع غير الحكومي، وبخاصة الشركاء الاجتماعيين، في التخطيط لنظم وبرامج وقضايا التدريب والتعليم التقني والمهني على المستويات المركزية والمؤسسية.
6. تفعيل دور الإعلام وبرامجه في مجال التدريب والتعليم التقني والمهني، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز ثقافة التعليم والتدريب المهني في المجتمعات العربية وتحفيز طلبة المدارس على اختيار المسار التقني والمهني كأحد مسارات التعليم المتاحة، وتعزيز الاتجاهات الايجابية نحو العمل، ومشاركة الفتاة، وغير ذلك.
7. تطوير وتحسين الروابط والقنوات بين بعدي العرض والطلب في التدريب والتعليم التقني والمهني ويشمل تلك التشريعات ونظم المعلومات والبحث والتطوير وخدمات الإرشاد والتوجيه والتشغيل والمعايير المهنية وغير ذلك.

8. تشجيع إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتدريب والتعليم التقني والمهني، وتفعيل دور الجامعات والجهات الأخرى المعنية بهذا المجال.

9. التفاعل مع النظم والنماذج الدولية، والاستفادة منها في تطوير الإمكانات والقدرات الوطنية في التخطيط والحوكمة.
10. تطوير التشريعات المتعلقة بالتدريب والتعليم التقني والمهني. وتوفير الأطر التشريعية الملاءمة للنظم والقضايا ذات العلاقة.
11. وضع التشريعات والهياكل التنظيمية اللازمة لتعزيز القنوات والروابط الأفقية والعمودية بين مجالات ومستويات التعليم العام من جهة ومنظومات التدريب والتعليم التقني والمهني من جهة أخرى.
12. تصميم برامج التدريب والتعليم التقني والمهني لتشمل نماذج متعددة مثل التدريب والتعليم المؤسسي، والتدريب والتعليم في مواقع العمل والتدريب والتعليم التناوبي (التعاوني) بين المؤسسة التعليمية ومواقع العمل (التلمذة المهنية / الصناعية(.
13. إصدار النصوص القانونية والترتيبية الضرورية لتوضيح العلاقات وضبط الواجبات لمأسسة الحوكمة (فالحوكمة تمثل للمنظومة العنصر الفاعل في نجاحها وإشعاعها وتحقيق انتظارات المجموعة الوطنية وحاجيات الاقتصاد الوطني وطموحات المواطن العربي فإن اقتصرت الحوكمة على دعم الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومختلف مكونات المجتمع المدني فإن بقية العناصر لم تحظ بالعناية اللازمة).
14. توسيع اتفاقيات التعاون والشراكة وتفعيلها مع الأطراف المعنية والمتداخلة في منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني.
15. تجذير الفعالية والجدوى في مختلف مستويات حوكمة منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني مركزيا ولا مركزياً وقطاعياً.
16. دعم شفافية تسيير المنظومة بما يضمن جودة مخرجاتها. من خلال:

- تحديث آليات المساءلة والتقييم في مستوى السياسات القطاعية الوطنية وسياسات التنفيذ والنتائج المسجلة.
- اعتماد تقنيات هندسة الحوكمة القائمة على الثوابت التالية:

- المدخلات (اتفاقيات، تعهدات، التزامات).
- المسار (متابعة التقيد بالتعهدات والالتزامات).
- النتائج (تقييم النتائج المسجلة بالنظر إلى النتائج المنتظرة).

17. تعزيز مشـــاركة ذوي الإعـاقـة وتمكينهم وتفعيل دورهم في التخطيط للتعليم التقني والتعليم والتدريب المهني.

ب. على المستوى العربي:

تتولى منظمة العمل العربية:

1- اعتماد استراتيجية التدريب والتعليم التقني والمهني المعدلة على المستوى العربي.
2- تقديم الدعم والمشورة لمساعدة الدول العربية لبناء القدرات فيها في مجال تطبيق الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني.
3- إجراء التقييم الدوري لمدى تطبيق استراتيجية التدريب والتعليم التقني والمهني من قبل الدول العربية.
4- إبراز قضايا التخطيط والحوكمة في الدراسات والإصدارات والمؤتمرات والندوات التي تتولاها المنظمة.
5- تشجيع الدول العربية نحو الدفع التدريجي نحو ضمان الاستقلالية الإدارية والمالية وأساليب التدريس المؤســسـات التدريب والتعليم التقني والمهني لرفع قدرتها على التفاعل الســريع والدقيق مع حاجيات محيطها الاقتصـادي والاجتماعي وتسـهيل صـياغة الشـراكات مع الأطراف الفاعلة في إطار إشـعاع هذه المراكز والمعاهد محليا وإقليمياً.
6- نشــر وتبادل الخبرات العربية من خلال عرض تجارب بعض الدول العربية التي نجحت بمجال التعليم التقني والتعليم والتدريب المهني للاسترشاد بتجاربها من قبل الدول الأخرى.

2-2 التمويل:

تتولى الحكومات في معظم الأقطار العربية تمويل منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني دون مشاركة ومساهمة فعالة من قطاع العمل والإنتاج. وغالباً ما يتم إعداد الموازنات على المستوى الوطني بناء على مدخلات ومعطيات وبيانات مستمدة من نشاطات السنوات السابقة مثل أعداد الطلبة ورواتب الموظفين والنفقات الجارية الأخرى والنفقات الاستثمارية. وعلى الرغم من تنامي الإنفاق على تنمية الموارد البشرية بعامة، وعلى التعليم النظامي بخاصة، إلا أن منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني تواجه صعوبات وتحديات في مجالات متعددة منها مدى مواءمة سياسات التمويل الوطنية، ودور كل من أصحاب العمل والمتعلمين ومؤسسات المجتمع المدني في التمويل وتحمل الكلفة واقتصاديات أنماط ونماذج التدريب والتعليم التقني والمهني وعملياته وعدم كفاية المخصصات المالية المرصودة في الموازنات العامة ونقص تمويل الخدمات المساندة مثل الدراسات والبحوث والتشغيل والتوجيه والإرشاد، وغير ذلك.

الأهداف:

1- تنويع وتطوير مصـادر التمويل لمنظومة التدريب والتعليم المهني والتقني وبرامجه وخدماته النظامي منه، وغير النظامي.

2- تحسين الجوانب المتعلقة بكفاءة وفاعلية تمويل منظومة وبرامج وخدمات التدريب والتعليم التقني والمهني، النظامي منه وغير النظامي.

السياسات والإجراءات العامة:

أ. على المستوى الوطني:

1- تأمين التمويل المستدام اللازم لنظم وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني بمساهمة الحكومة وأصحاب العمل والفئات المستفيدة ومؤسسات المجتمع المدني.

2- تطوير استراتيجيات وأطر مالية وهياكل تنظيمية لتمويل العناصر المختلفة لمنظومة التدريب والتعليم التقني والمهني.

3- تطوير دور ومشاركة أصحاب العمل في القطاع الخاص في تمويل العناصر المختلفة لمنظومة التدريب والتعليم التقني والمهني مما سيؤدي لتأمين كلفة التدريب والتعليم التقني والمهني بتوسيع مشاركة منشآت الإنتاج في إعداد الكفاءات وضمان إنجاز بعض الوحدات التعليمية في وسطها وذلك بوضع معدات وتجهيزات الإنتاج للمنشأة على خدمة المتدربين.

4- ترشيد مساهمات المتعلمين في تغطية تكاليف إعدادهم وتدريبهم، وبخاصة في برامج التعليم التقني الذي يهدف لإعداد الفنيين ومساعدي الاختصاصيين، وفي برامج التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي، وبرامج تعليم الكبار.

5- مراعاة عوامل الكفاءة والاقتصاديات والمردود في تخطيط وتصميم وتشغيل العناصر المختلفة لمنظومة التدريب والتعليم التقني والمهني.

6- ربط سياسات التمويل بمعايير الأداء والكفاءة لدى تنفيذ برامج التدريب والتعليم التقني والمهني.

7- تلبية احتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، واحتياجات القطاع غير النظامي، ومتطلبات تشغيل المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في سياسات واستراتيجيات تمويل التدريب والتعليم التقني والمهني والتنسيق في كل ذلك مع الاحتياجات التشغيلية لخريجي مؤسسات التعليم الجامعي.

8- دعم الدراسات والبحوث في مجال تمويل واقتصاديات نظم وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني، ويشمل الكلفة ومصادر التمويل، والعائد وغير ذلك.

9- إنشاء صندوق وطني للمساهمة في تمويل التدريب والتعليم التقني والمهني.

10- توسيع صلاحيات مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني في مستوى توفير مداخيل مالية ذاتية متأتية من تقديم البحوث التطبيقية والاستشارات وإنجاز الدراسات والخدمات للمجتمع والتعليم حسب الطلب.

11- إعطاء الأولوية للاقتراض لمشاريع رواد الأعمال وأصحاب الابتكار من خريجي التعليم التقني والتدريب المهني.

12- فتح المجال لمنح تراخيص لجامعات وكليات ومراكز متخصصة جديدة بالتعليم التقني أو التعليم والتدريب المهني.

ب. على المستوى العربي:

تتولى منظمة العمل العربية ما يلي:

1- التنسيق مع المنظمات الدولية وتشجيعها على أن تكون المنح والمعونات المقدمة موجهة ضمن إطار إقليمي بحيث يستفيد منها عدد من الأقطار العربية في آن واحد في مجالات تطويرية ذات أولويات إقليمية.

2- توفير الدعم المالي للمشاريع ذات الأهمية على المستوى العربي لأغراض تطوير التدريب والتعليم التقني والمهني.

3- نشر وتبادل الخبرات العربية في مجال تمويل التدريب والتعليم التقني والمهني.

4- دعم الدراسات والبحوث في مجال تمويل واقتصاديات نظم وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني.

2-3 الإدارة والكفاءة والفاعلية:

تتوافر برامج التدريب والتعليم التقني والمهني في معظم الأقطار العربية ضمن مستويين مهنيين ومنظومتين رئيسيتين. وتستهدف المنظومة الأولى في العادة الطلاب الذين يكملون مرحلة التعليم الأساسي الإلزامي بهدف إعداد العمال المهرة والمهنيين ضمن مستويات العمل الأساسية. كما تستهدف المنظومة الثانية الطلاب الذين يكملون مرحلة التعليم الثانوي بهدف إعداد الفنيين ومساعدي الاختصاصيين .

ومن أولويات احتياجات هذه البرامج تحسين كفاءتها الداخلية لضمان الحصول على أفضل المخرجات في ضوء المدخلات والأهداف التدريبية المخططة. بما في ذلك تطوير المناهج. وتحقيق الطاقة الاستيعابية والاستثمار الأمثل للتسهيلات المتاحة. والإدارة الحديثة وتنمية الموارد البشرية وضبط الجودة. والتقويم المبني على الأداء. وتوفير الحوافز للعمل. وغير ذلك. ومن أولويات الاحتياجات أيضاً تحسين الكفاءة الخارجية التي تتعلق بفاعلية البرامج ومواءمتها للمتطلبات التنموية من النواحي الكمية والنوعية واستجابتها لمتغيرات سوق العمل ومواكبتها للتطورات.

الأهداف:

1- تحسين الكفاءة الداخلية لبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني لتشمل الأبعاد الكمية والنوعية، بما في ذلك الإدارة واقتصاديات العمل.

2- التحسين الكمي والنوعي لجودة وكفاءة وفاعلية برامج التدريب والتعليم التقني والمهني بما يتناسب والمتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل المتغيرة، مع مراعاة قضايا النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة.

3- بناء القدرات الوطنية النوعية والكمية، في مجال التدريب والتعليم التقني والمهني، لتطوير إمكانات التخطيط والتنفيذ والتقويم ذات العلاقة.

4- تعزيز القدرات البحثية والابتكار وريادة الأعمال لدى الطلبة.

السياسات والإجراءات العامة:

أ. على المستوى الوطني:

1- تطوير العناصر والمكونات المتعلقة بالكفاءة الداخلية لبرامج ومؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني، لتشمل الإداريين والمناهج والمباني والتجهيزات والتسهيلات التعليمية وطرائق التدريس والتدريب واقتصاديات العمل وغير ذلك.

2- تطوير العناصر والمكوّنات المتعلقة بالكفاءة الخارجية لبرامج ومؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني وفاعليتها، ويشمل ذلك المواءمة الكمية والنوعية بين مخرجات المؤسسات من جهة والمتطلبات التنموية وحاجات سوق العمل من جهة أخرى.

3- بناء منظومة شاملة للاعتماد والترخيص وضمان الجودة في مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني وبرامجها، تتضمن مقاييس إدراج المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات مع التأكيد على وجود وتطبيق إجراءات ضمان جودة المؤهلات.

4- تضمين المهارات الحياتية العامة المهارات الناعمة في برامج التدريب والتعليم التقني والمهني، ويشمل ذلك مهارات التفكير الناقد وحل المشكلة والعمل مع الفريق والمبادرة والريادة والاتصال وغير ذلك.

5- تنويع وتطوير الخدمات والتسهيلات المتاحة للمرأة في التدريب والتعليم التقني والمهني في ضوء المتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل من ناحية، وفي ضوء ميول المرأة وأولوياتها من ناحية ثانية.

6- تنويع وتطوير الخدمات والتسهيلات لذوي الإعاقة في التعليم التقني والتعليم والتدريب المهني بما يتلاءم والمتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل بهدف تحقيق اندماج وفاعليه ذوي الإعاقة بالمجتمع.

7- ترشيد الروابط وتنظيم القنوات بين التدريب والتعليم التقني والمهني من ناحية والتعليم العالي من ناحية أخرى، مع المحافظة على معايير النوعية والكفاءة.

8- تطوير منظومة وأدوات تقويم أداء الطلبة في برامج التدريب والتعليم التقني والمهني، مع شمول المهارات المهنية والحياتية ذات العلاقة، وإشراك القطاع الخاص في منظومة الاختبار.

9- توفير خدمات التوجيه والإرشاد التربوي والمهني في النظام التعليمي بعامة (كتقديم برامج توعوية لطلبة مدارس التعليم العام -الثانوية- مثلاً عن أهمية التعليم التقني والتدريب المهني)، وفي مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني بخاصة.

10- توفير خدمات ومؤسسات التشغيل داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، لخريجي التدريب والتعليم التقني والمهني، مع إيلاء عناية خاصة لتشغيل الشباب ذكوراً وإناثاً، والتكامل في ذلك مع خدمات التشغيل لخريجي التعليم الجامعي.

11- تطوير إدارة منظومات التدريب والتعليم التقني والمهني، ويشمل ذلك تعزيز اللامركزية، وتمكين المؤسسات التي تقدم الخدمات والتسهيلات وتفعيل عنصر المواءمة.

12- تحسين الأوضاع الوظيفية والاقتصادية للمدربين والمحاضرين في مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني، وتطوير برامج تعليمهم وتدريبهم أثناء الخدمة، ومواصلة نموهم المهني وقدراتهم بما يتناسب والتطورات المتسارعة في العلوم والتكنولوجيا.

13- توسيع وتحسين خدمات وتسهيلات التدريب والتعليم المهني المتاحة لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة.

14- اعتماد مؤشرات مرجعية للمساعدة في أعمال المراقبة والتقويم والمساءلة بخصوص فاعلية وجودة نظم وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني، وبخاصة فيما يتعلق بتوافق المخرجات مع النتاجات المستهدفة ومواءمتها مع المتطلبات التنموية وحاجات سوق العمل.

15- العمل على تحسين مكانة التدريب والتعليم التقني والمهني وصورته في المجتمع عن طريق الجهود الإعلامية والتثقيفية بالإضافة إلى الاتجاهات المتضمنة في المناهج التعليمية.

16- ربط خطط التدريب والتعليم بأهداف تبين النتائج المرجوة والدعم اللازم لتوفير الموارد البشرية ومستلزمات التدريب والتعليم في إطار يضمن الجودة لفائدة الأطراف ذات العلاقة كافة، ليسهم ذلك في ترشيد التمويل العام على مستوى الحكومات.

17- وضع أطر وتشريعات لتعزيز فرص التدريب بين الدول العربية والعالمية لشريحة محددة من المدربين والطلبة.

18- دعم وتشجيع الابتكار ومشاريع ريادة الأعمال والمشاريع البحثية لدى المدربين والمحاضرين والطلبة بما يمكنهم من تحسين معارفهم ومهاراتهم وكفاءتهم تمكنهم من التنافس على فرص العمل المتوفرة في السوق وتحسين قدراتهم في التوظيف الذاتي.

ب. على المستوى العربي:

تتولى منظمة العمل العربية ما يلي:

1- تطوير ومراجعة وتحديث مؤشرات عربية للتدريب والتعليم التقني والمهني، وإعداد ونشر تحليل دوري عربي بشأن المؤشرات المشتركة.

2- تطوير ومراجعة وتحديث معايير عربية إرشادية بشأن كفاءة وفاعلية مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني.

3- دعم برامج تدريب المدربين للتدريب والتعليم التقني والمهني عن طريق دعم تطوير برامج التدريب في أثناء الخدمة ومعايير الاعتماد وتدريب مدربي المدربين.

4- إجراء ودعم الدراسات المتعلقة بقضايا وعناصر الكفاءة والفاعلية في منظومات التدريب والتعليم التقني والمهني في الأقطار العربية.

5- نشر وتبادل الخبرات العربية والدولية من خلال عرض التجارب الناجحة عن جودة وكفاءة وفاعلية التعليم التقني والتدريب المهني للاسترشاد بتجاربها من قبل الدول الأخرى.

2-4 التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي:

يتوافر في الأقطار العربية عدد كبير من المؤسسات والبرامج والتسهيلات المتعلقة بالتدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك القطاع التطوعي. فبالإضافة إلى دور مؤسسات القطاع العام في هذا المجال عبر مؤسسات وتسهيلات التدريب والتعليم التقني والمهني التي تقدم برامج غير نظامية، تلعب الهيئات الربحية والتطوعية دوراً مهماً في توفير وتنفيذ برامج التدريب والتعليم المهني غير النظامي للكبار لأعراض مختلفة كرفع المستوى التعليمي والمهني، ورفع الكفاءة وتحسين الأداء في العمل، والإعداد لأداء مهام أعمال جديدة، وتلبية متطلبات الهوايات، وغير ذلك.

فقد مكن التدفق الواسع والسريع للمواقع الإلكترونية والعالم الافتراضي من الولوج السهل إلى المعلومات والمعارف وتقنيات البناء الذاتي للكفاءات والمهارات وفرضت هذه المعطيات الجديدة دخول مؤسسات افتراضية للتدريب والتعليم مما وسع مفهوم التعليم غير النظامي لينضاف إلى بقية المؤسسات الأخرى المساهمة في إعداد المهارات وبناء القدرات.

وإن اتجهت بعض السياسات الوطنية إلى اعتماد بعض المنشآت الإنتاجية كمؤسسات تدريب وتعليم بفرض شروط "المؤسسة المدربة" ومدها رسميا بهذه العلامة فإن قضية الاعتراف بالشهادات ما زالت قائمة وفي هذا الصدد يتعين النظر في سبل إرساء مقاربة وطنية للاعتراف بمخرجات التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي. كما يتعين الأخذ بعين الاعتبار بواقع العلم الافتراضي للتدريب والتعليم بتقييم الكفاءات المكتسبة وتبسيط التحصيل المعرفي وتكييفه حسب رغبات الفرد.

وتواجه مؤسسات وخدمات التعليم غير النظامي وتعليم الكبار بما في ذلك التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي، جملة من التحديات والثغرات وبخاصة على المستوى الوطني، تتمثل في غياب السياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة، وضعف التنسيق وازدواجية الأدوار بين الجهات المعنية، والحاجة إلى تطوير الجوانب النوعية للخدمات التي توفرها وتقدمها، بالإضافة إلى الحاجة لتوفير المظلات التشريعية الموائمة، للتكامل بين منظومتي التدريب والتعليم التقني والمهني النظامي وغير النظامي.

الأهداف:

1- تحقيق التكامل بين منظومتي التدريب والتعليم التقني والمهني النظامي وغير النظامي ضمن مظلة المنظومة الأشمل لتنمية الموارد البشرية وانسجاماً مع مفهوم التعليم والتدريب المستمر مدى الحياة.

2- تطوير منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي وبرامجه وهيكليته وجودته في القطاعين العام والخاص، وتوسيع خدماته وتنويعها لتيسير الاستفادة منه والالتحاق بالبرامج المشمولة به من

مختلف الفئات العمرية والمناطق الجغرافية. وتلبية احتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومنشآت العمل في القطاع غير المنظم.

3- استثمار برامج التدريب والتعليم المهني غير النظامي لتيسير الحراك الاجتماعي وحراك القوى العاملة. وتحقيق الإنصاف في مجال النوع الاجتماعي (الجنس). وتقليص الفجوة بين المستويات الثقافية والتعليمية للفئات الاجتماعية المختلفة.

السياسات والإجراءات العامة:

أ. على المستوى الوطني:

1- تضمين خطط التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بعامة. وفي خطط تنمية الموارد البشرية الوطنية بخاصة.

2- تحديث وتطوير التشريعات التي تتناول قضايا التعليم والتدريب غير النظامي بعامة. والتدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي بخاصة.

3- تطوير معايير وإجراءات اعتماد وترخيص وضبط. جودة المؤسسات والهيئات والمراكز التي تقدم خدمات التعليم والتدريب غير النظامي بعامة. والتدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي بخاصة.

4- توفير القنوات الأفقية والرأسية بين برامج التدريب والتعليم التقني والمهني النظامي وغير النظامي لتيسير انتقال المتعلمين والمتدربين بينها وفقاً لمعايير محددة.

5- تطوير متطلبات الحوكمة والكفاءة والفاعلية والتقييم والمساءلة في المؤسسات والهيئات والمراكز التي تقدم برامج وخدمات التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي في القطاعين العام والخاص.

6- دعم جهود القطاع التطوعي. وتوفير الدعم والحوافز لهذا القطاع في تنفيذ برامج التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي. وبخاصة البرامج الموجهة للمرأة ولفات ذوي الاحتياجات الخاصة.

7- تطوير نظم ومعايير تمويل برامج التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي. بما فيها دور أصحاب العمل والمتعلمين في هذا المجال.

8- توفير التغطية الجغرافية الكافية لبرامج وخدمات التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي.

9- توفير خدمات التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي للفئات الأكثر حاجة للاندماج في سوق العمل كالنساء والباحثين عن العمل. وذوي الاحتياجات الخاصة. والعاملين في قطاع العمل غير النظامي (غير المنظم). والمتسربين من النظام التعليمي.

ب. على المستوى العربي:

1- استثمار التمثيل الثلاثي في هياكل المنظمة لدعم دور الشركاء الاجتماعيين في دعم وتوفير برامج التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي.

2- إجراء ودعم الدراسات المتعلقة بالتدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي.

2-5 المؤهلات العربية والمعايير المهنية

يشيع استخدام الاختبارات والفحوص في نهاية البرامج التعليمية والتدريبية في الأقطار العربية كأداة لقياس أداء الملتحقين بتلك البرامج بما يعكس نوعيتها ومدى تحقيق أهدافها ويتعرض هذا النمط من القياس إلى النقد والتساؤل حول مدى كفاءته. ففي بعض الأحيان قد تنحاز الاختبارات إلى قياس المعلومات والمعارف النظرية دون التركيز بصورة كافية على تقويم المهارات التطبيقية ومدى القابلية للتشغيل .

وفي حالات أخرى يتم تصميم الاختبارات بتأثير من متطلبات الالتحاق بمستويات تعليمية أعلى كالتعليم العالي. ومن المعلوم أنه لا يتوافر في معظم الأقطار العربية إطار مؤهلات وطنية تغطي مراحل التعليم المختلفة ويقوم على نتاجات التعلم التي تشكل مرجعية موضوعية لبناء إطار وطني للمعايير المهنية التي تعالج الكفايات المختلفة التي يتضمنها التخصص المهني. وتطوير المناهج وتقويم المهارات ومتطلبات الاعتماد ومنح الشهادات ورخص مزاولة العمل. ومن ناحية أخرى يساعد إطار المؤهلات المهنية الوطنية في توثيق كفايات العاملين لتسهيل الحراك الأفقي والرأسي في أسواق العمل المحلية والعربية بما يساهم في تطوير المكانة الاجتماعية للتدريب والتعليم المهني باعتباره تعليماً مفتوحاً غير مغلق النهايات.

ويحدد التصنيف العربي المعياري للمهن الذي صدر عن منظمة العمل العربية في عام (2008م) خمس فئات لمستويات المهارة ضمن ما يطلق عليه "السلم المهاري". وهي مستويات العامل محدود المهارات، والعامل الماهر، والعامل المهني والفني (مساعد الاختصاصي) (والاختصاصي. ويمكن أن يشكل السلّم المهاري بالإضافة إلى التصنيف الدولي المعياري للتعليم أساساً لبناء إطار المؤهلات العربية الشامل لكل أنواع التعليم والتدريب وما تمنحه المؤسسات التعليمية والتدريبية من مؤهلات وشهادات علمية.

ويمكن اشتقاق المعايير المهنية من الوصف المهني للأعمال والمهن الذي يوفره التصنيف العربي المعياري للمهن من قبل فرق عمل قطاعية بشراكة فاعلة من قبل ممثلي قطاعات العمل والإنتاج. مع مراعاة أن عملية إعداد المعايير المهنية وتطويرها عملية متواصلة بسبب التطور التقني والتغيرات الناجمة عنه في بيئات العمل (الشغل).

الأهداف:

1- متابعة تطوير إطار عربي للمؤهلات والمعايير المهنية مبني على أســاس نتاجات التعلم. فهذا الإطار هو أحد أهم أسس تحديث منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني حيث إنه يمثل أهم رابطاً بين مؤسسات التربية والتدريب والتعليم من ناحية ومنشآت الإنتاج من ناحية أخرى. كما أنه يمكن من تسهيل "مقرونية" المهارات وتوحيد المعايير المهنية فهذا الإطار العربي سيعتبر فضاء يسهل تنقل اليد العاملة العربية بين الأقطار العربية ويمثل ركيزة أساسية للاعتراف بالمؤهلات بين الأقطار العربية وبذلك سيسهم إيجابيا في تفتح المنظومات الوطنية على الفضاءات الدولية المماثلة وخاصة منها الأوروبية.

2- تشجيع تطوير المعايير المهنية العربية في مهن مختارة.

3- دعم تطوير منظومة شاملة لممارسة العمل المهني وفقاً لمعايير معتمدة.

4- دعم السياسات المتعلقة بقضايا العمل والقوى العاملة. مثل التشغيل. والأجور. وترخيص مزاولة العمل المهني ودراسات تنمية الموارد البشرية. وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني. الابتكار وريادة الأعمال.

5- استكمال تطوير معايير الأداء. وتحسين إنتاجية القوى العاملة العربية وتيسير حراكها رأسياً وأفقياً على المستويين الوطني والعربي.

6- تطوير منظومة للتقييم والتغذية الراجعة.

السياسات والإجراءات العامة:

أ. على المستوى الوطني:

1- تحديث التصنيف العربي المعياري للمهن الصادر عن منظمة العمل العربية في عام (2008م) من أجل استخدامه من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الأقطار العربية كمرجعية رئيسة لقضايا التشغيل والعمل والتدريب والتعليم التقني والمهني. (مع ضرورة مراجعة وتنقيح هذا التصنيف دورياً وفق المتغيرات التي تطرأ بسوق العمل العربي)

2- تطوير واعتماد الأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة لمنح تراخيص مزاولة العمل المهني للأفراد والمواقع العمل وفقاً للمعايير المهنية الوطنية المعتمدة.

3- تطوير نظم وطنية شاملة للاختبارات المهنية ومنح الشهادات مع توفير المرونة لتيسير الانتقال من نمط أو مستوى تعليمي لآخر. (من خلال نظام وطني أو عربي للمؤهلات)

4- إنشاء هيئات وطنية تتولى مسؤوليات اختبارات الأداء. وتحديد مستويات المهارة. واعتماد البرامج المهنية. ومنح تراخيص مزاولة العمل المهني للأفراد ومواقع العمل.

5- تطوير المعايير المهنية في الأقطار العربية واستخدامها في مجالات التشغيل. وتصميم هياكل الأجور. وحراك العمالة وبرامج ومناهج التدريب والتعليم التقني والمهني. والاختبارات المهنية. ومنح تراخيص مزاولة العمل. وذلك بشراكة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والقطاعات الاقتصادية.

6- مواكبة التطور في المعايير المهنية الدولية. وتوفير عنصر المواءمة بين المعايير المهنية الوطنية وبينها.

ب. على المستوى العربي:

تتولى منظمة العمل العربية ما يلي:

1-وضع إطار شامل للمؤهلات العربية(Arab Qualification Framework) .

2- إعداد وتطوير مؤهلات مهنية عربية في أعمال ومهن منتقاة.

3- وضع نماذج لاختبارات الأداء المهنية في أعمال ومهن منتقاة.

2-6 إدارة نظم المعلومات:

تشـكل نظم معلومات الموارد البشـرية التي تغطي جانبي عرض القوى العاملة والطلب عليها مكوناً رئيساً من دينامية وخصائص سوق العمل الفاعلة. وفي هذا السياق هناك نقطتا ضعف رئيستان في الأقطار العربية، تتمثل الأولى في كون نظم معلومات الموارد البشرية ما زالت قاصرة في نوعيتها وشموليتها في كثير من الأقطار، مما يستدعي السعي الجاد لتطويرها وتفعيلها. وتتمثل الثانية بالحاجة لمأسسة الاستفادة من نظم المعلومات المتوافرة في مجالات رسم السياسات واتخاذ القرارات وخدمات التشغيل والتوجيه والارشاد المهني وغير ذلك، وبالتالي تواجد مؤسسة او هيئة حكومية مسؤولة على متابعة وتقييم الأداء هو من الضروريات في هذا المجال. ويقع على عاتق منظمة العمل العربية بناء وتطوير شـبكة عربية المعلومات سـوق العمل في الأقطار العربية.

الأهداف:

1- دعم الإمكانات العربية على المسـتويين الوطني والعربي في تطوير نظم معلومات الموارد البشـرية، على جانبي العرض والطلب، واسـتعمالها والاسـتفادة منها في التخطيط، ووضـع الاسـتراتيجيات، ورسـم السياسات واتخاذ القرارات والبحوث والدراسات.

2- تطوير القدرات والكفاءات وتعزيز الإمكانات الوطنية والمؤسـسـية في مجال تطوير واسـتخدام نظم معلومات الموارد البشرية، بما في ذلك الموارد البشرية والتقنيات والتجهيزات والتسهيلات وغير ذلك.

3- عمل قاعدة بيانات متكاملة ومركزية للموارد البشـرية الخاصـة بمخرجات التعليم التقني والتعليم والتدريب المهني.

السياسات والإجراءات العامة:

أ. على المستوى الوطني:

1- تفعيل استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن (2008م) الصادر عن منظمة العمل العربية كأداة في نظام معلومات سوق العمل (جانب الطلب على الموارد البشرية).

2- العمل على إعداد مؤشـرات كمية ونوعية للتدريب والتعليم المهني والتقني، يمكن اسـتخدامها لتقييم أوضاع وخصائص هذا التدريب والتعليم ومتابعة التطور الذي يطرأ عليه.

3- وضـع وإدامة نظم وطنية لمعلومات الموارد البشـرية وصـيانتها ومواصـلة تطويرها وتحديثها لتسـهيل استثمارها في رسم السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات.

4- تطوير وتعزيز القدرات والكفاءات المؤسسية عن طريق رفع كفاءة العاملين في الجهات المزودة للمعلومات لنظم معلومات الموارد البشرية على جانبي العرض والطلب، كالوزارات المعنية بالتعليم والتدريب، ودوائر الإحصاءات العامة والمؤسسات المعنية بالتوظيف والتشغيل في القطاعين العام والخاص، وغيرها.

5- تعزيز الدراسات والبحوث المرتبطة بنظم معلومات الموارد البشرية والمنبثقة عنها، وبخاصة ما يتعلق منها بنظم التدريب والتعليم التقني والمهني وتشغيل خريجيها.

6- استعمال التقنيات الحديثة لجمع المعلومات ونشرها واستخدامها على المستويات المؤسسية والوطنية والعربية، مع مراعاة عناصر الكلفة واقتصاديات العمل.

7- تطوير الإمكانات على المستويات المؤسسية والوطنية والعربية الإعداد ورفع كفاءة العاملين في المجالات المتعلقة بنظم معلومات الموارد البشرية من اختصاصيين وفنيين قبل الخدمة

8- وفي أثنائها.

9- تعزيز الثقافة المجتمعية والوعي المؤسسي في مجال استثمار المعرفة الناجمة عن المعلومات الموثوقة في رسم السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات، وبخاصة في المجالات المتصلة بنظم التدريب والتعليم المهني والتقني وتشغيل خريجيها.

ب. على المستوى العربي:

1- تعميم وتفعيل استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن (2008) على المستوى العربي، عن طريق وضع الأدلة الإرشادية للاستخدام، واستثمار الوسائل الإعلامية المختلفة، ومتابعة تطبيقه على المستوى الوطني.

2- العمل على إعداد تصنيف عربي معياري للتعليم يتناول المراحل التعليمية المختلفة لتغطية جانب العرض من الموارد البشرية.

3- تطوير وإدامة نظام عربي لمعلومات الموارد البشرية، ويشمل جانبي العرض والطلب، لدعم نظم التعليم والتدريب والتشغيل وتنقل العمالة العربية.

4- تطوير وإدامة نظام عربي لمعلومات مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني.

7-2 دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني:

يتوافر للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الأقطار العربية دور واضح ومعترف به في تنمية الموارد البشرية بعامة، وفي التدريب والتعليم التقني والمهني بخاصة، سواء في التخطيط أو التمويل أو التنفيذ. فعلى المستوى التخطيطي يشارك ممثلو القطاع الخاص في العادة في المجالس واللجان المعنية بهيئات ومؤسسات ومنظومات التدريب والتعليم التقني والمهني. وعلى المستوى التنفيذي يدير القطاع الخاص في كثير من الأحيان مؤسسات تعليمية وتدريبية نظامية وغير نظامية في مستويات تعليمية ومهنية مختلفة.

ومع ذلك، يبقى دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في منظومات التدريب والتعليم التقني والمهني غير كاف، ويعكس بشكل عام ضعف ارتباط هذه المنظومات بالاحتياجات التنموية ومتطلبات

سوق العمل من النواحي الكمية والنوعية مما يستدعي تفعيل وتطوير دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في أعمال التخطيط والتنفيذ والتقويم لمنظومات وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني.

الأهداف:

1- تطوير وتوسيع دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتحسين كفاءته وفاعليته في التخطيط والتنفيذ وضبط الجودة في منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني وبرامجه.
2- تطوير وترشيد مساهمة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تمويل خطط وبرامج ومشاريع التدريب والتعليم التقني والمهني.
3- وضع إطار تشريعي شامل لتنظيم وتشجيع مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في دعم منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني بمؤسساتها العامة والخاصة.

السياسات والإجراءات العامة:

أ. على المستوى الوطني:

1- تطوير التشريعات لتعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية بعامة وفي التدريب والتعليم التقني والمهني بخاصة.
2- تشجيع الشراكة الفاعلة للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتعزيز قدراته، وتفعيل دوره في المجالس واللجان والنشاطات المتعلقة بالتخطيط ورسم السياسات للتدريب والتعليم التقني والمهني.
3- تعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، من النواحي الكمية والنوعية، في تنفيذ نظم وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني.
4- منح الحوافز والإعفاءات الضريبية للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة في تنمية الموارد البشرية بعامة، وفي التدريب والتعليم التقني والمهني بخاصة، وكذلك للشركات والمؤسسات التي تخصص نسبة معينة من موظفيها والعاملين لديها من مخرجات التعليم التقني والتعليم والتدريب المهني.
5- توفير الدعم المالي والفني وتطوير القدرات للقطاع التطوعي غير الحكومي المشارك في تنمية الموارد البشرية بعامة، وفي التدريب والتعليم المهني بخاصة، وبشكل خاص في النشاطات الموجهة لخدمة المرأة والشباب وفئات ذوي الاحتياجات الخاصة.
6- دعم وتشجيع المنحى القطاعي للقطاع الخاص في القيام بدوره ومشاركته في تنمية الموارد البشرية بعامة، وفي التدريب والتعليم المهني بخاصة، بحيث يتولى القطاع الواحد، كالقطاع السياحي والقطاعي الزراعي مثلاً، المهام ذات العلاقة بتنمية الموارد البشرية في ذلك القطاع.

7- تكوين قاعدة بيانات وطنية أو منصة إلكترونية وطنية تتضمن المهن المطلوبة في سوق العمل والتخصصات المرتبطة بها لتتم الاستفادة منها في تطوير البرامج الدراسية المهنية. على أن تُحدث بشكل دوري.

8- بناء إطار يحدد نوع العلاقة والشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني.

ب. على المستوى العربي:

تتولى منظمة العمل العربية:

1- استثمار التمثيل الثلاثي في هياكل المنظمة لدعم دور الشركاء الاجتماعيين وحفز مشاركتهم في تنمية الموارد البشرية بشكل عام، والتدريب والتعليم التقني والمهني النظامي وغير النظامي بشكل خاص.

2- إجراء ودعم الدراسات المتعلقة بتقييم وتطوير دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في منظومات التدريب والتعليم التقني والمهني في الأقطار العربية.

8-2 البعد الإقليمي والدولي:

يتسم سوق العمل العربي بمعدل بطالة عال نسبياً، كما يتسم بعدد كبير من العمالة المهاجرة والمتنقلة والوافدة في الوقت نفسه. ويقدر عدد العمالة المهاجرة بأكثر من عشرة ملايين عامل، والمتنقلة بين الأقطار العربية بأكثر من ستة ملايين عامل أما العمالة الوافدة من الأقطار غير العربية فتقدر بأكثر من عشرة ملايين عامل. وتشكل العمالة العربية المتنقلة أقل من ثلث العمالة غير المحلية في الأقطار العربية المستضيفة للعمالة. وتستدعي مثل هذه الخصائص في سوق العمل مراعاة البعد الدولي في سياسات وبرامج نظم تنمية الموارد البشرية بشكل عام ونظم التدريب والتعليم المهني والتقني بشكل خاص. وبخاصة أن معظم العمالة المهاجرة والوافدة تنتمي لمستويات العمل الأساسية التي تشمل العمال محدودي المهارات والعمالة المهرة والمهنيين.

الأهداف:

1- تطوير الإمكانات العربية من النواحي الكمية والنوعية في تنمية الموارد البشرية بعامة، وفي التدريب والتعليم المهني والتقني بخاصة لتطوير وتمكين العمالة الوطنية أولاً ودعم تشغيل العمالة العربية المتنقلة ثانياً، إضافة لتوفير حد مناسب من التأهيل والتدريب للعمالة العربية المهاجرة من ناحية أخرى.

2- دعم التوجه والتحرك نحو إنشاء السوق العربية المشتركة، وحرية حركة العمالة العربية وتنقلها بين الأقطار العربية.

3- التفاعل مع الخبرات الدولية في مجالات التدريب والتعليم المهني والتقني، واستثمار ذلك في تطوير النظم العربية في هذه المجالات.

السياسات والإجراءات العامة:

أ. على المستوى الوطني:

1- استثمار البيانات والمعلومات المتوافرة عن الأسواق العربية والعالمية وخصائص العمالة فيها في تصميم نظم تنمية الموارد البشرية بشكل عام وبرامج التدريب والتعليم المهني والتقني بشكل خاص.

2- استثمار البيانات والمعلومات المتوافرة عن خصائص العمالة غير العربية في الأقطار العربية في تصميم نظم وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني، وذلك للمساهمة في النهوض بالعمالة الوطنية والعربية من النواحي الكمية والنوعية.

3- تطبيق تشريعات العمل في الأقطار العربية على العمالة الوافدة بطريقة أكثر توازناً وشمولاً لضمان حقوقهم بشأن ظروف العمل المناسبة من جهة، وتفادي المنافسة غير العادلة مع العمالة المحلية من جهة أخرى.

4- تقوية قنوات الاتصال والتعاون مع الدول الأجنبية والمؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية في مجالات التدريب والتعليم المهني والتقني.

5- استثمار التطورات والتوجهات العالمية المتعلقة بقضايا النظم والمعايير والجودة في التدريب والتعليم المهني والتقني، وذلك عن طريق دعم قنوات الاتصال والجهود العلمية والترجمة وتنمية القدرات وغير ذلك.

ب. على المستوى العربي:

تتولى منظمة العمل العربية ما يلي:

1- إنشاء نظام معلومات عربي للموارد البشرية، لتوفير بيانات كافية عن أسواق العمل العربية وخصائص العمالة فيها.

2- تطوير وتوفير بيانات ومعلومات عن بنية وخصائص العمالة غير العربية في الأقطار العربية ودعم الدراسات المتعلقة بذلك، واستثمار هذه البيانات والمعلومات في سياسات وبرامج إعداد وتأهيل العمالة العربية وتنقلها.

3- التنسيق والتكامل مع المؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية المعنية بنظم وقضايا وبرامج التدريب والتعليم المهني والتقني.

4- تقوية قنوات الاتصال والتعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بنظم وقضايا التدريب والتعليم المهني والتقني، والاستفادة من ذلك في تطوير دور المنظمة على المستوى العربي في هذا المجال.

9-2رقمنة منظومة التعليم التقني والتعليم والتدريب المهني:

انطلقت الثورة الصناعية الرابعة من خلال مجموعة من التقنيات التي تطمس الخطوط الفاصلة بين المجالات المادية والرقمية والبيولوجية. حيث ستغير هذه الثورة طرق تصميم المنتجات وتصنيعها واستخدامها وتشغيلها فضلا عن كيفية صيانتها. فهي عبارة عن تحول شامل لكل جوانب الأنشطة الصناعية والاقتصادية وكل جانب من جوانب الحياة. وبالتالي ستؤدي إلى تحول كلي لجميع القطاعات إلى أنظمة أو أنماط حياتية جديدة.

وعليه فالتعليم والتدريب التقني والمهني سيهدف خلال المرحلة المقبلة إلى مزيد من التركيز على إعداد العاملين في مجال المعرفة لمواجهة التحديات التي يطرحها الانتقال من العصر الصناعي إلى عصر المعلومات. مع ما يصاحب هذا الانتقال من متطلبات الموارد البشرية لما بعد العصر الصناعي ومتغيرات عالم العمل. فعلى الصعيد الدولي.

تعد الثورة الصناعية الرابعة إحدى المحركات الرئيسية للابتكار في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني. لذا يجب النظر في سياسات رقمنة التعليم والتدريب التقني والمهني من منظور تكييفها. مع هذا النموذج الصناعي الجديد. ويمكن تصنيف التحديات الرئيسية لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة ورقمنة التدريب والتعليم والتقني والمهني وتنمية المهارات كالآتي:

1- تحديات على مستوى القطاع:

- عدم قدرة بعض الشركات على فهم الثورة الصناعية الرابعة.
- مواجهة التداعيات الكبيرة على كلا الجنسين نتيجة تسريح عدد كبير من العمال في قطاعات معينة.
- توفير فرص التدريب على رأس العمل وخاصة في مجال المهارات التحليلية.

2- تحديات مرتبطة بمقدمي خدمات التدريب:

- ضيق الوقت المخصص للأنشطة المبرمجة في مكان العمل.
- نقص في التعديلات الدورية للمناهج.

- اعتماد محدود على تقنيات الثورة الصناعية في الفصول الدراسية.
- عدم توفر آليات فعالة لإصدار الشهادات وضمان الجودة في مجال التدريب.
- تحديد فترة زمنية كافية لمراجعة وتطوير والتحديث الدوري للمناهج.
- إصدار سياسات عامة تنظم إصدار الشهادات.
- تحديد سياسات عامة لضمان جودة التعليم في قطاع التعليم التقني وقطاع التعليم والتدريب المهني .

3- تحديات على مستوى السياسات:

- عدم القدرة على فهم احتياجات إعادة تشكيل المهارات وفرص التدريب.
- إقصاء الفئات المهمشة من الثورة الصناعية.
- عدم توفر برامج مرنة للحصول على شهادات المهارات.
- نقص الحوافز المقدمة للشركات للتشجيع على الاستثمار في مجال تدريب وتأهيل العمال.
- غياب آليات الحماية الاجتماعية للعمال الذين يتمتعون بقدر ضئيل من الأمن الوظيفي.
- غياب سياسات متكاملة فيما يخص الثورة الصناعية والمهارات.
- غياب التنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة.

الأهداف:

1- تعزيز النهج الحالي للثورة الصناعية الرابعة من حيث نطاق السياسات والتنفيذ.
2- زيادة الوعي بالثورة الصناعية الرابعة وتقنيات التعليم الرائجة.
3- اعتماد الأطر التشـــريعية وأطر التخطيط والحوكمة بهدف رقمنة أنظمة التدريب والتعليم التقني والمهني واعتبارها جزء لا يتجزأ من الأطر التشـــريعية وأطر التخطيط لتنمية الموارد البشـــرية بشـــكل عام على المستوى الوطني.
4- تعزيز تجربة التدريس والتعلم من خلال إدخال تقنيات جديدة.
5- تعزيز إمكانية الوصول إلى برامج التدريب والتعليم التقني والمهني وإتاحتها للجميع.
6- موائمة البرامج التعليمية والتدريبية مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

السياسات والإجراءات العامة:

أ. على المستوى الوطني:

1- إعداد خراطة طريق التحول / الاســتراتيجيات الخاصــة بالقطاعات الحيوية، التي تعتمد على التقنيات وتنمية المهارات كمحركات رئيسية لتطبيق تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة في البلاد وتضمن في الآن ذاته اكتســاب العمال للمهارات وتنميتها بهدف تحقيق الاســتفادة القصــوى من الإنتاجية والحد من معدلات تسريح العمال. ويمكن بدء هذه العملية من خلال صياغة خرائط التحول الخاصة بكل قطاع والتي تقدم معلومات عن تأثيرات التكنولوجيا والمســارات الوظيفية والمهارات المطلوبة في مختلف الوظائف وخيارات إعادة تشكيل المهارات في مختلف القطاعات.

2- إعداد سلسلة من برامج التدريب والتعليم المهني والتقني يقودها القطاع المعني وتهدف لتنمية المهارات اللازمة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، الأمر الذي سيعزز من كفاءة هذه البرامج وملاءمتها لمتطلبات واحتياجات سوق العمل عن طريق منح صلاحية التطوير للقطاع المعني. وتتضمن هذه السلسلة عدداً من المكونات في هذا السياق كمناهج التدريب (مع مراعاة تقنيات الثورة الصناعية الرابعة التي سيتم تدريسها ومدة تدريسها)، توظيف المعلمين وتدريبهم، وشروط القبول.

3- الارتقاء بعمليات تقديم التدريب من خلال اعتماد تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في الفصول الدراسية ومنشآت التدريب بهدف التشجيع على الابتكار الرقمي. وفيما يلي مجموعة من التقنيات الجديدة يمكن أن تدعم توجهات الثورة الصناعية الرابعة:

- الحوسبة السائدة: النطاق العريض والنطاق العريض المتنقل والحوسبة السحابية.
- التقنيات التشاركية: يمكن تصنيف العديد من التقنيات التي تشتمل على طابع "اجتماعي" مدمج في البرمجيات ضمن تقنيات التعاون. يمكن لشبكات التواصل الاجتماعي على غرار فيسبوك ومجموعات جوجل أن تسهل عملية التعاون: الأمر الذي ينطبق أيضًا على دروب بوكس وجوجل درايف وواتساب ومايكروسوفت تيمز وزوم وسكايب وغيرها من البرامج.
- تقنيات الواقع الممتد: الواقع الافتراضي والواقع المعزز والواقع المختلط.
- الذكاء الاصطناعي: معالجة اللغات الطبيعية وأنظمة التوصية واعتماد الذكاء الاصطناعي في التعليم والتقييم.
- سلسلة الكتل (تعرف رسميا باسم تقنيات دفتر الأستاذ الموزع): تعزز السيادة الذاتية والثقة والشفافية والثبات واللاوساطة والتعاون.
- التعليم والتقييم عن بعد: الدراسة الذاتية (الكتب المدرسية والكتب المدرسية التفاعلية ومقاطع الفيديو والأفلام الوثائقية وما إلى ذلك)، التعلم السلبي (محاضرات الفيديو، مؤتمرات الفيديو الممتدة ليومين، البريد الإلكتروني، استمارات الاتصال بالمعلم)، التعلم التشاركي (مؤتمرات الفيديو متعدد الأشخاص والمنتديات ومواقع الدردشة الجماعية) والتعلم التجريبي (تقنيات المحاكاة والواقع الافتراضي والواقع المعزز وتقنيات التحكم عن بعد ومنصات مايكرلابز والحوسبة السحابية)
- المحاكاة: هي نمذجة بيئات العمل في العالم الرقمي، بما يسمح للمتدربين بالتعلم وارتكاب الأخطاء ربما في بيئة واقعية وخالية من المخاطر مما يوفر تجارب ثرية لا تُنسى وتساعد على التغلب على الحواجز العملية المرتبطة بالتعليم التقليدي. فقد مكنت تقنيات مثل الواقع الافتراضي والواقع المعزز والواقع المختلط من إنشاء نماذج المحاكاة.
- الصف المقلوب: يجمع هذا النهج التعليمي بين التعلم المستند إلى الفيديو خارج الفصل الدراسي وأنشطة التعلم الجماعي التفاعلي داخل الفصل الدراسي. الفصل المقلوب هو نوع من التعلم المدمج حيث يتم تعريف الطلاب على المحتوى في المنزل وممارسة عملياً من خلال المؤسسة.

- التلعيب: هو استخدام عناصر تصميم اللعبة ومبادئ اللعبة في سياقات غير اللعبة. يتضمن أسلوب اللعب في التعلم استخدام عناصر قائمة على الألعاب مثل تسجيل النقاط، ومنافسة الأقران، والعمل الجماعي، وجداول النتائج لزيادة المشاركة، ومساعدة الطلاب على استيعاب المعلومات الجديدة واختبار معرفتهم.
- الموارد التعليمية المفتوحة: هي مواد تعليمية وتعلمية وبحثية في أي وسيط رقمي أو غير ذلك، موجودة في المجال العام أو تم إصدارها بموجب ترخيص مفتوح يسمح بالوصول والاستخدام والتكيف وإعادة التوزيع بدون تكلفة من قبل الآخرين، مع القليل أو بلا قيود.
- التعلم المخصص: يتعلم الطلاب ذوي الاحتياجات المختلفة بشكل مغاير، ومن شأن اتباع نهج أكثر خصوصية، مع التعلم المخصص لاحتياجات التعلم لكل طالب، أن يحقق فوائد فردية أكبر. حيث يعد التعليم المصغر أحد أكبر تعبيرات للتعلم المخصص في التدريب والتعليم التقني والمهني والذي يتكون من إتقان مجموعة محدودة من المهارات أو الكفاءات بدلاً من مجموعات المهارات الأوسع والمترابطة مثل المؤهلات الكاملة.

4- إعداد برامج مرنة ومعيارية للحصول على شهادات المهارات، التي تحدد المهارات المكتسبة خارج قنوات التعليم التقليدية. ويمكن بدء هذه العملية من خلال التشاور مع مكونات القطاع ومؤسسات التدريب حول مدى كفاءة المؤهلات التعليمية والتقييمات القائمة على الكفاءة في ظل الأطر الحالية لاستصدار هذا النوع من الشهادات، حيث يجب تقييمها على ضوء الطلب الفعلي على مثل هذه المؤهلات ومدى نجاحها في تحديد مستوى الكفاءة الحقيقي في مهارات محددة.

5- صياغة نهج وتدابير جديدة لتعزيز الاندماج وأنظمة الحماية الاجتماعية في إطار الثورة الصناعية الرابعة، لضمان عدم إقصائها لأي أحد. فيجب قبل القيام بالتدخلات المستهدفة بتحديد المجتمعات / الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الثورة الصناعية الرابعة للعمل مع قادة المجتمع. وتشتمل هذه التدخلات على تدريب ثلاثة أنواع من العمال وهم، المبتدئين، والعمال المعرضين لخطر التسريح من العمل، والعمال الذين يحتاجون إلى تنمية مهاراتهم باستخدام الآليات الحديثة على غرار المنصات الرقمية وبيانات الاعتماد المعترف بها على مستوى القطاع. إن من بين الأساليب الممكن اعتمادها في هذا الشأن هو توفير قنوات التعلم عبر الإنترنت التي تدعم مقدمي خدمات التدريب وتشجعهم على إنشاء دورات تدريبية مفتوحة عبر الإنترنت ومتاحة للجمهور. كما نذكر أيضا أسلوب توجيه برامج تنمية المهارات إلى

مجموعات مهمشة. كما يمكن أيضا تقديم حوافز مالية لأصحاب العمل لتشجيعهم على توفير التدريب للمجتمعات المهمشة وتقديم إعانات لهم لتشجيعهم على تدريب الأشخاص بموجب عقود أقل شمولية.

6- تنفيذ خطة صرف الحوافز للشركات / المؤسسات لتشجيعهم على تدريب الموظفين حول تقنيات الثورة الصناعية الرابعة. ففي ظل محدودية فرص التدريب المقدمة من أصحاب العمل نذكر من بين الأساليب المتاحة في هذا الصدد لتقديم حوافز اقتصادية حسب متطلبات السوق مقابل جهود التدريب المبذولة من قبل أصحاب العمل. وبالتالي هذا يتطلب تطوير برامج حوافز مناسب لتشجيع الشركات على الاستثمار في تنمية مهارات العمال في مجال تقنيات الثورة الصناعية الرابعة. وتتكون الخطة من أربع خطوات:

أ. تحديد برامج حوافز ملاءمة للشركات.

ب. إجراء تحليل التكلفة والعائد فيما يخص خطة الحوافز والبرامج التدريبية ذات الصلة.

ج. برامج تجريبية في عدد من القطاعات ذات الأولوية (بما في ذلك التوعية بشأن برامج التدريب المتاحة)

د. توسيع نطاق البرنامج ليشمل القطاعات الأخرى وإدراج الدروس المستخلصة من هذه البرامج التجريبية.

7- تبادل المعلومات والخبرات بين مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني على المستوى الوطني وذلك بإقامة ورش عمل وندوات ومؤتمرات دورية يستضاف إليها الخبراء والاختصاصيون من الشركات والمؤسسات المعنية بالثورة الصناعية الرابعة محلياً بهدف مواكبة آخر المستجدات.

ب. على المستوى العربي:

تتولى منظمة العمل العربية ما يلي:

1- اعتماد الفقرة الواردة بالاستراتيجية بشأن رقمنة التدريب والتعليم التقني والمهني على مستوى الوطن العربي.

2- تقديم الدعم والمشورة لمساعدة الدول العربية في تعزيز قدراتها على تنفيذ الاستراتيجية العربية لرقمنة التدريب والتعليم المهني والتقني.

3- إجراء تقييم دوري لمدى تطبيق الدول العربية للاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني.

4- تسليط الضوء على قضايا التخطيط والحوكمة في الدراسات والمنشورات والمؤتمرات والندوات التابعة للمنظمة.

5- تبادل المعلومات والخبرات بين مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني على المستوى العربي وذلك بإقامة ورش عمل وندوات ومؤتمرات دورية يستضاف إليها الخبراء والاختصاصيين من الشركات والمؤسسات المعنية بالثورة الصناعية الرابعة إقليمياً وعالمياً بهدف مواكبة آخر المستجدات.

7 ميدان المساحة - الدقي
ص.ب: 814 القاهرة
الرمز البريدي 11511

الاستراتيجية العربية
للتدريب والتعليم التقني والمهني
المحدثة 2023

(+2 0 2) 333 627 19 / 21 / 31
(+2 0 2) 374 84 902
alo@alolabor.org
www.alolabor.org

منظمة العمل العربية
Arab Labor Organization

وثيقة:

عَقد اجتماعي جديد:

"الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام"

عقد اجتماعي جديد :

الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته التاســـعة والأربعين (القاهرة، 22 – 29 مايو / آيار 2023).

وبعد الاطلاع على مبادرة المدير العام لمنظمة العمل العربية بشأن التوافق حول عقد اجتماعي جديد تحت عنوان " **الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام**"،

وبعد مناقشة هذا العقد الذي يتضمن مبادئ توجيهية تجسّد القيم المشتركة للحوار الاجتماعي وأهمية تطوير مضامينه وأدواته بما من شانه تعزيز علاقات العمل وضمان حقوق أطراف الإنتاج في إطار من التشريع والمأسسة والحوكمة الرشيدة.

وإذ يؤكد الالتزام بالميثاق العربي للعمل وبدستور منظمة العمل العربية،

وإذ يسترشد بأحكام الاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية ذات الصلة

وتأكيدا على الدور الهام الذي تقوم به أطراف الانتاج الثلاثة في الحوار الاجتماعي وعلى أهمية التشاور والتعاون فيما بينهم.

وسعيا لبناء مجتمع يضمن الحريات العامة والفردية ويعزز قيم المواطنة والعدالة الاجتماعية والمساواة ويدعم حرية النشاط الاقتصادي وروح المبادرة.

وادراكا لكون بناء اقتصـــاد متماســك ودامج للجميع دون اســتثناء و يحقق الانتعاشــة الاقتصـــادية ويوفر مزيدا من فرص العمل اللائق، يتطلب تحســين مناخ الأعمال والاستثمار وحرية المبادرة والابتكار وإنشاء مؤسسات اقتصادية مستدامة ذات قيمة مضافة وقدرة تنافسية وتشغيلية عالية.

وصيانة لقيم المواطنة وترسيخا لثقافة العمل كقيمة حضارية أساسية وتنمية لروح وثقافة الإنتماء للمؤسســة ودعما للإنتاج والإنتاجية وتكريســا للمســؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

وتعزيزا لثقافة التضـــامن بين كل الفئات بما يســـاهم في تحقيق الوئام الاجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع.

واعتمادا للحوار الاجتماعي كوســيلة وأداة فعالة لحل المشــكلات وتعزيز التماسك الاجتماعي.

واعتبارا أن الحوار الاجتمـاعي يهدف الى ضـــمـان وتعزيز المبـادئ والحقوق الأســاســية في العمل والحق في التعليم والتدريب المهني والصــحة والســكن والحماية الاجتماعية دون تمييز بما يحقق الاســتقرار الاجتماعي والكرامة لكافة المواطنين، كما يســعى لايجاد مناخ ملائم لعلاقات عمل جيدة تعزز دور التشاور والحوار وتعزز الاستثمار وتوطد الاستقرار الاقتصـادي والاجتماعي وارساء العدالة الاجتماعية والمساواة وصيانة السلم الاجتماعي.

يقرر أطراف الانتاج الثلاثة المشـــاركة بمؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته التاســعة والأربعين ، الموافقة على عقد اجتماعي جديد من حيث مضـامينه ويتوافقون على جميع أهدافه المضـمّنه به ويلتزمون بالعمل على تحقيقها والمتمثلة فيما يلي :

إن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في اجتماع دورته العادية الثالثة والأربعون في القاهرة خلال الفترة من 18 إلى 20 ديسمبر / كانون الأول 2023.

وبعد اطلاعه على:

- مبادرة المدير العام لمنظمة العمل العربية حول "عقد اجتماعي جديد: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل أمن وعادل ومستدام"،
- وبعد العرض الذي قدمته الأمانة الفنية للمجلس وممثل منظمة العمل العربية

وانطلاقاً من:

- أهداف مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الرامية إلى تنمية التعاون العربي في مجالات التنمية الاجتماعية، بما في ذلك دعم البرامج والمشاريع الاجتماعية الحكومية، والأهلية وتعزيز برامج التمكين الاقتصادي وتحقيق أهداف ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية.
- أهمية تعزيز الدور المشترك للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق تنمية المجتمع وإيجاد الوعي اللازم لإنجاز التنمية الاجتماعية المنشودة والعمل على إبراز دور جميع قوى المجتمع.

وتأكيداً على:

- الإسهام مع الدول الأعضاء في وضع الخطط وبرامج لحماية النسيج الاجتماعي،
- التعاون مع الدول الأعضاء لتصميم النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي.

ومواصلة:

- لعمل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لدعم الاتجاهات الاقتصادية التي تتيح تلبية الحاجات الأساسية للشعوب العربية وتلك التي تؤدي إلى فرص العمل المنتج اللائق.
- للعمل على تضمين البرامج التي تكفل الاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حقوقهم للوصول إلى الخدمات التي تتيح تطوير قدراتهم ومعارفهم، والعمل على تصميم البرامج المتعلقة بثورة المعلومات والاتصالات ودورها في دفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- واستكمالا لجهود مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومبادرته المتعددة في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية، أصدر القرار رقم [ق 1004 د.ع 43، 2023/12/20]، الذي تضمن الترحيب بمبادرة منظمة العمل العربية بإعداد "عقد اجتماعي جديد: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل أمن وعادل ومستدام"، والعمل على تنفيذها في إطار التعاون الوثيق مع المنظمة، وفي إطار الشراكة الواسعة للمجلس مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والشركاء الإقليمين والدوليين.

أولا : التشغيل

يعتبر التشـغيل وسـيلة لتلبية الحاجات الأسـاسـية , ودرء الفقر والعوز , وتأكيدا للذات وتعبيرا عن الإبداع , وأداة التزام وتماسـك وانتماء اجتماعية , ومعيارا أسـاسـيا للاسـتثمار العادل والرشـيد للثروة والمشـاركة الاجتماعية وإحداث وظائف لائقة وآمنة ضـروري للتعافي من تداعيات جائحة كوفيد 19 والأزمات العالمية الأخرى ، فضـلا عن المرونـة والاسـتدامة اللازمتين للمستقبل؛

ويقتضي تحقيق هذا الهدف ما يلي :

- إعتماد التوظيف الكامل كهدف سـياسـي مركزي وإعطاء الأولوية لدعم إحداث فرص العمل ، خاصة بالنسبة للنساء والشباب.
- قيام الحكومة بوضـع وتنفيذ - بالشـراكة مع منظمات أصـحاب العمل ومنظمات العمال- الخطط الوطنية للتشـغيل في إطار اسـتراتيجيات التعافي ويعطي الأولوية للاسـتثمار في المرافق العمومية للصـحّة والرعاية والبنية التحتية الصـديقة للمناخ ، بما في ذلك تدابير الحفاظ على الوظائف مع الحماية الاجتماعية المناسبة.
- تيسـير اعتماد تقنيات جديدة بهدف تشـجيع الوظائف الخضـراء كثيفة العمالة وذلك عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون نقل التكنولوجيا وتوفير التدابير المحفّزة لذلك.
- العمل على إضـفاء الطابع المنظّم واللائق على العمل غير المنظم كجزء من استراتيجيات إحداث فرص العمل .

- دعم الاستثمار في التعليم والتدريب لتحقيق هدف التنمية المستدامة في ضـــمان حصـــول الجميع على تعليم جيد وذلك على قدم المســـاواة ، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.

ثانيا : توفير مناخ ملائم للتعافي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

يقتضي تحسين مناخ الأعمال والاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة والحد من ارتفاع نسب البطالة والفقر، ضرورة بناء توافق وطني حول أهمية إرساء منوال جديد للتنمية في إطار مقاربة تشـــاركية بين الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ووضع الأسس الحقيقية لتنمية شاملة ومستدامة ومتوازنة وعادلة تسمح بملاءمة الأولويات الاقتصادية للتطلعات الاجتماعية.

ويرتكز هذا المنوال بالخصوص على الأسس التالية:

- تطوير اقتصاد أكثر نجاعة ومتعافي مبني على المعرفة والإبتكار.
- تحقيق نمو إدماجي من خلال تشجيع اقتصـاد ذي طاقة تشـغيلية عالية يمكّن من إحداث عدد أكبر من فرص العمل اللائق للجنسـين وخصوصا في المناطق المهمشة مما يدعم التماسك الاجتماعي ويحدّ من التفاوت بين المناطق.
- العمل من أجل تنمية مســتدامة تحفظ حق الأجيال الحالية والقادمة في البيئة الســليمة مع تعزيز مفهوم جودة الحياة بما يســتجيب مع معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- تكريس فعلي لمتطلبات الحوكمة الرشـيدة وتحسـين مناخ الأعمال ومراجعة قوانين التشـجيع على الإسـتثمار لإقرار حوافز مرتبطة

بالنتائج المستهدفة من التشغيل اللائق والقيمة المضافة والتنمية المستدامة.

- تطوير وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة والقدرة التشغيلية العالية لأصحاب الشهادات العليا والقائمة على التجديد والابتكار ورسم استراتيجيات اقتصادية تهدف الى الرفع من القيمة المضافة في كل القطاعات والعمل على استقطاب الاستثمار لإنجاز مشاريع دامجة .
- مراجعة السياسة الضريبية على أساس مبادئ العدالة والشفافية والعمل على التحكم في نسبة الضغط الضريبي على العمال والشرائح الإجتماعية الضعيفة والمؤسسات الشفافة وضرورة تفعيل وإيجاد آليات للحد من التهرب الضريبي.
- تفعيل دور الدولة في مجال الخدمات العمومية وفي تنمية قطاع الإنتاج غير التنافسي.

-دعم وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص في دفع الاستثمار وإيجاد فرص العمل وتشجيع قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والعمل على توفير أرضية شراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم العمل المستقل والمنظم.

- تمكين المؤسسات الصغرى ومرافقتها ودعمها لتطوير قدراتها في المجالات ذات القيمة المضافة وتحفيز استفادتها مما تتيحه الثورة الرقمية من امكانيات لتطوير قدراتها في السوق وتأخذ مكانتها وتستفيد من الرفع من مستوى التمويل من طرف القطاع المصرفي لتيسير انتقالها وتصبح جزءا من سلاسل القيمة المضافة.

ثالثا : تيسير الانتقال الى الاقتصاد الرقمي

يمكن لدولنا الاســـتفادة بشـــكل كبير من التحول الرقمي ودوره في تدعيم فرص العمل اللائق وذلك خاصة من خلال :

- وضع استراتيجية مشتركة لمواكبة الثورة الصناعية الرقمية والتحول نحو الاقتصـــاد الرقمي بناء على نظام معلومات متكامل بالتزامن مع تحديث البنية التشـــريعية والقوانين اللازمة مع وضـــوح الســـياســـات الضريبية المتصلة وتحسين نوعيه وانتشار خدمات الاتصال وتخفيض أسعارها ونشر خدمات الإدارة الالكترونية.
- وضـع خطط لبرامج التعليم والتدريب المستمر التي تمكّن المؤسـسـات من توفير العمالـة المؤهلة التي تحتاجها من جهة، وتمكّن العمال من اكتساب المهارات الضرورية للتأقلم مع الحاجيات الجديدة لمؤسّساتهم والحفاظ على وظائفهم من جهة أخرى.
- صياغة استراتيجية تعتمد على إعادة هيكلة شاملة للبيانات الاقتصادية باتجاه التحول لقطاعات أكثر إنتاج وقدرة على احتضان مشاريع الذكاء الاصطناعي.
- تأمين مصادر تمويل برامج التأهيل في مجال الذكاء الاصطناعي لفائدة المؤسسات التربوية والتعليمية .
- مراجعـة قوانين العمـل لتتواءم مع تطور الانمـاط الجـديـدة للعمـل والعلاقات الناتجة عنها.

- إقامة حوار اجتماعي وتعاون تنظيمي بين منصّات العمل الرقمية والعمال والحكومات من أجل التوصّل إلى تكييف علاقات العمل في المنصّات الرقمية بشكل صحيح ولكي يتمتع العاملون بها بالحماية القانونية والحصول على مزايا الضمان الاجتماعي.

- إحداث مرصد وطني لاستشراف تحولات سوق العمل بشأن المهن المهددة بالاندثار والمهن الجديدة التي ستحتاجها سوق العمل في الأمد القريب وتتبع تطور الأنماط الجديدة للعمل واستشراف تحولاتها واقتراح آليات متابعتها وتنظيمها من قبل اطراف الانتاج الثلاثة .

- مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي لتكييف شروط الاستفادة من خدماتها لمنتسبيها وفق الأشكال الجديدة من عقود العمل وإقامة نظام التعويض عن فقدان العمل بالنسبة للعمال المسرّحين لأسباب اقتصادية مع إرفاقه ببرامج للتدريب لاكتساب مهارات جديدة مؤهلة لإعادة الاندماج في سوق العمل.

رابعا : إحداث فرص العمل اللائق

يتحقق هذا الهدف عبر إرساء نموذج اقتصادي يعمل على إحداث فرص العمل اللائق، وذلك من خلال:

- ضمان الامتثال لمعايير العمل العربية والدولية فيما يتعلق بحقوق العمال الأساسية ومنع كافة أشكال التمييز والقضاء على عمالة الأطفال وحماية العمالة المهمشة في القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم؛

- التأكيد على الأهمية الحيوية لحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية،

- التاكيد على الحقوق الأساسية في العمل كشروط ذات أهمية قصوى لعمل النقابات العمالية وقدرتها على دعم مصالح منتسبيها والدفاع عنهم.
- دعم برامج التدريب المستمر للعمال بما يساهم في الرفع من الانتاجية ومواكبة التطور التكنولوجي وبما يسمح للعمال بالحفاظ على وظائفهم وبالترقي في المسار المهني.
- تحسين أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي بتوسيع قاعدة العمال المؤمن عليهم .
- الحد من الفوارق بين الجنسين في الاستخدام والمهنة وفي الأجور في الأعمال متساوية القيمة.
- تنقية التشريع الوطني من جميع الثغرات التي تسمح باستغلال الأطفال في أعمال ملحقة للضرر بنموهم الجسدي والنفسي.
- تفعيل المراقبة الميدانية للقضاء فعليا على عمل الأطفال بصيغ مخالفة للمعايير العربية والدولية وتشديد العقوبات في حالات المخالفة.
- ضرورة إدماج الحق في العمل اللائق واحترام مكوناته في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية وفي الاتفاقيات التي يتم ابرامها لتوطين فروع الشركات متعددة الجنسيات.
- إقرار حوافز ضريبية للشركات التي تتبنى سياسات لتنمية العمل اللائق.

- العمل على ضمان أماكن عمل صحية وآمنة وتشكيل لجان الصحة والسلامة المهنية يشترك فيها أصحاب العمل والنقابات العمالية .

خامسا : المساواة

ان تحقيق المساواة في عالم العمل يتحتم ايجاد قوانين وإجراءات لمواجهة كل مظاهر التمييز بين العمال على أساس الجنس ، او العرق أو الفكر أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو أي سبب آخر؛ وعلى ان يتحقق ذلك خاصة من خلال:

- إقرار نسبة تضمن تمثيل المرأة في مواقع القرار.
- مراجعة التشريعات من أجل اقرار المساواة الفعلية بين الجنسين في العمل وفي كافة المجالات الأخرى .
- إقرار تدابير صارمة ومحددة زمنيا تهدف إلى القضاء على فجوة الأجور بين الرجال والنساء.
- تحقيق تساوي الفرص بين الرجال والنساء في التمثيلية النقابية وذلك على جميع مستويات هياكل المنظمات النقابية لأصحاب العمل والعمال وفي اللجان والهيئات الثلاثية للحوار والمفاوضة الجماعية.

سادسا : الحماية الاجتماعية :

ان ضمان الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع دون استثناء تتحقق من خلال:

- مراجعة شاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بصورة تشاركية تجمع الأطراف الاجتماعية مع مشاركة الأطراف المهنية ذات الصلة

لتشـــخيص مواطن الخلل في هذه الأنظمة وتحديد أســبابها الحقيقية بهدف إقرار الإصلاحات المناسبة في مختلف أطوار المراجعة.

- ضرورة تأهيل القطاع الصحي العمومي والخاص بهدف تحسين جودة الخدمات والضــغط على التكلفة ومواجهة الخارطة الصّــحية في اتجاه مزيد من التوازن والعدالة.

- ضرورة ارساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة مؤسسات الضمان الاجتماعي والعمل على اشــراك الأطراف الاجتماعية في تركيبة مجالس إدارتها.

- تكفل الدولة بضمان الحق في العلاج المجاني للفئات الهشة ومحدودة الموارد من العمالة غير المختصة الناشطة في القطاعات غير المنظمة باعتبار ان الضــمان الاجتماعي حق لكل عامل بغض النظر عن وضــعية اســتخدامه، مع ضــمان حد أدنى من الدخل يحفظ كرامة معدومي الدخل.

- مراجعة قوانين ونظم الحماية الاجتماعية والتشريعات المتعلقة بحوادث العمل والامراض المهنية لتتلاءم مع أنماط العمل الجديدة وخاصــة منها العمل عن بعد والعمل في المنصات الرقمية ،فضلا عن علاقات العمل الهشة في الاقتصاد غير المنظم والقطاع الزراعي.

سابعا: اصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني وتشجيع البحث العلمي

إن تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والبحث العلمي يقتضي إرساء نموذج تنموي يسمح بمواكبة الانتقال الرقمي ويخدم اهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال :

- مراجعة وتكييف السياسات المعتمدة لتتلاءم مع نموذج تنموي جديد يضع العنصر البشري في صلب استراتيجيات التنمية.
- ضمان الفرص المتساوية امام الجميع للاستفادة من التعليم والتكنولوجيا الرقمية باعتبارهما شرطا للتمكين وتحقيق المساواة .
- إطلاق إصلاح جذري تشاركي لمنظومة التعليم والتدريب المهني ومضاعفة الاستثمار في البحث العلمي الموجّه لمجالات الابتكار العلمي خاصة المتعلق منها بالذكاء الاصطناعي.
- الاستثمار في تنمية الأفراد وتدريبهم واعدادهم لمجالات جديدة لم تكن موجودة من قبل وهو ما يتطلب من أصحاب المؤسسات تدريب العاملين على مهارات جديدة لتتناسب مع قدراتهم مع العمل الجديد حتى لو كان هؤلاء الأفراد ذوي مهارات وكفاءات عالية
- إقرار سياسات تعتمد بيئة مشجعة للبحث العلمي وتهدف الى الحد من النزيف المتنامي لهجرة الكفاءات ،الى جانب استقطاب ذوي الخبرة المقيمين بالمهجر،.
- وضع استراتيجيات محكمة لتطوير الاستثمار في المجالات الجديدة الواعدة خاصة في الاقتصاد الرقمي والتكيف مع معطيات التغير المناخي بمضاعفة الاستثمار في الاقتصاد الاخضر بشراكة بين الحكومات وأصحاب العمل.

آليات تنفيذ العقد الاجتماعي

1- إحداث مؤسسات للحوار الاجتماعي

ان تحقيق الأهداف المرسومة للعقد الاجتماعي والانتقال إلى منظومة جديدة للحوار الاجتماعي قائمة على أساس مقتضيات معايير العمل العربية والدولية والمواثيق العربية الدولية لحقوق الإنسان ومتوافقة مع متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر والتهميش ، وتوفير فرص العمل اللائق والمنتج للجميع دون تمييز بين الجنسين ،لن تتجسد على أرض الواقع إلا متى تمكّن المجهود الوطني في كل بلد من تفعيل مأسسة آليات الحوار الاجتماعي، شاملة لجميع أطرافها ، واضحة في منهجيتها ،مبسّطة في أحكامها، ذات مهام محددة ، وأدوار متكاملة، بما يمنحها بعدا استشرافيا وقدرة استباقية في توقّي التوتر والنزاع ، وفاعلية في إدارة وتنظيم القضايا المتعلقة بعلاقات العمل، وخاصة تلك المتصلة بمنظومة العمل اللائق حسب معايير العمل العربية والدولية.

ان النجاح في إرساء هذه المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي يقتضي من جميع الشركاء الاجتماعيين اعتبار مأسسة الحوار الاجتماعي مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وإحدى آليات الديمقراطية التشاركية وأحد أهم ركائز السلم الاجتماعي، وهذا المدخل ليس فقط ضروريا لضمان التماسك المنهجي والمؤسّسي للمنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي، وإنما كذلك شرطا لازما للانتقال إلى نموذج تنموي جديد، عادل وشامل، يحقق العدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم.

وتتحقق المأسسة من خلال:

- احداث هيئة وطنية للحوار الاجتماعي ثلاثية التركيبة وتضطلع بضمان انتظام وديمومة الحوار الاجتماعي بين الشـركاء الاجتماعيين وتكون مكلّفة بالإشـراف على تحقيق الأهداف المضـمّنة بالعقد الاجتماعي وتنفيذ برامج تجسـيدها على أرض الواقع، كما تكلّف بملاءمة أهداف العقد وبرامجه للتغيرات الاقتصـادية والاجتماعية وضـمان مراجعتها وتحديثها.

- إحداث لجان وطنية عليا ثلاثية للحوار الاجتماعي مكلفة بموضـوع قطاعي من المواضيع التي يشملها العقد . وميزة هذا النوع من الهيئات هو مرونته من حيث التركيبة وكيفية العمل حتى يستجيب لمهام محددة قطاعيا او زمنيا وذلك من أجل ضـمان السـرعة والفاعلية في التعامل مع الموضوع.

2- دعائم المأسسة

الى جانب مؤسـسـات الحوار الاجتماعي المكلّفة بتحقيق مضـامين العقد الاجتماعي يكون من المفيد دعم تلك الهيئات وتعزيز نشاطها من خلال :

- إحداث مرصـد وطني ثلاثي التركيبة مكلف بالمتابعة والرصـد والتقييم لأهداف العقد ومضامينه وبرامجه.

- إحداث لجان وطنية للإحصـاء والتحليل تمدّ هيئة الحوار بالمعطيات والمعلومات التي تسـمح لها بتنفيذ مهامها وفق منهج علمي سـليم ومستنير.

- إحداث جهاز مكلف بالتدريب يضـــمن لأعضـــاء الهيئات الوطنية او القطاعية للحوار الاجتماعي المكلفة بتنفيذ مضـــامين العقد الاجتماعي، تزويدهم بالمعارف الضـــرورية ومناهج العمل العلمي في معالجة الملفات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

ويســـتهدف العقد الاجتماعي الجديد أطراف الانتاج الثلاثة من حكومات ومنظمات أصـــحاب أعمال ومنظمات العمال والمؤســـســـات المعنية بتعزيز الحوار الاجتماعي والبرلمانيين والاعلاميين والفاعلين الاقتصاديين والباحثين والخبراء في مجالات التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية وقضـــايا العمل ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة.

* * *

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء
الشؤون الاجتماعية العرب

آلية لربط مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية

في الدول العربية

تحت مظلة جامعة الدول العربية

➢ مقدمة:

- تقوم مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية بجهود مقدّرة في مختلف المجالات ذات الصلة بالحماية، وذلك انطلاقا من مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، إلا أنه رقم تلك الجهود الهامة إلا أنها تحتاج إلى تنظيم ورؤية بما يمكن من تعظيم الفائدة من مبادرتها وجهودها، ووصول ما تقدمه من خدمات ومنح إلى مستحقيها في المقابل تقوم جامعة الدول العربية من خلال القمة العربية ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لوضع السياسات الاجتماعية التنموية في شتى المجالات والقطاعات ذات الصلة بالحماية الاجتماعية، وتسعى إلى تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع الشركاء وفي مقدمتهم مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية.
- انطلاقاً مما تقدم جاءت مبادرة جمهورية مصر العربية التي رحب بها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بموجب قراراه رقم [ق 977 (د.ع 41)، 2023/1/26] بعقد اجتماع مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء المصري، في مدينة شرم الشيخ خلال يومي 23 و24 مايو 2023، وخرج هذا الاجتماع الهام في موضوعه وحضوره بمقترح "آلية لربط مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية في الدول العربية: تحت مظلة جامعة الدول العربية"، لتشكل آلية ناجعة لدعم تنفيذ مقررات القمة العربية ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ذات الصلة بالحماية الاجتماعية بمختلف أبعادها.

➢ أهداف مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب:

- تنمية التعاون العربي في مجالات التنمية الاجتماعية بما في ذلك دعم البرامج والمشاريع الاجتماعية الحكومية والأهلية بالإضافة إلى تعزيز برامج التمكين الاقتصادي والمشروعات متناهية الصغر.
- تحقيق أهداف ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية.

- تعزيز الدور المشترك للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق تنمية المجتمع وإيجاد الوعي اللازم بدور الدولة في إنجاز التنمية الاجتماعية، والعمل على إبراز دور جميع قوى المجتمع.
- الإسهام مع الدول الأعضاء في وضع الخطط والبرامج لحماية النسيج الاجتماعي العربي، ودعم كرامة اللاجئين وحمايتهم في نظم اجتماعية واقتصادية مستقرة.
- وضع الاستراتيجيات اللازمة لنشر مبادئ التسامح بوصفها حافزاً أساسيا للتنمية الاجتماعية، وضماناً لتحقيق الاندماج العربي على أسس طوعية.
- التعاون مع الدول الأعضاء لتصميم النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي.
- العمل على دعم الاتجاهات الاقتصادية التي تتيح تلبية الحاجات الأساسية للشعوب العربية، وتلك التي تؤدي إلى توسيع الفرص للعمل المنتج اللائق.
- دعم دور الدولة في حياة المجتمع بوصفها الضامن الأساسي للعقد الاجتماعي، ومساندة دورها في التدخل في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية – الاجتماعية.
- دعم جهود الدول العربية الرامية إلى تصحيح الاختلالات التي تنشأ عن سياسات السوق لضمان تماسك المجتمع وتحقيق المساواة بين الأفراد، وبصفة خاصة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- العمل على تصميم البرامج بالتعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات العربية والدولية المتخصصة المتعلقة بثورة المعلومات والاتصالات ودورها في دفع عملية التنمية الاجتماعية، والاقتصادية.
- تصميم البرامج التي تكفل الاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان حقوقهم للوصول إلى الخدمات التي تتيح تطوير قدراتهم ومعارفهم.
- تصميم الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى تعزيز حقوق كبار السن، وضمان عيشهم الكريم.

- في ضوء ما تقدم تم إطلاق العديد من الاستراتيجيات والبرامج وخطط العمل الإقليمية والتي تمحورت في الآونة الأخيرة حول تعزيز جهود الدول العربية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وتنفيذ المعاهدات والمقررات العربية والدولية، ذات الصلة، بالأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأسرة والطفولة، وكل ما يندرج تحت ذلك من تفاصيل تخص الحياة اليومية للمواطن العربي، وأخذاً في الاعتبار أيضا الظروف الصعبة للاجئين والنازحين، مع إعطاء أولوية للدول الأقل نمواً وللفئات الأولى بالحماية والرعاية الاجتماعية.

آلية لربط مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية في الدول العربية،

تحت مظلة جامعة الدول العربية:

أولا تشكيل الآلية:

- تشكل الآلية من مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية في الدول العربية، وبالتعاون مع
- تتبع الآلية مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومكتبه التنفيذي.
- تنتخب الآلية في أول اجتماع لها رئيس ونائب رئيس من مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية في الدول العربية.
- تعد الآلية نظامها الأساسي في أول اجتماع لها تنظمه جامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية.
- أن تعقد الآلية اجتماعاتها الدورية في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أو في أي دولة من الدول الأعضاء بناء على طلبها وموافقة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- تضع الآلية نظام متابعة وتقييم وقياس أثر لجهودها الرامية إلى المساهمة في تحقيق الحماية الاجتماعية المتكاملة.

ثانيا المفاهيم:

في ضوء ما تقدم، من المهم بلورة المفاهيم ذات الصلة لضمان وضوح الرؤية أمام المؤسسات الأعضاء في الآلية المقترحة، وذلك على النحو التالي:

- بنوك التنمية الاجتماعية: هي مؤسسات مصرفية تقدم منتجاتها وخدماتها المالية لفئات المجتمع المحرومة، وتوجه عملياتها وأنشطتها لتمكين الفئات الهشة اقتصاديا واجتماعيا، وذلك بهدف تحقيق تأثيرات إيجابية مستدامة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي مع الأخذ في الاعتبار احترام الطبيعة وتعزيز الحس البيئي.

- مؤسسات التنمية الاجتماعية: هي المنظمات والكيانات المؤسسية التي تعمل على تعزيز رفاهية كل فرد في المجتمع حتى يتمكن من الوصول إلى تفعيل إمكاناته الكاملة، عبر إزالة الحواجز والمعوقات وتوسيع خياراته، بهدف تمكينه من العيش بكرامة والمضي قدمًا نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- برامج الحماية الاجتماعية: هي مجموعة من السياسات والبرامج المصممة لمساعدة الفئات الفقيرة والضعيفة بشكل خاص على المرونة والصمود في مواجهة الأزمات والصدمات، بما في ذلك المخاطر الاجتماعية والبيئية، كما تهدف إلى دعم الإدماج الاجتماعي ودعم الأسر- لا سيما الأكثر عرضة للفقر- ومساعدتها على تكوين رأس مالها البشري والاجتماعي والحفاظ عليه من خلال تسهيل الحصول على الدخل وضمان وصولها إلى السلع والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى تحفيز الإدماج المنتج وذلك من خلال تنمية القدرات والمهارات والحقوق والفرص للفقراء والفئات المهمشة والمستبعدة.

ثالثا أهداف الآلية:

- منعاً للازدواجية في العمل، وأخذاً في الاعتبار المشروعات التي تدعمها بالفعل مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية، سواء على المستوى الإقليمي أو الوطني فسوف تركز هذه الآلية على تحقيق الأهداف التالية:

1- إيجاد فرص التعاون فيما بين بنوك ومؤسسات التنمية الاجتماعية، وتعزيز القائم منها من أجل توحيد الجهود الفكرية والعملية وتعميم نماذج التمويل الفعالة، خدمة للتنمية الاجتماعية في المنطقة العربية.

2- تفعيل إسهام مؤسسات التمويل الاجتماعية العربية الأعضاء في تحقيق الشمول المالي والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والتثقيف المالي للفئات المحرومة كليا أو جزئيا، مع بلورة آليات لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة بالشمول المالي بصوره دورية.

3- دعم تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج الإقليمية ذات الصلة بعمل بنوك ومؤسسات التمويل العربية على المستوى الوطني في الدول العربية.

4- تشجيع النماذج المبتكرة وبحث فرص تعميمها أو اقتراح مشروعات اجتماعية تنموية محددة من جانب مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

5- العمل المشترك على تطوير تجربة الأسر المنتجة العربية، والبناء على ما تم إنجازه في هذا الإطار، بهدف تأهيل مشروعاتها والوصول بها لفرص التمويل والتسويق والخدمات الأخرى اللازمة.

6- التعاون من أجل تطوير برامج التأهيل والتدريب للوصول للتشغيل الذاتي أو الإدماج في سوق العمل خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين.

7- تعزيز فرص توطين وتهيئة البنية التكنولوجية اللازمة لتعزيز الابتكار في جميع مجالات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بأداء مؤسسات التمويل الاجتماعية العربية.

8- العمل على تطوير برامج الادخار النوعية لدعم الفئات الأولى بالرعاية الاجتماعية.

9- دعم تنفيذ تأهيل مهارات العاملين في برامج الحماية الاجتماعية، بما يعزز قدرات الفئات المستهدفة للمساهمة في تحقيق الحماية الاجتماعية المتكاملة.

10- العمل على تفعيل دور القطاع الخاص – خاصة البنوك التجارية- في المساهمة المجتمعية الموجهة لبرامج تأهيل وبناء قدرات الفئات المستهدفة، بما يسهم في تحقيق الاستدامة والاكتفاء.

11- الاستفادة من المبادرات الناجحة القائمة والعمل على التكامل فيما بينها، بغية الوصول إلى نموذج فعال للحماية الاجتماعية يتماشى مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الحالية في المنطقة العربية، مع تطوير خطط مستقبلية.

12- تعزيز فرص الشراكة على المستوى العربي وعلى المستوى الثنائي بين بنوك ومؤسسات التنمية الاجتماعية في الدول العربية.

رابعا آليات العمل:

- من أجل تحقيق الأهداف المذكورة، يتم اتباع آليات العمل التالية:

1- إعداد قاعدة بيانات تضم جميع جهات التمويل على المستوى العربي والراغبة في المساهمة بنسبة من الأرباح السنوية، لتوجيهها نحو دعم برامج الحماية الاجتماعية.

2- تطوير منصة الكترونية تربط بين كافة الشركاء المعنيين، وتعزز فرص بناء الشراكة فيما بينهم، عبر الإعلان عن فرص التمويل المتاحة، وأولوياتها، وشروط الحصول عليها.

3- إصدار نشرة دورية (نصف سنوية/ سنوية) عن جهود المؤسسات والبنوك الاجتماعية الأعضاء لتوثيق التجارب الناجحة وإتاحة فرص التعرف عليها وتبادل الخبرات بشأنها.

4- تشكيل لجنة علمية تضم مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مختلف التخصصات ذات الصلة ببرامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والشمول المالي، لتكون بمثابة مرجعية علمية تسهم في تطوير برامج التدريب من أجل التشغيل وبناء القدرات والدراسات والاستراتيجيات المطلوبة.

خامساً علاقة الآلية بمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب:

- تحضر الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، اجتماعات الآلية، وتمدها بالوثائق ومقررات القمة ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ذات الصلة بعملها.
- يشارك رئيس الآلية في الاجتماعات الدورية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بصفة مراقب، ويعرض مقترح النشاط السنوي للآلية لاعتماده من المجلس، مع تقريراً عن نشاط الآلية السنوي للمجلس.
- دعم الآلية لأنشطة محدده أو تمويل دراسات وإستراتيجيات وبرامج تدريب حسب ما يقرره مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

سادسا موازنة الآلية:

- تحدد الآلية في أول اجتماع لها مبلغ ميزانيتها السنوية ومصادرها التي تشمل المساهمات من المؤسسات الأعضاء في الآلية والإعانات والاستثمارات وغيرها، وأوجه الصرف والمسؤولين عن الصرف، وأسلوب الرقابة عليه، وتخضع الآلية للرقابة المالية، وتحدد مكتب مراجع حسابات لمراجعة حسابات الآلية وعلى أن تعرض التقارير الخاصة بذلك على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ضمن تقرير الآلية المرفوع للمجلس، دون تحميل حكومات الدول الأعضاء أية أعباء مالية.